من كتب أصول الحديث:

كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل

المصنف للأمير الجليل أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم، صاحب الجيش

وفيه كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه وأنواع الجرح

تأليف

الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رحمه الله

توفي ٤٠٥ هـ

رواية: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي،
والشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد القصار النيسابوري،
والقاضي أبي منصور القايني، عنه.

شرح وتحقيق

أ. د. أحمد بن فارس السلوم

عفا الله عنه

دار المحدث
للنشر والتوزيع

كتاب المدخل إلى

معرفة كتاب الإكليل

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

طَبْعَةٌ مَزِيْدَةٌ وَمُنَقَّحَةٌ



المملكة العربية السعودية - الرياض

almohadith

966561354333

www.almohadith.com

الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي

مِنْ كُتُبِ أُصُولِ الحَدِيثِ :

كِتَابُ المَدْخَلِ إلَى
مَعْرِفَةِ كِتَابِ الإِكْلِيلِ

المصنَّفُ لِلأَميرِ الجَليلِ أبي عليٍّ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، صاحِبِ الجيْش

وَفيهِ كيفيَّةُ الصَّحِيحِ وَالسَّقيمِ وَأقسامُهُ وَأنواعُ الجرحِ

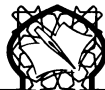
تأليف

الإمَامِ الحَافِظِ أبي عَبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ
حَمْدويه الحَاكِمُ النَّيسَابُوريِّ رَحِمَهُ اللهُ
توفي ٤٠٥ هـ

رِوَايَةُ: الإمَامِ أبي بَكرٍ أحمَدَ بنِ الحُسَينِ البَيهَقيِّ،
وَالشَّيخِ الفَقِيهِ أبي نَصرٍ عَليِّ بنِ محمَّدٍ القَصَّارِ النَّيسَابُورِيِّ،
وَالقَاضِي أبي مَنصُورٍ القَايِنيِّ، عَنهُ.

شَرحُ وَتَحقِيقُ

أ. د. أحمد بن فارس السّلّوم
عفا الله عنه



دار المحدث للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النَّبي الأمي، وعلى آله وصحبه والتابعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فهذا كتاب «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» في حلَّته الجديدة، وطبعته الثانية، قد أعدت النظر فيه، وقابلته على نسخة مكتبة مراد ملا في تركيا، وهي نسخة نفيسة مأخوذة عن أصل الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، فجاءت هذه الطبعة جامعة لثلاث روايات عن الإمام الحاكم: رواية البيهقي، ورواية القصار، ورواية القايني.

وقد كان كتاب «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» في طبعته الأولى أول عمل لي في تحقيق المخطوطات، ولم تسبقه إلا تجربة واحدة لم يكتب لها النشر، حيث تقاسمت مخطوطًا في التجويد مع الشيخ د. وليد العلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما كنَّا طلابًا في الجامعة الإسلامية.

وبعد التخرج من الجامعة الإسلامية شاورت بعض الأفاضل في تحقيق كتاب المدخل فحثني على ذلك، نظرًا لأهمية هذا الكتاب بين كتب الحاكم ـ على صغر حجمه ـ حيث بيَّن فيه أنواع الصحيح وأنواع الضعيف، وليس له إلا طبعة سقيمة، وأخرى قديمة، فتم ذلك والحمد لله، وصدر الكتاب عام ١٤٢٣، أي: منذ عشرين سنة، ثم بعد صدوره صدرت له عدة طبعات بعناية بعض الفضلاء ـ جزاهم الله خيرًا وكتب ذلك في ميزان حسناتهم ـ، ولكنني لما رأيتُ أن طبعتنا قد نفدت من الأسواق ـ فلم تعد متاحة إلا مصورة عبر شبكات التواصل ـ وحِرصَ بعض طلبة العلم على اقتنائها؛ استخرتُ الله في أن أعيد طباعة الكتاب، بعد أن قابلته على النسخة المذكورة، وصححتُ بعض الأخطاء

التي وقعت في الطبعة السابقة، واستبدلت ما خطه قلم الكهولة بما علقه شرخُ الشباب، وزدت في ترجمة الحاكم أشياء، وكذا في التعليق على الكتاب، والحمد لله على توفيقه، وأسأله سبحانه القبول، والحمد لله ربِّ العالمين.



مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد، والصلاة والسلام على النَّبي الخاتم، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد كان بعض المحدثين أُمة في رجل، وجامعة في فرد، وكان بعضهم يُقصد لأنواع علوم الحديث المختلفة، فمن إسناد عالٍ ومعرفة بالعلل والجرح والتعديل إلى أنواع أخرى كثيرة من علوم الحديث، وكثير مِن هؤلاء المحدثين مَنْ رُزق سعادة في الرواية، وذِكْرًا سيَّارًا بين الناس، وقليل منهم من وُفِّق في التأليف، وجمع بين حسن التدريس وحسن التصنيف، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وقد كان الإمام الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري من هؤلاء القليل الذين رُزِقوا قبولًا بين العلماء، ووُفِّقوا في التأليف على حدٍّ سواء، فكان رَحِمَهُ اللهُ ثاني سبعة من كبار علماء الحديث أرشد التقيُّ ابن الصلاح إلى الاعتناء بكتبهم والاشتغال بدراستها، فقال:

«سبعة من الحفاظ في ساقتهم أحسنوا التصنيف، وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني.

ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري»[١].

وللحاكم مدرسة حديثية متكاملة لم تُخدم حق الخدمة، وله مصنفات عدة

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص٣٨٦.

في علوم الحديث المختلفة، وهو يعتبر الأستاذ الأول لعلم أصول الحديث، الذي يعرف بـ: مصطلح الحديث.

وأصول الحديث من المقدمات المهمة التي لا بُدَّ لطالب العلم من معرفتها، وإدراك حقيقتها، وهي ـ وإن كانت زائدة عن ماهية الحديث ـ إلا أنها لا تكاد تنفك عنه، وتحل منه محل الروح من الجسد، ولذلك أولى العلماء هذا النوع من العلم الأهمية الواجبة لمثله، وألَّفوا فيه المصنفات، ودونوا فيه الكتب.

وقد استحال قلم أبي عبد الله في هذا الفن غَرَبًا، وضرب فيه بعطَن، وله فيه كتابان؛ الأول: «معرفة علوم الحديث»، والثاني: «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»، وكلا الكتابين مطبوع لكن دون الخدمة الواجبة لهما، فأخذت على عاتقي إحياء هذه المدرسة الحديثية، وتحقيق هذين الكتابين المباركين، المشتملين على أصول الحديث المجرد عن مسائل الأصوليين والفقهاء، وكانت البداية مع كتاب:

(المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل)

وهو في الأصل خطبة لكتاب الإكليل، ومترجم عنه، كما يظهر ذلك من تسميته إياه، وقد أحال إلى هذا الكتاب في عدة مواضع من كتاب معرفة علوم الحديث؛ بل إنَّه أهمل في المعرفة ذكر المسائل التي بحثها في المدخل[(١)].

وهذان الكتابان منبئان عن إمامة مؤلفهما، وريادته في هذا الفن، يظهر

---

(١) انظر مثلًا: النوع الثامن عشر من أنواع علوم الحديث، ص٢٣٤، وهو: معرفة الجرح والتعديل، فقد قال: وقد ذكرت في كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل أنواع العدالة على خمسة أقسام، والجرح على عشرة أقسام، وتكلمت في هذه الكتب على الجرح والتعديل مما يغني عن إعادته، واستشهدت بأقاويل الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين..

وكذلك قوله فيه: وقد استقصيت الكلام في إباحة جرح المحدث في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، فاستغنيت به عن إعادته.

وكذا في النوع التاسع عشر، ص٢٤٥، وهو: معرفة الصحيح والسقيم..

هذا جليًّا فيما طرحه من أنواعٍ هي لب هذا الفن والغاية منه، ثم في منهجه في التعامل معها، إذ إن المقصودَ من هذا العلم معرفة المقبول من المردود، وقد فصَّل أبو عبد الله الحاكم في هذه الرسالة أنواع المقبول وطبقات رواته، وأصناف المردود وأسبابه وعلاته.

وهذا الكتاب سابق لكتاب المعرفة من حيث الوضع والتدوين، ولذلك كانت البداءة به.

ومع الاعتراف بفضل الإمام أبي عبد الله الحاكم وسابقته في التصنيف في علوم الحديث إلا أنَّ الحاكم قد كبا جواده في بعض المواضع من هذا الكتاب، كما ستراه في مواضعه مع التنبيه عليه.

والسبب في هذه الأوهام: أنَّ الحاكم ـ كغيره من الأئمة ـ ليس بمعصوم من الخطأ، ولا سيما أنه يعتمد على الحفظ والإملاء، وعلى غلبة الظن في كثير من مسائل الاستقراء، وقد صرح بذلك في غير ما موضع، في هذا الكتاب وفي كتاب معرفة علوم الحديث، ولا شك أن هذا يدل على إمامته وقوة حفظه، ولكن وقعت له أوهام بسببها.

وسبب آخر، وهو أن الحاكم يتكلم في فن لم يكن قُيِّد بعد، ولم يكن له إمامٌ يرجع إليه فيه، وهو علم مصطلح الحديث[1]، وهكذا تكون بدايات العلوم، ثم تشب وتنضج، ومن اعتبر حال أوائل المصنفات في كل العلوم وجد مصداق ذلك، اللَّهُمَّ إلا صحيح أبي عبد الله البخاري فإنَّه أول مؤَلَّف في الصحيح المجمع عليه، وهو أيضًا أكمل كتاب في هذا الباب وأصحه.

ولا يلزم من الاستدراك على الإمام الحاكم ـ ولا على غيره من الأئمة المتقدمين ـ غضٌّ من مكانتهم، ولا استهانة بحقهم، فإنهم قد سبقوا في ميدان التأليف وصَلَّوا، وأعَلُّوا من العلوم ونَهَلُوا، وإنما اطلع المتأخر على ما لم يقفوا عليه، وجمع من أقوالهم ومعارفهم ما استدل به على الصواب، وتوصَّلَ

---

(١) ذكرت في مقدمة تحقيق معرفة علوم الحديث (ص١٢) أن الحاكم هو أول من ألف في مصطلح الحديث، وليس القاضي الرامهرمزي كما هو مشهور.

به إلى عين المراد، ولذا فإنَّ عامة الاستدراكات على الحاكم في هذا الكتاب مأخوذة من تنبيهات العلماء، فليس لي في هذا التعليق إلا الجمع والتهذيب، والتحقيق والترجيح، حالي كما وصف الإمام الكبير ـ الذي وافقته في الاسم واسم الأب ـ أبو الحسين أحمد بن فارس رحمه الله تعالى في أول كتابه المطرب (الصَّاحبيّ)(١) حيث قال: «والذي جمعناه في مؤلَّفِنا هذا مفرقٌ في أصناف العلماء المتقدمين، ﷺ، وجزاهم عنا أفضل الجزاء، وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق».

وقال أبو بكر الخطيب البغدادي ـ معتذرًا عن ذكر بعض أوهام البخاري في التاريخ الكبير ـ: «ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه، يلحق سيئ الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنى يكون ذلك وبهم ذكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء: ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال.

ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلامًا، ونصب لكل قوم إمامًا، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم، ممن رزق البحث والفهم، وإنعام النظر في العلم، بيان ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم على المتعلم، وواجب على التالي للمتقدم، وعسى أن يتضح العذر لنا عند من وقف على كتابنا المصنف في: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما ينفي عنا الظنة في بابه، والتهمة في إصلاحنا بعض سقطات كتابه إن شاء الله تعالى»(٢).

---

(١) كتاب الصاحبي، ص٥.

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ١٣.

وكذا أقول: من وقف على الترجمة التي أعددتها للإمام الحاكم يتضح له العذر في بيان بعض أوهامه، رحمه الله وغفر لنا وله.

ثم إنَّ الظن بأبي عبد الله الحاكم ووفور عقله، وحسن مقصده ونيته، أنْ يقبلَ من متعقبٍ إصابته، ومن مرشد دلالته، متى لاحت له بوارق الأنوار، ومشارق الأفكار.

فإنه لما ألَّف كتابه «المدخل إلى الصحيحَين»، وقعت له فيه بعض الأوهام، مما يغفل عنه الذهن وتعثر فيه الأقلام، فلما طالعه الحافظ الكبير عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، علَّق تلك الأوهام، وأرسل بها إلى الحاكم، فسعد بها، وقبِلها، وأثنى على عبد الغني خيرًا.

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «ولعبد الغني جزءٌ بيَّن فيه أوهام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم، يَدلُّ على إمامته، وسعة حفظه.

قال عبد الغني: لما رددتُ على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في المدخل، بعث إليَّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل»[1].

وقبل الشروع في تحقيق الكتاب أقدم بين يديه ترجمة وافية للإمام الحاكم، رحمه الله ورضي عنه.



(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٧٠.

التعريف بالمؤلف

اسمه ونسبه:

هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدويه[١] بن نعيم بن الحكم: الضبي الطَّهْمَاني النيسابوري الشافعي، كنيته أبو عبد الله، ويعرف بابن البَيِّع، وربما قال بعضهم ابن البياع.

قال عبد الغافر: «يقال له: الضبي؛ لأنَّ جد جدته عيسى بن عبد الرحمٰن بن سليمان الضبي، وأم عيسى بن عبد الرحمٰن متويه بنت إبراهيم بن طَهْمَان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له: الطَّهْمَاني، وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين في الإسلام»[٢].

مولده صبيحة يوم الاثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، بنيسابور (١٣/ ٣/ ٣٢١هـ)، كذا أرخه أبو حازم العبدويي الحافظ[٣].

منزلهم في سكة حمدان، وعمه من الرضاعة عبد الله العمري.

---

(١) ما كان مختومًا بـ«ويه» للناس في ضبطه وجهان: الأول ـ وهو مذهب أهل الحديث ـ: ضبطه بضم ما قبل الواو، وإسكان الواو، مع فتح الياء، فيقولون: حمدُويَه، والثاني ـ وهو مذهب النحويين ـ: بفتح الواو وما قبلها وإسكان الياء، فيقولون: حمدَوَيه (انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٥٨، تدريب الراوي ١/ ٤٠٠).

(٢) المنتخب من السياق ١٥، والنسخة الأخرى بتحقيق المحمودي ص٤. ووقع في السير والتذكرة تصحيف في اسم الجدة، صوابه ما ثبت في المنتخب وتاريخ الإسلام للذهبي.

(٣) تبيين كذب المفتري ٢٢٧. ولأبي حازم ترجمة للحاكم أملاها في حياة الحاكم، سنختم بها الترجمة.

قال الحاكم: «عبد الله بن محمد بن صبيح بن عبد العزيز وهو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو محمد الجوهري، ومنزله في سكة حمدان، ومنزل أبي أيضًا سكة حمدان، ومسجده ومسجد أبي الذي كان عليه المئذنة قديمًا، وقال أبي: توفي عبد الله أخي من الرضاعة سنة خمس عشرة وثلاثمائة»[(١)].

سماعه:

اعتنى به والده وخاله، فأسمعاه الحديث سنة ثلاثين وثلاثمائة، وعمره تسع سنوات، وكان أبوه قد رأى مسلمًا صاحب الصحيح.

استملى الحاكم على أبي حاتم بن حبان صاحب المصنفات سنة أربع وثلاثين، وسِنُّه ثلاث عشرة سنة[(٢)]، ومن استملى على أبي حاتم في مثل هذه السن فلا شك من توافر علامات النجابة عليه، وبروزه على أقرانه، لكي يتسنى له ذلك، لا سيما مع وجود من هو أكبر منه سنًّا، وأشهر بالطلب.

مشايخه:

مشايخ أبي عبد الله الحاكم كثر، يبلغون قريبًا من الألفين، وبنيسابور وحدها سمع من ألف نفس[(٣)]، ومشايخه الآخرون من غير نيسابور ألف كذلك[(٤)]، وقد رأيت مسرد مشايخه هؤلاء في آخر كتاب تاريخ نيسابور فبلغوا أكثر من ذلك، وذلك في النسخة المختصرة من تاريخ نيسابور[(٥)].

وحدث عن أبيه، وعن محمد بن علي المذكر، وأبي العباس الأصم،

---

(١) تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة، ص٦٦.

(٢) تاريخ الإسلام ٩/ ٨٩.

(٣) السير للذهبي ١٧/ ١٦٣، طبقات السبكي ٤/ ١٥٦.

(٤) تاريخ الإسلام ٩/ ٨٩.

(٥) تلخيص تاريخ نيسابور، ص١١٦. وآخر من ذكر فيهم: زينب بنت بكر بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، وذكر وفاتها سنة ٤٠٢هـ في رجب.

وله به خصوصية، وعن ابن الأخرم، وأبي جعفر محمد بن أحمد الرازي راوية محمد بن مسلم بن وارة، وينزل إلى أن يروي عن أقرانه.

قال الذهبي: «وحدَّث عن أبيه، وقد رأى أبوه مسلم بن الحجاج، وعن محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصَّفَّار نزيل نيسابور، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزيِّ، وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، والحسن بن يعقوب البخاريِّ، والقاسم بن القاسم السياري، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغيِّ الفقيه، وأبي النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، وأبي جعفر محمد بن صالح بن هانئ، وأبي عمرو عثمان ابن السَّمَّاك، وأبي بكر أحمد بن سلمان النَّجَّاد، وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وأبي محمد بن حمدان الجلاب الهمذانيِّ، والحسين بن الحسن الطوسيّ، وعلي بن محمد بن عقبة الشَّيباني الكوفيِّ، وأبي عليٍّ الحسين بن عليٍّ النّيسابوري الحافظ وبه تخرَّج، وأبي الوليد حسَّان بن محمد المزكي الفقيه، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي المؤدب، وعبد الباقي بن قانع الأمويِّ الحافظ، ومحمد بن حاتم بن خزيمة الكُشِّيِّ ـ شيخ معمَّر قدم عليهم روى عن عبد بن حميد وغيره ـ ولم يزل يسمع حتى كتب عن غير واحد أصغر منه سنًّا وسندًا»[(١)].

وسمع من حاجب بن أحمد الطوسي، وأبي طاهر المحمد آباذي، وأبي بكر القطان، ولكنه لم يظفر بمسموعه منهم[(٢)].

ولقي أبا عبد الله الثقفي الإمام، وعبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، وأبا حامد البزاز، ولم يسمع منهم شيئًا[(٣)].

وأما فنون الحديث: فقد أخذها عن أبي علي الحسين بن علي

(١) تاريخ الإسلام ٩/ ٨٩ ـ ٩٠.
(٢) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤.
(٣) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤.

النيسابوري الحافظ، وأبي بكر الصبغي، وأبي بكر الجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني[١]، واستفاد منه كثيرًا، ولمكانته عنده كان الدارقطني يكتب إليه أحيانًا.

شيوخه في القراءات:

كان من منهجية العلماء في طلب العلم: حفظ القرآن وإتقانه، ومعرفة رواياته، ويبدؤون بذلك قبل سماع الحديث، والإمام الحاكم أخذ نصيبه من هذا، فقد حفظ القرآن وقرأ بالروايات على قراء زمانه.

قال عبد الغافر: «قرأ القرآن بخراسان والعراق على قراء وقته»[٢].

فمن شيوخه في القراءات: الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني، صاحب كتابي «الغاية» و«الشامل»، وهو أول من عشَّر العشرة ـ فيما يظن ـ وهذه سابقة لأهل نيسابور، فإن كان ابن مجاهد أول من سبَّع فإنَّ ابن مهران أول من عشَّر، وقد روى الحاكم عن ابن مهران الحروف من كتاب «الشامل»[٣]، لكنه لم يعرض عليه فيما يظهر لي، قال الحاكم: «قرأت ببخارى على ابن مهران كتاب الشامل له في القراءات، ومات في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وله ست وثمانون سنة رحمه الله تعالى»[٤].

ومنهم: الإمام أبو بكر أحمد بن العباس ابن الإمام البغدادي، نزيل خراسان[٥].

ومنهم: المقرئ أبو عبد الله محمد بن الحسين بن أيوب النوقاني[٦].

ومنهم: المقرئ أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن الكارزي.

هؤلاء الثلاثة عرض عليهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٥.

(٢) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤.

(٣) غاية النهاية ١/ ٥٠.

(٤) معرفة القراء ١٩٦.

(٥) وهو تلميذ ابن مجاهد والأشناني، معرفة القراء الكبار ١٧٥، غاية النهاية ١/ ٦٥.

(٦) غاية النهاية ٢/ ١٢٨.

وقد عرض كذلك على شيخي العراق: أبي علي ابن النقار مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار بن محمد مقرئ بغداد(١).

ولا أستبعد أن يكون قرأ على الإمام أبي الحسن علي بن محمد الخبازي، شيخ نيسابور بعد ابن مهران، فإن الحاكم قد بالغ في الثناء عليه، وقال: «كان من أقرأ الناس وأحسنهم أداء وأكثرهم اجتهادًا في التلقين، وبلغني أنه تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل، وكان من أكثر العلماء اجتهادًا في العبادة، سمع بالعراق وجرجان بعد الخمسين وثلاثمائة»(٢)، فإذا كان قد قرأ عليه فإنه يكون من صغار شيوخه؛ لأنَّ الخبازي توفي بنيسابور سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة في شوال.

وقُراء خراسان يروون من طريق الحاكم القراءات المختلفة، وقد رأيتُ مقرئ نيسابور الإمام الأندرابي (المتوفى سنة ٤٧٠هـ)(٣) خرَّج من طريق الحاكم بعض الكتب في القراءات، ككتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام الذي هو أول مصنف جامع في هذا الفن(٤).

مشايخه في الفقه:

كان أبو عبد الله الحاكم شافعي المذهب، وقد كان في نيسابور في مدة الحاكم مذهبان مشهوران، هما: المذهب الشافعي، والمذهب الحنفي(٥).

فتفقه الحاكم على: أبي علي بن أبي هريرة، وأبي سهل الصعلوكي، وأبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري(٦).

---

(١) السير للذهبي ١٧/ ١٦٥، غاية النهاية ٢/ ١٨٥.
(٢) غاية النهاية ١/ ٥٧٨.
(٣) المنتخب من كتاب السياق ٢٤٥.
(٤) فصلت في ذلك في كتابي: جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات وتحقيق اختياره فيها.
(٥) وقد تكلمت على النسيج العلمي لنيسابور في القرنين: الرابع والخامس في مقدمة كتابي: مشيخة الحاكم أبي القاسم الحسكاني، وأبو القاسم الحاكم الحنفي هذا من تلاميذ أبي عبد الله الحاكم الشافعي.
(٦) المنتخب من السياق، ص٥، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٤/ ١٥٧.

ولقي الحاكم بعض مشايخ الصوفية، واستفاد منهم، وروى عنهم، قال عبد الغافر: «ولقي من مشايخ التصوف جماعة، منهم: أبو عمرو بن نجيد، وأبو الحسن البوسنجي، وأبو محمد جعفر بن نصير ببغداذ، وأبو عمرو الزجاجي بالحجاز»(١).

رحلاته:

طاف الحاكم خراسان وفارس في طلب العلم، فضلًا عن نيسابور وكورها، ورحل إلى العراق والحجاز مرتين، ولكنه لم يرحل إلى دمشق ولا إلى مصر، فقد اختار أن تكون رحلته إلى الحجاز في المرتين عن طريق العراق، إذ كان للنيسابوريين طريقان للحج، أحدهما من دمشق، والآخر من بغداد.

وذكر الخليلي أنَّ الحاكم له رحلتان إلى العراق والحجاز، وأن الأولى كانت وعمره قريبًا من عشرين.

قال الذهبي: «فقدم بعد موت إسماعيل الصفَّار بيسير»(٢)، ففاته السماع منه، فيكون دخل بغداد لأول مرة بعد المحرم من سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة(٣).

ثم رحل إلى بلاد خراسان سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة(٤).

ودخل سرخس أول مرة سنة ٣٤٣هـ، ثم دخلها بعد ذلك سبع مرات في طلب العلم.

قال الحاكم في ترجمة زاهر السرخسي: «الفقيه المحدث شيخ عصره بخراسان سمعت مناظرته في مجلس أبي بكر بن إسحاق الصبغي، وكان قد قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، ودخلت سرخس أول ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، ودخلتها بعد ذلك سبع مرات، ما من مرة إلا قصدني زائرًا مع جماعة أصحابه.

---

(١) المنتخب من السياق، ص٥.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٣.
(٣) المنتخب من السياق، ص٥.
(٤) المنتخب من السياق، ص٥.

وذكر الحاكم أنه لم يقدر له سماعه منه من الأحاديث المسندات شيئًا»[١].

وكانت مناظرته هذه في مجلس الصبغي في نيسابور، سنة ٣٣٨هـ[٢].

وكانت الرحلة الثانية إلى بغداد سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وسِنُّه سبع وأربعون سنة.

وفي بغداد ناظرَ الدارقطني فرضيه[٣].

وكان الذي بينهما صالحًا، فقد كان الحاكم مبجلًا للدارقطني، معترفًا بإمامته.

وأما ما نقله الذهبي[٤]، عن تاريخ الخطيب البغدادي[٥]، قال: «حدثني الأزهري، قال: ورد ابن البيع بغداد قديمًا، فقال: ذكر لي أن حافظكم ـ يعني: الدارقطني ـ خرَّج لشيخ واحد خمس مائة جزء، فأروني بعضها، فحُمِل إليه منها، وذلك مما خرجه لأبي إسحاق الطبري، فنظر في أول الجزء الأول حديثًا لعطية العوفي، فقال: استفتح بشيخ ضعيف ورمى الجزء، ولم ينظر في الباقي».

فإنَّ الذهبي لم ينقله على الوجه، فقد قال الخطيب بعد ذلك: «وقد سمعت القاضي أبا العلاء الواسطي يحكي نحو هذا، إلا أنه ذكر أنَّ صاحب القصة أبو عمرو البحيري النيسابوري، لا ابن البيع، وقول أبي العلاء أشبه بالصواب، والله أعلم».

ولا يعني هذا أنه لم يلقه في الرحلة الأولى، فقد قال الحاكم في كتاب مزكي الأخبار: «أبو الحسن صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإمامًا في القراء والنحويين، أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنّه دون الثلاثين، وكان أحد الحفاظ».

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٢٩٤. قال السبكي بعدها: وشيخنا الذهبي عد الحاكم في الرواة عنه، فلعله لروايته عنه من غير الأحاديث المسندة.

(٢) التقييد ٢٧٢.

(٣) الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٥١ ـ ٨٥٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٤.

(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣.

فعلق الذهبي: «وهم الحاكم، فإنَّ الحاكم إنما دخل بغداد سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة، وسنّ أبي الحسن خمس وثلاثون سنة»[1].

وفي بغداد كانت له قصة مع مسند الإمام أحمد بدأت فصولها في بعض حِلق الشيوخ في بخارى، وهذه القصة دالة على نهمة أبي عبد الله الحاكم في طلب العلم، وحرصه على الحديث:

قال أبو بكر بن مردويه: «كتب إليَّ أبو حازم العبدويي، يذكر: أنه سمع الحاكم أبا عبد الله عند منصرفه من بخارى، يقول: كنتُ عند أبي محمد المزني، فقدم عليه إنسان علوي من بغداد، وكان أقام في بغداد على كتابة الحديث، فسأله أبو محمد المزني ـ وذلك في سنة ست وخمسين وثلاثمائة (٣٥٦هـ) ـ عن فائدته ببغداد وعن باقي إسناد العراق، فذكر في جملة ما ذكر: سمعت مسند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من أبي بكر بن مالك في مائة جزء وخمسين جزءًا.

فعجب أبو محمد المزني من ذلك، وقال: مائة وخمسون جزءًا من حديث أحمد بن حنبل، كنا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءًا من حديث أحمد بن حنبل قضينا العجب من ذلك، فكيف في هذا الوقت هذا المسند الجليل.

فعزم الحاكم على إخراج الصحيحين ولم يكن عنده مسند إسحاق الحنظلي، ولا مسند عبد الله بن شيرويه، ولا مسند أبي العباس السراج، وكان في قلبه ما سمع من أبي محمد المزني، فعزم على أن يخرج إلى الحج في موسم سنة سبع وستين وثلاثمائة (٣٦٧هـ) فلما ورد في سنة ثمان وستين أقام بعد الحج ببغداد أشهرًا، وسمع جملة المسند من أبي بكر بن مالك وعاد إلى وطنه، ومد يده إلى إخراج الصحيحين على تراجم المسند»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٠.

(٢) خصائص المسند، ص٥، قال أبو موسى: وفي هذه السنة مات ابن مالك في آخر سنة ثمان وستين.

قلت: فدلنا هذا على أمور:

الأول: أنه سمع المسند في الرحلة الثانية إلى بغداد.

الثاني: أن فكرة إخراج المستدرك قديمة لديه، وقد يكون الباعث لها مذاكراته مع الحفاظ في تطوافه في أرجاء خراسان.

الثالث: أنه شرع في تأليف المستدرك بعد سنة ٣٦٧هـ، فإن قوله: ومد يده إلى إخراج الصحيحين على تراجم المسند إنما يريد به المستدرك عليهما، في أغلب الظن، فيكون عمره أكثر من ٤٦ سنة.

الرابع: أن الحاكم من أواخر من سمع المسند على أبي بكر بن مالك القطيعي.

هذا، وفي رحلة الحاكم إلى مرو، سمع من المحبوبي، والسياري، والحسن بن محمد الحليمي، وعلي بن محمد بن حبيب.

وفي رحلته إلى بخارى، سمع من أحمد بن سهل، وخلف الخيام.

وفي رحلته إلى الري، سمع من إسماعيل الصياد.

وفي رحلته إلى همذان، سمع من ابن حمدان الحلاب.

وأما مسموعاته في بغداد فكثيرة، فقد سمع فيها من ابن السماك، والنجاد، وابن درستويه، والعباداني، وأبي بكر بن مالك، وغيرهم.

وفي رحلته إلى الكوفة، سمع من علي بن محمد بن عقبة، وابن أبي دارم، وابن ماتي، وأبي الحسين السبيعي، وأبي أحمد الهاشمي.

وسمع في الكوفة من نقيب الأشراف فيها، وهو: أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن علي العلوي النقيب، روى عنه عن الحسين الحبري حديثًا[1]، وكان يحضر مجالسه كما أفاد ذلك في معرفة علوم الحديث، وهذا النقيب لم أقف له على ترجمة، ولم يخرج عنه الحاكم شيئًا في المستدرك، والله أعلم بحاله.

---

(١) معرفة علوم الحديث (٢٧٨).

وفي رحلته إلى مكة، سمع من الفاكهي، ومحمد بن علي الأدمي، وغيرهما[(١)].

مكانة الحاكم عند العلماء، وثناؤهم عليه:

أجمع النقاد على ثقة الحاكم، وجلالة منزلته، وعلو كعبه في الحديث، وتفرده بين أهل زمانه بالإمامة فيه.

وقدَّمه الدارقطني على ابن منده، وقال: ابن البيِّع أتقن حفظًا.

قال الخليلي: «عالم عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة لم أر أوفى منه. . .، وهو ثقة»[(٢)].

وقال الخطيب: «من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة، كان ثقة»[(٣)].

وقال الحاكم في ترجمة أبي علي النيسابوري الحافظ من تاريخ نيسابور: «ذكرنا يومًا ما روى سليمان التيمي، عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان بحضرة أبي علي رحمه الله، وجماعة من المشايخ، إلى أن ذكرت حديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ**».

فحمل بعضهم علي، فقال أبو علي له: لا تفعل، فما رأيتَ أنتَ ولا نحن في سنِّه مثله، وأنا أقول: إذا رأيتُه رأيتُ ألف رجل من أصحاب الحديث»[(٤)].

وقال عبد الغافر بن إسماعيل: «إمام أهل الحديث في عصره، والعارف به حق معرفته»[(٥)].

ثم قال: «واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي، فكان من الخواص عنده والمرموقين، وكان يراجعه في السؤال عن

(١) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.
(٢) الإرشاد ٣/ ٨٥١.
(٣) تاريخ بغداد ٣/ ٩٣.
(٤) تاريخ الإسلام ٩/ ٩٩، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٦.
(٥) المنتخب من السياق، ص١٥، والطبعة الأخرى، ص٣، السير للذهبي ١٧/ ١٧٠.

الجرح والتعديل وعلل الحديث، ويقدمه على أقرانه، وأدى اختصاصه به واعتماده عليه أن أوصى إليه في أمور مدرسته: دار السُّنَّة، وفوض إليه تولية أوقافه، واستضاء برأيه في أموره، اعتمادًا على حسن ديانته ووفور أمانته»[١].

قلت: وفاة الصبغي سنة ٣٤٢هـ، وكان عمر الحاكم وقتها إحدى وعشرين سنة.

ثم قال عبد الغافر: «ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره مثل الإمام أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة يقدمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة، بسبب تفرده بحفظه ومعرفته، وكان إذا حضر مجلس سماع محتوٍ على مشايخ وصدور يؤنسهم بمحاضرته، ويطيب أوقاتهم بحكاياته، بحيث يظهر صفاء كلامه على الحاضرين، فيأنسون بحضوره... ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث أذعن لفضله، واعترف له بالمزية على من تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأنه... مضى إلى رحمة الله ولم يخلف في وقته مثله»[٢].

قال الذهبي: «أما صدقه في نفسه، ومعرفته بهذا الشأن، فأمر مجمع عليه»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر ـ معتذرًا عن ذكره في الميزان واللسان ـ: «الحاكم أجلُّ قدرًا وأعظم خطرًا وذكرًا من أن يذكر في الضعفاء»[٤].

وقال الحافظ أبو حازم العبدويي: «سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه.

وأقمتُ أنا عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريبًا من ثلاث سنين، ولم

---

(١) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤.
(٢) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٥.
(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨.
(٤) لسان الميزان ٥/ ٢٣٣.

أر في جملة مشايخنا أتقى منه، ولا أكثر تنقيرًا، وكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه حكم به، وقطع بقوله»[١].

وفي كلام أبي حازم: «أول من اشتهر بحفظ الحديث وعِلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج، إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو حامد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو العباس بن سعيد، ثم أبو علي الحافظ، وكان يقابله أبو أحمد العسَّال، وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين الحجاج، وأبو أحمد الحاكم، وكان يقابلهما في عصرهما ابن عدي، وابن المظفر، والدارقطني، وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا، من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر».

قال السبكي: هذا بعض كلام أبي حازم، ذكره في حياة الحاكم، وقال في آخره: جعلنا الله لهذه النعمة من الشاكرين[٢].

وقال العبدويي: «وسمعت أبا عبد الرحمٰن السلمي يقول: كتبت على ظهر جزء من حديث أبي الحسين الحجاجي الحافظ، فأخذ القلم، وضرب على الحافظ، وقال: أيش أحفظ أنا؟ أبو عبد الله بن البياع أحفظ مني، وأنا لم أر من الحفاظ إلا أبا علي النيسابوري، وأبا العباس بن عقدة»[٣].

وقد مرَّ ثناء الخليلي عليه، وذكر له في الإرشاد مذاكرة مفيدة، جرت في أول لقاء جمعهما تدل على حسن معرفة أبي عبد الله الحاكم.

قال الخليلي: «سألني في اليوم الثاني لما دخلت عليه ويُقرأ عليه في فوائد العراقيين: سفيان الثوري عن أبي سلمة عن الزُّهْري عن سهل بن سعد: حديث الاستئذان، فقال لي: من أبو سلمة؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧١.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص٢٢٧، طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٤/١٥٨ ـ ١٥٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧١.

سلمة السراج، فقال لي: وكيف يروي المغيرة عن الزُّهْري؟ فبقيت ـ يعني: انقطع ـ ثم قال: قد أمهلتك أسبوعًا حتى تتفكر فيه، فمن ليلته تفكرت في أصحاب الزُّهْري مرارًا، فما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه تذكرت محمد بن أبي حفصة، فإذا كنيته أبو سلمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه، ولم أذكر شيئًا، حتى قرأت عليه مما انتخبت قريبًا من مائة حديث، فقال لي: هل تفكرت في ما جرى؟ فقلت: نعم، هو محمد بن أبي حفصة، فتعجب، وقال لي: نظرت في حديث سفيان لأبي عمرو البحيري؟ قلت: والله ما لقيت أبا عمرو ولا رأيته، فذكرت له ما أقمت في ذلك، فتحير وأثنى عليَّ، ثم كنت أسأله، فقال لي: أنا إذا ذاكرت اليوم في باب فلا بد من المطالعة لكبر سني، فرأيته في كل ما ألقي عليه بحرًا...»[(١)].

قلت: ومن جلالته في نيسابور ومحبة أهلها له: كثرة دعائهم له في مرضه، وقد ذكر البيهقي قصة مرضه هذه فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله المعدل المروزي، حدثنا مكي بن عبدان، حدثنا حاتم بن الجراح، قال: سمعت علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت ابن المبارك، وسأله رجل: يا أبا عبد الرحمٰن، قرحة خرجت في ركبتي منذ سبع سنين، وقد عالجت بأنواع العلاج، وسألت الأطباء فلم أنتفع به، قال: اذهب فانظر موضعًا يحتاج الناس إلى الماء فاحفر هناك بئرًا، فإني أرجو أن تنبع هناك عين، ويمسك عنك الدم، ففعل الرجل فبرئ.

قال البيهقي: وفي هذا المعنى حكاية قرحة شيخنا الحاكم أبي عبد الله رَحِمَهُ اللهُ، فإنه قرح وجهه، وعالجه بأنواع المعالجة فلم يذهب وبقي فيه قريبًا من سنة، فسأل الأستاذ الإمام أبا عثمان الصابوني أن يدعو له في مجلسه يوم الجمعة فدعا له، وأكثر الناس في التأمين، فلما كانت الجمعة الأخرى ألقت امرأة في المجلس رقعة بأنها عادت إلى بيتها، واجتهدت في الدعاء للحاكم أبي عبد الله تلك الليلة، فرأت في منامها رسول الله ﷺ كأنه يقول

(١) الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٥١ ـ ٨٥٤.

لها: قولوا لأبي عبد الله: يوسع الماء على المسلمين، فجئت بالرقعة إلى الحاكم أبي عبد الله، فأمر بسقاية الماء بنيت على باب داره وحين فرغوا من البناء أمر بصب الماء فيها وطرح الجمد في الماء، وأخذ الناس في الشرب فما مر عليه أسبوع حتى ظهر الشفاء، وزالت تلك القروح، وعاد وجهه إلى أحسن ما كان، وعاش بعد ذلك سنين»[١].

ما قيل في جرح الحاكم والطعن فيه:

انتقدوا على أبي عبد الله الحاكم أمرين، هما: التشيع، والتساهل في تصحيح الضعيف وإخراج الواهيات، وقد بنى بعض المتأخرين على ذلك فزاد فيه طعنًا ثالثًا، فزعم: أنه مختلط.

وسأبيِّن هذه التهم وأكشف عن حقيقتها فيما يلي:



(١) شعب الإيمان (٣١٠٩).

التهمة الأولى: التشيع

هاهنا كلمة أقدم بها بين يدي هذا التهمة لا بد من معرفتها، وذلك أنَّ نيسابور ـ في مدة الحاكم وقبلها وبعدها ـ كانت خليطًا من عدة أجناس، فكان فيها أهل السُّنَّة، والكرامية، والروافض، والزيدية، فأما أهل السُّنَّة فكانوا على نوعين: محدثين وفقهاء، وهم إما شافعية أو حنفية، وأما الكرامية فكانوا يوافقون أهل السُّنَّة في الجملة، ولا سيما في مقابلة الروافض، وكانوا حنفية في الغالب، وأما الرافضة فقد كانوا بشرِّ حال ـ في آخر الرابع وبداية القرن الخامس ـ في نيسابور وفي أكوارها، وقد وصل الحال إلى أن أحرقت مساجدهم، ونفيَ بعض رجالهم وقتلوا.

وكانت الأحاديث الواهية، والروايات الضعيفة تنتشر في نيسابور وتروج فيها، ولقد بحثتُ مرة في نسخ تفسير الكلبي ورواياته التي وقعتْ إلى خراسان فرأيتُ العجب العجاب من كثرة طرقها، وتفاوت رواياتها، وبحثتُ في بعض الأحاديث الموضوعة الداخلة على التفسير فكان مصدر أكثرها أسانيد خراسانية، ورأيتُ مما دار في المصنفات في خراسان ـ ومما صنف فيها أهل السُّنَّة ـ مواضيع هي من سمات التشيع؛ كالآيات التي نزلت في علي وآل بيته، وكذلك رواية الموضوعات والمناكير في مناقب آل البيت، ويكتفون بذكر الأسانيد في الغالب، وكان التساهل هو صفة المصنفات الحديثية في ذلك الوقت، فترتب على هذا أن تقلد بعض أهل الحديث هذه الأحاديث وقالوا بها، فأورث ذلك عندهم بعض صفات التشيع، التي نعدها نحن من خصائص التشيع، ولم يكن النيسابوريون يعدونها منه، ولذا لا تجد أهل نيسابور يصفون أعلامهم هؤلاء بالتشيع، فلا العبدويي ولا الفارسي ولا البيهقي ولا الثعلبي

ولا غيرهم من النيسابوريين يذكر أنَّ الحاكم مثلًا كان يتشيع، ولا يتورعون عن رواية هذه الواهيات؛ لأن ذلك لم يكن عندهم من عُقَد التشيع.

ولذا ظهر عند النقاد مصطلح: تشيع أهل الحديث، ومصطلح: التشيع اليسير، والخفيف، ولو تأملت لوجدت غالب من قيل فيه هذا هو من خراسان.

وهذا أبو عمرو الحيري أحد أئمة السُّنَّة في نيسابور ـ منسوب إلى حيرة نيسابور ـ يقول فيه الذهبي: «تشيعه خفيف كالحاكم»(١).

وهذا بخلاف أهل العراق، فإن التشيع عندهم معروفة عقده وأصوله.

فإذا نظرنا في ما نسب للحاكم من تشيع، نجد أنه من قبيل ما ينسب لأهل نيسابور، فليس عند الحاكم سب للشيخين، ولا لعثمان رضي الله عنه؛ بل هو مبجل لهم، يعتقد فضلهم، ويربِّع بعلي بن أبي طالب.

ومستدركه شاهد على ذلك، فإنه بدأ فيه بفضائل أبي بكر، ثم ثَنَّى بعمر، وثلَّث بعثمان، وختم فضائله بقول علي رضي الله عنه: «إن هذه الأمة عمدت إلى خير أهلها فقتلوه، يعني: عثمان»، ثم صححه(٢)، فأي تشيع هذا الذي يربع بعلي، ويقدم عليه أبا بكر وعمر وعثمان، إذْ إنَّ تقديم الثلاثة على علي أول ما يحل به عقد التشيع.

ولذا لا يتردد الإمامية بتصنيف الحاكم أبي عبد الله من أهل السُّنَّة والجماعة.

وهكذا هو اعتقاد الحاكم في سائر الصحابة، والعشرة المبشرين بالجنة على وجه الخصوص، فهو يترضى عنهم، ويخرِّج فضائلهم؛ بل ويخرِّج فضائل عمرو بن العاص(٣).

وقد خرَّج الحاكم في مستدركه ما يُزري على بعض معتقدات الشيعة الغلاة(٤)، مثل ما ترجم: ذكر البيان الواضح أن أمير المؤمنين علي بن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/٣٥٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/١٠٧.

(٣) المستدرك ٣/٤٥٢.

(٤) انظر مثلًا: ٣/١٤٥.

أبي طالب رضي الله عنه «بقي من خواص أوليائه جماعة وهجرهم لذكرهم أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بما ليسوا بأهل وسهم غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ حتى فارقوه، وتوجهوا إلى حروراء، منهم: عبد الله بن الكواء اليشكري، وشبيب بن ربعي التميمي» ثم روى عن أبي وائل، أنَّ عبد الله بن الكواء، وشبيب بن ربعي وناسًا معهما «اعتزلوا عليًّا بعد انصرافه من صفين إلى الكوفة، لما أنكر عليهم من سب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فمن بعدهما من أصحاب رسول الله ﷺ، فخالفوه وخرجوا عليه، فخرج إليهم علي وحاجهم ورجع عن غير قتال»، وفي حديث أبي إسحاق الفزاري، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن أبي جُحيفة زيادة ألفاظ منها، أيمان علي: «أني لا أساكنكم في بلدة حتى ألقى الله عز وجل»(١).

ومن أهم ما يستدل به على تبرئة الحاكم من التشيع والغلو فيه، ذكره غلاة الشيعة في أصناف المبتدعة وتبرئه منهم، كما سيأتي في أصناف الحديث الصحيح المختلف فيه، فهذا دال على أنه يرى التشيع بدعة، فكيف ينتسب إلى ما يرى هو أنه بدعة!

هذا، وأركان تهمة التشيع ثلاثة:

الأول: ترك الحاكم إخراج مناقب معاوية.

يظهر لي أنَّ في الحاكم انحرافًا يسيرًا عن معاوية رضي الله عنه، فلم يخرج له ترجمة في كتاب معرفة الصحابة من المستدرك، ولم يذكر له منقبة، لكنه إذا ذكره أو روى عنه حديثًا في المستدرك ترضَّى عنه(٢).

ولأجل ذلك كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي وصاحبه الحافظ محمد بن طاهر يحملان على الحاكم، ويتكلمان فيه.

ففي السير للذهبي(٣)، وتذكرة الحفاظ له(٤)، عن ابن طاهر أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي عن أبي عبد الله الحاكم، فقال: «ثقة في الحديث، رافضي خبيث».

---

(١) المستدرك ٣/ ١٥٧.

(٢) انظر مثلًا: ٢/ ٧١.

(٣) انظر: ١٧/ ص١٧٤.

(٤) ٣/ ١٠٤٥.

فهذا أشد ما بلغنا في اتهامه بالرفض، إلا أن الذهبي عقب على ذلك بما يبطله، فقال في السير: «كلا، ليس هو رافضيًّا، بلى يتشيع».

وقال في موضع آخر[(١)]: «إن الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي؛ بل هو شيعي».

وقال ابن طاهر: «كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا غاليًا عن معاوية رضي الله عنه، وعن أهل بيته، يتظاهر بذلك، ولا يعتذر منه.

فسمعت أبا الفتح سمكويه بهراة، قال: سمعت عبد الواحد المليجي قال: سمعت أبا عبد الرحمٰن السلمي، يقول: دخلت على الحاكم وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل[(٢)] حديثًا، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي».

قلت: هذه القصة منكرة، لم يروها إلا أبو عبد الرحمٰن السلمي، ولا يعرف أن الحاكم حصل له مثل هذا في سيرته؛ بل إن الكرامية كانوا يودونه، ويرفعون من شأنه؛ لأنه ألان القول في شيخهم ابن كرام، حتى إن الذهبي غمزه بالكرامية، فقال: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية»[(٣)].

وحاشا الحاكم أن يميل إليهم لكن كان الذي بينهم صالحًا، ولذا فإن الخبر الذي رواه السلمي منكر عندي.

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨.

(٢) ظن الشيخ موفق عبد القادر ـ وفقه الله ـ أن مقصوده بالرجل هو ابن كرام، فقال: هذه الرواية لا يوجد فيها أي دليل على تشيع الحاكم؛ بل دليل على رفضه أن يملي في فضائل ابن كرام المبتدع فتأمل (سؤالات السجزي ص١٣).

ولا يخفى ما في قول الشيخ ـ حفظه الله ورعاه ـ من النظر، وقد صرح ابن الجوزي في المنتظم ١٥/ ١١٠، أن المقصود: في فضائل معاوية.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٩.

ومع ذلك لم يحفظ عن الحاكم شتم لمعاوية، ولا سباب[(١)].

الثاني: القول بأن عليًّا وصيٌّ.

اشتهر عن الحاكم القول بأن عليًّا وصيٌّ، وعدَّ الذهبي ذلك من شقاشقه[(٢)].

قال ابن كثير: «هذا من زلاته، فإنه لا يجهل أن هذا غير صحيح، لكنه كان شيعيًّا مع حبه للشيخين رضي الله عنهما»[(٣)].

قلت: سبب قوله بأنَّ عليًّا وصي أنه روى حديثًا في ذلك ثم تقلَّد هذا الحديث[(٤)]. فهذا يعود إلى ما قلناه عن رواية الفضائل في نيسابور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحاكم منسوب إلى التشيع... وهو يروي في الأربعين أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة عند أئمة الحديث؛ كقوله بقتال الناكثين، والقاسطين، والمارقين، لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث ـ كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما ـ لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما؛ بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله، ونحو ذلك؛ لأنَّ علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين، ومن ترفض ممن له نوع اشتغال بالحديث كابن عقدة، وأمثاله فهذا غايته أن يجمع ما يروى في فضائله

---

(١) ساق السبكي فصلًا في طبقاته في الذب عن هذا الإمام (٤/ ١٦١) ونقل فيه كلام الحافظين الهروي وابن طاهر، إلا أنه بنى جوابه على الطعن في هذين الإمامين، ورميهما بالتشبيه والتجسيم، وإن كنا نبرئ جانب أبي عبد الله الحاكم مما اتهمه به الهروي، إلَّا إننا كذلك لا نستجيز أن يصل هذا الدفاع إلى حد الطعن في الآخرين، فلا نبرئ إمامًا على حساب إمام آخر، على أنه لا يخفى لمز السبكي لأهل السُّنَّة، ورميهم بما هم منه براء.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٨، غاية النهاية ٢/ ١٨٥.

(٣) غاية النهاية ٢/ ١٨٥.

(٤) المستدرك ٣/ ١٨٨، قال الذهبي: ليس بصحيح.

من المكذوبات، والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين فإنها باتفاق أهل العلم بالحديث أكثر مما صح في فضائل علي وأصح وأصرح في الدلالة»[١].

قلت: ومع ذلك فقد بيّنا بالأدلة الواضحة أنَّ الحاكم لا يقدم عليًّا على عثمان، رضي الله عنهم أجمعين.

الثالث: إخراجه حديث الطير في المستدرك:

حديث الطير هو أحد الأحاديث المروية في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وملخصه: أنَّه كان عند النبي ﷺ طير مشوي، فقال: «اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير» فجاء علي فأكل معه[٢].

فإخراج الحاكم هذا الحديث في «المستدرك على الصحيحين» مما استدل

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٧٣.

(٢) حديث الطير: رواه الترمذي في السنن (٣٧٢١)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٣٤١) من طريق عيسى بن عمر عن السدي عن أنس.
قال الترمذي بعد أن رواه (٣٧٢١): «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس، وعيسى بن عمر هو كوفي، والسدي اسمه: إسماعيل بن عبد الرحمٰن قد أدرك أنس بن مالك ورأى الحسين بن علي».
فهذا الإسناد منكر، قال الترمذي: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث السدي، عن أنس وأنكره، وجعل يتعجب منه (العلل الكبير: ٦٩٨)، فهذا أجود أسانيده، وهو منكر، فما بالك فيما سواه.
وجاء في ذخيرة الحفاظ ٢/ ٨١٩: «الحديث مشهور عن مسهر بن عبد الملك بن سلع، عن عيسى بن عمر القاري، عن إسماعيل بن عبد الرحمٰن السدي، عن أنس. وهذا من هذا الطريق لا أعلم رواه غير مسهر. ومسهر: فيه نظر، قاله البخاري».
ورواه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٠، من طريق أخرى عن أنس بن مالك مطولًا، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسًا، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنس زيادة ألفاظ..

به ابن طاهر على تشيع الحاكم، وقال: «رأيت أنا حديث الطير جمع الحاكم بخطه، في جزء ضخم، فكتبته للتعجب.

قال: وسمعت أبا محمد بن السمرقندي يقول: بلغني أنَّ مستدرك الحاكم ذُكِر بين يدي الدارقطني، فقال: نعم، يستدرك عليهما حديث الطير، فبلغ ذلك الحاكم، فأخرج الحديث من الكتاب».

قال مقيده: لا شك في ضعف هذا البلاغ عن الدارقطني:

أما أولًا: فلأنَّ الحاكم كتب مستدركه بعد موت الدارقطني؛ لأن المستدرك من آخر ما ألف[1].

وثانيًا: فها هو حديث الطير في مستدركه، ما زال موجودًا من طريقين، ولم يُـخْرِجْه من المستدرك.

وقد قال في معرفة علوم الحديث: «إنه من الأحاديث المشهورة التي لم تخرج في الصحيح»[2].

وجاء في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي[3]: عن إبراهيم الأرموي ـ وكان صالحًا عالمًا ـ قال: «جمع الحاكم أحاديث، وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها حديث الطير، ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فأنكرها عليه أصحاب الحديث، فلم يلتفتوا إلى قوله».

وعلق الذهبي في «تلخيص المستدرك» على حديث الطير فقال: «لقد كنت زمنًا طويلًا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علَّقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليه سماء».

نعم، صح عن الحاكم أنه قال: لا يصح حديث الطير، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ.

---

(١) سيأتي بيان ذلك عن الشيخ المعلمي.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص٣٢٠.

(٣) تاريخ بغداد، ٥/ ٤٧٤.

قال الذهبي ـ بعد أن ذكر مقولته هذه ـ[١]: «هذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟ فكأنه اختلف اجتهاده».

قال السبكي[٢]: «قد جوَّزت أن يكون زيد في كتابه، وألا يكون هو أخرجه، وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك فلم أجد ما ينشرح الصدر لعدمه، وتذكرت قول الدارقطني: إنه يستدرك حديث الطير، فغلب على ظني أنه لم يوضع عليه، ثم تأملت قول من قال: «إنه أخرجه من الكتاب»، فجوزت أن يكون خرَّجه، ثم أخرجه من الكتاب، وبقي في بعض النسخ.

فإن ثبت هذا صحت الحكايات، ويكون خرَّجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدم صحته، كما في هذه الحكاية التي صحح الذهبي سندها، ولكنه بقي في بعض النسخ، إما لانتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين إياه فيه، فكل هذا جائز، والعلم عند الله تعالى».

قال مقيده: أما قصته مع الدارقطني فقد قدمنا أنها لا تصح، ثم إن الحاكم لم يعدد نسخ المستدرك؛ بل أملاه في أواخر أيامه، وقد ذكر بعض أهل العلم أن الحاكم أراد تنقيح مستدركه فعاجلته المنية قبل إتمام ذلك.

وقال بعضهم: إِنَّه نقَّح قرابة الثلث منه، ولذلك كان هذا الثلث أسلم وأنقى من بقية الكتاب، ولعل مما يؤيد ذلك أن البيهقي ـ وهو أخص تلامذة الحاكم به ـ سمع بعض المستدرك وهو قرابة الثلث، والباقي إنما يرويه بالإجازة.

وتجويز السبكي أن يكون زيد في الكتاب قول عجيب، وكأنه عريٌّ عن معرفة ضبط العلماء للنسخ الحديثية، وكيفية روايتها، ولو فتح هذا الباب لأدى إلى كثير من المجاوزات، ولسنا بحاجة إلى هذا أصلًا.

ونقول في الجواب عن ذلك:

أولًا: لم ينفرد الحاكم بإخراج حديث الطير، فقد أخرجه الترمذي في جامعه، فلم يتهم ـ لمجرد إخراجه ـ أنه شيعي.

---

(١) سير أعلام النبلاء، ١٧/ ١٦٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٤/ ١٦٩.

قال أبو موسى المديني: «قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث الطير للاعتبار والمعرفة؛ كالحاكم النيسابوري، وأبي نعيم، وابن مردويه، وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح»[(١)].

ثانيًا: يظهر جليًّا أنَّ للحاكم في حديث الطير قولين، الأول: لا يصح، والثاني: يصح.

ويظهر لي أن الأخير من قوليه هو تصحيح الحديث، وأنه أولًا كان لا يصحح الحديث، فلما جمع طرقه ونظر في أسانيده وألف فيه جزءًا صحَّحَه، ولذلك أودعه في المستدرك، فالحاكم في تخريجه حديث الطير مجتهد مأجور، على أنه لم يتفرد بتصحيحه ولا بإخراجه كما قلنا.

ثالثًا: وقفت على تلخيص لهذا الجزء الذي ألفه الحاكم في كتاب: «كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب»، تصنيف الشيخ: محمد بن يوسف الكنجي الشافعي، فإنه عقد الباب الثالث والثلاثين من هذا الكتاب لحديث الطير، واعتمد في هذا الباب على طرق حديث الطير للحاكم، وملخص ما فيه:

قال الحاكم: حديث الطائر يلزم البخاري ومسلم إخراجه في صحيحه لأن رجاله ثقات، ثم رواه من حديث أنس[(٢)]، وفي إسناده حماد بن يحيى بن المختار، نكرة لا يعرف، حكم الذهبي على حديث له بالوضع[(٣)].

ثم ساقه الحاكم من طريق أبي الهندي عن أنس، ثم ساقه من حديث سفينة، ثم إن الحاكم أخرج حديث أنس عن ستة وثمانين رجلًا، كلهم رووه عن أنس، وقد ساقهم الكنجي على حروف المعجم[(٤)].

والناظر في هذا الملخص الذي كتبه الكنجي يلحظ أمورًا:

الأول: أنَّ المعول عندهم على حديث أنس بن مالك.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٧٢. (٢) كفاية الطالب، ص١٤٦.
(٣) الكامل لابن عدي ٣/ ٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٢.
(٤) كفاية الطالب ص١٥٢.

الثاني: أنَّ بعض رواته عن أنس لا ذكر لهم في كتب التراجم البتة، لا كتب السُّنَّة ولا كتب الشيعة، ولا يعرفون بغير هذا الحديث، وهم نكرات، وقد يكون لا وجود لهم في الحقيقة.

الثالث: أن المعروفين من الرواة عن أنس ممن ذكرهم الكنجي؛ كنافع مولى ابن عمر، وكيحيى بن سعيد الأنصاري، وكالشعبي، لم يبين حال الإسناد من أسفل؛ بل يكتفي بقوله: رواه نافع عن أنس، فيظن الظان أنه محفوظ عن نافع، وهذه إحدى آفات المستدرك وغيره من كتب الحديث المتأخرة، لا يتحقق في كثير مما يصححه المتأخرون سلامة أول الإسناد من الشذوذ والعلة القادحة، فمثلًا: قد روى الحاكم حديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بطوله، ولفظه: قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشوي، فقال: «**اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**» قال: فقلت: اللَّهُمَّ اجعله رجلًا من الأنصار فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة ثم جاء، فقال رسول الله ﷺ: «**افتح**» فدخل، فقال رسول الله ﷺ: «**ما حبسك علي**» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم إنك على حاجة، فقال: «**ما حملك على ما صنعت؟**» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلًا من قومي، فقال رسول الله: «**إن الرجل قد يحب قومه**»..

ثم قال: صحيح على شرط الشيخين، ثم جاء الكنجي وغيره، وقالوا: رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس، ولم ينظروا في الإسناد دونه.

فقد قال الحاكم: حدثني أبو علي الحافظ، أنبأ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الصفار وحميد بن يونس بن يعقوب الزيات، قالا: ثنا محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ثنا أبي، ثنا يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه[1].

---

(١) المستدرك ٣/ ١٤١.

فهذا الإسناد منكر؛ لأن أحمد بن عياض لا يعرف، ومثله من النكرات لا يحتمل لهم هذا التفرد عن يحيى بن حسان التنيسي؛ لأن ليحيى له أصحاب كثر من ثقات أهل الحديث، وهذا الحديث مما يُرغب به، فلو كان عند يحيى لرووه عنه، فلما تفرد به ابن عياض دلَّ على أن الإسناد منكر، وعلى أنَّ ابن عياض ليس بثقة، وأنه إما ركَّب الإسناد على يحيى متعمدًا، فيكون كذابًا، وإما وهم وهمًا فاحشًا فيه فيكون متروكًا.

فالحاكم والكنجي وغيرهما لم ينظروا إلى الإسناد من أسفل بل اكتفوا بالنظر في طبقتين أو ثلاثة من أعلى الإسناد.

وقد وقع للحاكم أشياء كثيرة من هذا القبيل في المستدرك، يكون في أسفل الإسناد من ليس بثقة، أو من ليس على شرط الشيخين، ثم يصححه على شرطهما.

الرابع: على الحديثي ألا يغتر بكثرة الطرق إذا وردت عن المتروكين والوضاعين والمجهولين، ولا يتهول من عدد الرجال الذين ذكرهم الحاكم في رواته عن أنس.

ولا يغتر كذلك بمن اغتر بكثرة هؤلاء، فقد نقل السبكي(١) عن صاحبه الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي كلامًا جاء فيه: «إن الترمذي أخرجه والنسائي في خصائص عليٍّ رضي الله عنه، ثم قال: إن الحق في الحديث أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفًا يحتمل ضعفه.

قال: فأما كونه ينتهي إلى أنه موضوع من جميع طرقه فلا.

ثم ساقه من حديث ابن عياض، وقال: ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، سوى أحمد بن عياض فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح».

وهذه نبذة من تفطُّن العلماء لذلك، وعدم اغترارهم بكثرة طرقه:

١ ـ قال البرذعي: «شهدت أبا زرعة في كتاب أعلام النبوة على باب ما يعرف من دعاء النبي ﷺ لعلي في الطائر أنه قال: «اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ١٦٩.

إليك» فلم يقرأ علينا شيئًا مما في الباب، وقال: «ليس فيه حديث صحيح»[(١)].

٢ ـ قال العقيلي ـ بعد أن رواه ـ: «ليس بمحفوظ، هذا الباب الرواية فيها لين وضعف، لا نعلم فيها شيئًا ثابتًا، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري»[(٢)].

٣ ـ بالغ الإمام أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني في تضعيفه وإنكاره، ذكر ذلك الذهبي في ترجمته من السير.

٤ ـ قال ابن طاهر: «هو موضوع، إنما يجيء عن سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس».

وهذه بعض نقولاته عن طرق هذا الحديث من ذخيرة الحفاظ المعتمد على تلخيص الطرق من كتاب الكامل لابن عدي:

«حديث: أن النبي ﷺ أُتي بطير؛ فقال: «**اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي فأكل معه**»، رواه داود بن علي بن عبد الله بن عباس: عن أبيه، عن جده. وهذا يرويه عنه محمد بن شعيب، ومحمد هذا لا أعرفه. ويرويه عن محمد: سليمان بن قرم، وعن سليمان: حسين بن محمد المروزي. ورواه حسين بن سليمان الطلحي: عن عبد الملك بن عمير، عن أنس. ولم يروه عن عبد الملك غيره.

ورواه حفص بن عمر العدني: عن موسى بن سعيد، عن الحسن، عن أنس، وهذا يتفرد به حفص، وهو غير ثقة»[(٣)].

«حديث: أهدي لرسول الله ﷺ طائر، فوضع بين يديه قال: «**اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك إلي يأكل معي من هذا الطائر**» فجاء علي.

رواه حماد بن يحيى بن المختار: عن عبد الملك بن عمير، عن أنس، وهذا لا أعلم رواه عن عبد الملك غير حماد، وحماد بروايته هذا يدل على أنه من متشيعي الكوفة، ولا أعرف له غير هذا، وحديث آخر في الكوثر.

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة ٢/ ٦٩٢.

(٢) الضعفاء الكبير ١/ ٥٧.

(٣) ذخيرة الحفاظ ٢/ ٦٧٥.

وأورده في ترجمة يغنم بن سالم: عن أنس، ويغنم ليس بشيء في الحديث.

وأورده في ذكر دينار بن عبد الله مولى أنس: عن أنس، ودينار منكر الحديث، ليس بشيء.

وأورده في ذكر جعفر بن سليمان ـ وسمى الطير حجلًا ـ عن عبد الله بن المثنى، عن عبيد الله بن أنس، عن أنس، وهذا مما تفرد به جعفر: عن عبيد الله، وجعفر من مشهوري الشيعة، ومتعصبيهم، على زهد كان فيه»[(١)].

«حديث: أهدت أم أيمن إلى النبي ﷺ طيرًا مشويًّا، فقال: اللَّهُمَّ ائتني بأحب خلقك إليك فذكره، رواه مسلم بن كيسان الملائي الأعور: عن أنس، ومسلم ضعيف»[(٢)].

٥ ـ قال ابن الجوزي: حديث الطائر فيه عن ابن عباس وأنس، فذكر حديث ابن عباس، وبين شدة وهائه، ثم قال: وأما حديث أنس فله ستة عشر طريقًا، فرواه من هذه الطرق كلها»[(٣)].

قلت: اعتمد ابن الجوزي على كتاب ابن مردويه، فرواه كله.

ثم قال: «وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقًا، كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك.

أنبأنا محمد بن ناصر، قال: أنبأنا محمد بن طاهر المقدسي قال: كل طرقه باطلة معلولة، وصنف الحاكم أبو عبد الله في طرقه جزءًا ضخمًا، وكان قد أدخله في المستدرك على الصحيحين، فبلغ الدارقطني فقال: يستدرك عليها حديث الطائر، فبلغ الحاكم فأخرجه من الكتاب، وكان يتهم بالتعصب بالرافضة، وكان يقول: هو حديث صحيح ولم يخرج في الصحيح.

وقال ابن طاهر: حديث الطائر موضوع إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره.

---

(١) ذخيرة الحفاظ ٢/ ١٠٣٥.
(٢) ذخيرة الحفاظ ٢/ ١٠٣٧.
(٣) العلل المتناهية ١/ ٢٢٥.

قال: ولا يخلو أمر الحاكم من أمرين: إما الجهل بالصحيح فلا يعتمد على قوله، وإما العلم به ويقول به فيكون معاندًا كذابًا دساسًا»[(١)].

وهذا الذي ذكره عن الحاكم غلو وقلة إنصاف؛ بل الحاكم مجتهد مأجور.

٦ ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم، والمعرفة بحقائق النقل.. ولم يروه أحد من أصحاب الصحيح، ولا صححه أئمة الحديث، ولكن هو مما رواه بعض الناس، كما رووا أمثاله في فضل غير علي؛ بل قد روي في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنف في ذلك مصنفات، وأهل العلم بالحديث لا يصححون لا هذا، ولا هذا»[(٢)].

ثم تكلم ابن تيمية على متن حديث الطير بما يبطله[(٣)].



(١) العلل المتناهية ١/ ٢٣٧، ونقله ابن الملقن في البدر المنير ١/ ٣١٤.
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٧١.
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٧٤.

التهمة الثانية: التساهل في تصحيح الحديث

صُنِّف الحاكم من المتساهلين في التصحيح، وصار هذا كالمشهور من أمره، لاحظ قول الذهبي ـ الذي مر ـ: إنه صحح أحاديث حديث الطير بالنسبة لها سماء!.

قال الذهبي رحمه الله تعالى[١]: «إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه، فما هو ممن يجهل ذلك، وإنْ علم فهذه خيانة عظيمة».

قلت: قصر الذهبي التساهل من الحاكم على المستدرك فقط، ولم يسحبه على سائر كتبه، وعليه فلا تجعلها قاعدة: وهي أن الحاكم من المتساهلين مطلقًا، ثم ترد كلامه وِفْقًا لهذه القاعدة؛ بل الحق أنَّ التساهل من الحاكم مقصور على المستدرك، وما سوى ذلك فهو كآحاد المحدثين المعتدلين.

وقد نبَّه العلامة المعلِّمي إلى ذلك، فقال ﵀: «ذِكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في المستدرك وبكلامهم فيه لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه في المستدرك فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير المستدرك في الجرح والتعديل ونحوه، فلا وجه لذلك؛ بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر، كما يقع لغيره، والحكم في ذلك اطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه، والله الموفق»[٢].

لكن الذهبي عده في المتساهلين مطلقًا، وقرنه بالترمذي والبيهقي[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨.
(٢) التنكيل ص٦٩٢.
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٢.

ومما يدل على أن الوهن منه كان في كتاب المستدرك دون سائر كتبه: أنه علَّل بعض الأحاديث في بعض كتبه، ثم رواها في المستدرك.

وقد ساق الحافظ فصلًا في الاعتذار عن تساهل الحاكم في المستدرك، فقال: «قيل في الاعتذار عنه: إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كُتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه، وصححها.

من ذلك أنه أخرج حديثًا لعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم[1]، وكان قد ذكره في الضعفاء، فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه.

وقال في آخرِ الكتاب: فهؤلاء الذي ذكرتهم في هذا الكتاب، ثبت عندي جرحهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينًا، ولا أجيزه تقليدًا، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلًا.

ومن ذلك أيضًا تكلم في تعليل أحاديث في المعرفة في النوع السابع والعشرين ثم أخرجها في المستدرك على الصحيحين»[2].

ولا يعني هذا تبرئته من الوهم في سائر كتبه، فإنه قد يهم فيها كما يهم غيره، وذلك لكثرة اعتماده على الحفظ، ولذا قال ابن طاهر المقدسي ـ لما تعقبه في بعض ما قال في كتاب المدخل إلى الإكليل ـ: «الاشتغال بنقض كلام الحاكم لا يفيد فائدة وله في سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه»[3].

وسيأتي في بيان أهمية كتاب المدخل تكملة البحث في سبب تساهله.



(١) انظر: المستدرك ٣/ ٢٠٥.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٢٣٣، ط أبو غدة ٧/ ٢٥٦.

(٣) شروط الأئمة الستة ٢٣.

التهمة الثالثة: الاختلاط

وهذه التهمة لم يقل بها أحد من المتقدمين، ولكن قال بها الكوثري، وهو رجل سليط اللسان على من خالفه، وقد بناه على الطعنين السابقين، فقال: «اختلط في آخره اختلاطًا شنيعًا على تعصبه البالغ»[(١)].

وقال: «الحاكم معروف بالتعصب والاختلاط»[(٢)].

«شديد التعصب اختلط في آخره، ويقال عنه: إنه كان رافضيًّا خبيثًا»[(٣)].

والعجب من الكوثري أنه اتهم الحاكم بالاختلاط والتعصب، فإذا وجد مقولة للحاكم تؤيد ما يريد من توثيق راوٍ أو تضعيف آخر، نقل كلامه محتجًّا به، فكان الكوثري بذلك أحق بصفتي التعصب والاختلاط، والله المستعان.

وفي رد هذه التهمة نقول: هذا الطعن باطل جملة وتفصيلًا، وإنما هو شيء قاله الكوثري لما أعيته الحيل.

وقد تولى الشيخ المعلمي الرد عليه فقال: «قول الكوثري: اختلط اختلاطًا شنيعًا فمجازفة؛ بل لم يختلط، وإنما قال ابن حجر في (اللسان) بعد أن ذكر ما في (المستدرك) من التساهل... فذكر الفصل الذي نقلناه آنفًا، ثم قال: وهذا لا يستلزم الغفلة، ومع ذلك قوله: «تغير وغفلة» لا يؤدي معنى الاختلاط، فكيف الاختلاط الشنيع؟ وقد رأيت في (المستدرك) المطبوع إثبات تواريخ السماع على الحاكم في أوله؛ أي: ج ١ ص٢ ثم ص٣٦، ص٦٩ فـ ص٩٤ فـ ص١٢٩ فـ ص١٦٣، وتاريخ الأول سابع المحرم سنة ٣٩٣هـ، والثاني بعد ثلاثة أشهر تقريبًا، وهكذا بعد كل ثلاثة أشهر يملي جزءًا في نيف

(١) تأنيب الخطيب، ص١٣٩.
(٢) تأنيب الخطيب، ص٢٦٤.
(٣) تأنيب الخطيب، ص٢٩١.

وثلاثين صفحة من مطبوع، ولم يستمر إثبات ذلك في جميع الكتب، وآخر ما وجدته فيه ج ٣ ص١٥٦ في غرة ذي القعدة سنة ٤٠٢هـ وهذا يدل أن تلك الطريقة استمرت منتظمة إلى ذاك الموضع، فأما بعد ذلك فلا أعلم، فإنه لو بقي ذاك الانتظام لم يتم الكتاب إلا سنة ٤١٠هـ لكن الحاكم توفي سنة ٤٠٥هـ وفي المجلد الرابع ص٢٤٩ ذكر الحاكم أول سند «أخبرنا الحاكم أبو عبد الله. . .» لكنه بلا تاريخ.

هذا واقتصاره في كل ثلاثة أشهر على مجلس واحد يملي فيه جزءًا بذاك القدر يدل أنه إنَّما ألف الكتاب في تلك المدة، فكان الحاكم مع اشتغاله بمؤلفات أخرى يشتغل بتأليف «المستدرك» والتزام أن يحضر في كل ثلاثة أشهر جزءًا ويخرجه للناس فيسمعونه، إذًا لو كان قد ألف الكتاب قبل ذلك وبيضه فلماذا يقتصر في إسماع الناس على يوم في كل ثلاثة أشهر؟

فأمَّا إسراعه في أواخره، فلعله فرغ من مصنفاته الأخرى التي كان يشتغل بها مع «المستدرك» فتفرغ لـ«المستدرك» وفي «فتح المغيث» ص١٣ عند ذكر تساهل الحاكم في المستدرك «فيه عدة موضوعات حمله على تصحيحها إما التعصب لما رمي به من التشيع، وإما غيره فضلًا عن الضعيف وغيره؛ بل يقال: إنَّ السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد حصلت له غفلة وتغير وأنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه، ويدل له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل جدًّا لما فيه، فإنه وجد عنده: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم»[(١)].

تتمة:

مما نُقم على الحاكم قوله: «إن القتبي كذاب»، وقوله: «إن المصطفى ولد مختونًا مسرورًا، قد تواتر هذا»، وهي أمور عدَّها الذهبي من شقاشقه.

واعتذر له الحافظ ابن كثير، فيما نقل المقرئ ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد الجزري، ت: ٨٣٣هـ) فقال: «هذا تصحيف، إنما هو العُتبي بالعين، فإنهم أجمعوا على ضعفه، وأما كونه ﷺ ولد مختونًا مسرورًا فالخلاف

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٢/ ٦٩٠.

فيه بين العلماء مشهور»[١].

قال مقيده: القتبي هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) وهو إمام في السُّنَّة والحديث واللغة، وقد آذى الحاكم نفسه بالطعن فيه[٢].

قال مسعود السجزي: سمعت أبا عبد الله الحاكم يقول: «أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب»[٣].

قال الذهبي: «هذه مجازفة وقلة ورع، فما علمتُ أحدًا اتهمه بالكذب قبل هذه المقولة؛ بل قال الخطيب: إنه ثقة، وقد أنبأني أحمد بن سلامة عن حماد الحراني أنه سمع السِّلفي يُنكر على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة، ويقول: ابن قتيبة من الثقات، وأهل السُّنَّة، ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب.

قلت: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب مشكل الحديث ما يخالف طريقة المثبتة الحنابلة، ومن أن أخبار الصفات تمر ولا تتأول[٤]، فالله أعلم»[٥].

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨٥.

(٢) في اعتذار ابن كثير تكلف وبعد، وسيأتي عن الحفاظ إثباته، ولا أظن الحاكم يقول ذلك في العتبي، عكس ما ظن ابن كثير، مراعاة للوزير أبي جعفر العتبي الذي ولاه القضاء، والله أعلم.

(٣) في سؤالات السجزي (ص: ٢٤٨) سمعته يقول: أجمعت الأمة على أن التيمي كذاب. اهـ. وهذا تصحيف شنيع، ورسم الكلمة في المخطوط الذي اعتمد عليه المحقق وإن كان غير واضح، ولكن لا يحتمل التيمي لوجود أربع نقط فوق الكلمة، على أن التيمي سبقت ترجمته (رقم: ٥٣) فما الفائدة في إعادتها؟.

(٤) انظر في الدفاع عن ابن قتيبة: مقدمة كتاب الشعر والشعراء للعلامة المحدث الفاضل أحمد بن محمد شاكر ١/ ٥١، ومقدمة تأويل مشكل القرآن للعلامة السيد صقر، وقد استفاد مما كتب الشيخ شاكر.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٩٩.

ثم في هذا القول من الذهبي وهو الخبير بالرجال رد على الشيخ موفق بن عبد القادر =

قال مقيده: كلا، ما الحاكم بكرامي، ولا هو يميل إليهم، وسيأتي مبحث يبين عقيدته.

الرواة عن الحاكم:

روى عن الحاكم خلق كثير لا يحصون، وعلى عادة المترجمين فإنهم يذكرون أشهر من روى عنه، فقد قال الذهبي: «روى عنه أبو الحسن الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وعثمان بن محمد المحمي، والزكي عبد الحميد بن أبي نصر البحيري، وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وجماعة»(١).

وروى عنه: أبو عثمان الصابوني، وأبو بكر محمد بن عبد العزيز الحيري، وأبو عثمان سعيد بن محمد الحيري(٢)، ومؤمل بن محمد بن عبد الواحد، وأبو الفضل محمد بن عبيد الله الصرام(٣).

ومن الرواة عنه: أبو القاسم الحسكاني الحاكم الحافظ، صاحب التصانيف الكثيرة، خرجت له مشيخة، وذكرت له جملة من رواياته عن الحاكم أبي عبد الله.

قال عبد الغافر: «وآخر من روى عنه الحديث بنيسابور أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي»(٤).

= في زعمه أن الحاكم أشعري، ولذلك لا يقبل جرح ابن طاهر فيه لأنه أثري (سؤالات السجزي ص١٧) أخذ ذلك من طبقات السبكي ٤/ ١٦٢، والسبكي لو استطاع لجعل الشافعي أشعريًا، فلا يقبل قوله هذا في أئمة السُّنَّة والحديث، فالحاكم رحمه الله على عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ السلف الصالح، والله أعلم.

(١) تاريخ الإسلام ٩/ ٨٩.

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ٧٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٥.

(٤) المنتخب من السياق، ص٥.

قلت: كانت وفاة أبي بكر بن خلف في ربيع الأول، سنة ٤٨٧هـ، فبين وفاته ووفاة الحاكم: اثنتان وثمانون سنة.

ولجلالة الحاكم روى عنه بعض شيوخه؛ كالدارقطني، وأبي إسحاق المزكي، وأحمد بن أبي عثمان الحيري(١).

عقيدة الحاكم:

الحاكم أبو عبد الله من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة، ومن أهل الأثر، لا يخرج في العقيدة عن المروي عن الأئمة المتبوعين، والسلف الصالحين.

وقد ذكره الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، وعدَّه من الأشعرية، وساق ترجمته التي هي بخط العبدويي(٢)، في الباب الذي سماه: باب ذكر جماعة من أعيان مشاهير أصحابه إذ كان فضل المقتدي يدل على فضل المقتدى به، ولم يذكر ابن عساكر عنه ما يدل على أشعريته، ولا روى عنه رواية توافق مذهب الأشعرية.

ولذا قال ابن المبرد في نقض كتاب ابن عساكر: ثم ذكر ـ يعني: ابن عساكر في هذا الباب ـ أبا عبد الله الحاكم ابن البيِّع، وقد كذب وافترى على هذا، وساق له ترجمة طويلة، وهو كذلك، وفوق ذلك(٣).

وقد روى الأنصاري عن شيخه منصور بن إسماعيل الفقيه؛ قال: سمعت محمد بن عبد الله الحاكم يقول: سمعت أبا زيد الفقيه المروزي يقول: أتيت أبا الحسن الأشعري بالبصرة، فأخذت عنه شيئًا من الكلام، فرأيت من ليلتي في المنام كأني عميت، فقصصتها على المعبر؛ فقال: إنك تأخذ علمًا تضل به. فأمسكت عن الأشعري، فرآني بعدُ يومًا في الطريق، فقال لي: يا أبا زيد، أما تأنف أن ترجع إلى خراسان عالمًا بالفروع جاهلًا بالأصول؟ فقصصت عليه الرؤيا؛ فقال: اكتمها علي ها هنا(٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٦.
(٢) تبيين كذب المفتري ٢٢٧.
(٣) جمع الجيوش والدساكر، رسالة جامعية، ص١٨٤.
(٤) ذم الكلام وأهله (١٢٧١).

ووقع في الأصل: محمد بن محمد بن عبد الله الحاكم، ومثله في كتاب ابن المبرد، وهو خطأ قديم، والصواب ما أثبته، فإن القاضي منصورًا الحنفي من الرواة عن أبي عبد الله الحاكم، والحاكم من أصحاب أبي زيد المروزي.

وهذا يدل على بعد الحاكم عن علم الكلام، ولذا ذكره ابن المبرد في المجانبين للأشعرية[١].

ومما يدل على أنه كان أثريًا على عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: روايته الأخبار في الصفات على جهة الإثبات، وإقراره بذلك.

من ذلك: ذكر الإمام ابن خزيمة في نوع: معرفة فقه الحديث عن أهل الحديث[٢]، ثم روى عنه قال: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون، والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ»[٣].

وقد مر التنبيه على براءة الحاكم من بدعة الرفض وبدعة الكرامية.

مؤلفات الحاكم:

كان الحاكم أبو عبد الله أحد المكثرين من التصانيف، وكانت تصانيفه موصوفة بالحسن، يوصي العلماء بالاعتناء بها، كما نقلناه عن أبي عمرو بن الصلاح.

ولعل السر في حسن التصنيف ما روى أبو حازم العبدوي قال: «سمعت الحاكم يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف»[٤].

وقال محمد بن طاهر الحافظ: «سألت سعدًا الزنجاني الحافظ بمكة، قلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلت:

---

(١) جمع الجيوش ص٢١١.
(٢) معرفة علوم الحديث، ص٢٥٧.
(٣) معرفة علوم الحديث (١٨٧).
(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧١.

الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن منده بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكت، فألححت عليه، فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثًا، مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفًا»[(١)].

قال الخليلي: «بلغت تصانيفه الكتب الطوال والأبواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبًا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك يؤلف الغث، والسمين ثم يتكلم عليه فيبين ذلك»[(٢)].

وكانت بداية شروع الحاكم بالتأليف سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة؛ أي: وله من العمر ست عشرة سنة[(٣)].

ورُزِق سعادة في كتبه، وقبولًا تامًّا، فنسخت في حياته، وسارت بها الركبان، وتداولها العلماء، كما في قصة استدراك الحافظ عبد الغني عليه بعض الأوهام الواقعة في كتابه المدخل إلى الصحيحَيْن، فإن ذلك يدل على انتشارها، وتداول المحدثين لها واشتغالهم بها.

قال عبد الغافر: «اتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريبًا من ألف جزء، من تخريج الصحيحين، والعلل، والتراجم، والأبواب، والشيوخ، ثم المجموعات، مثل: معرفة علوم الحديث، ومستدرك الصحيحين، وتاريخ النيسابوريين، وكتاب مزكي الأخبار، والمدخل إلى علم الصحيح، وكتاب الإكليل، وفضائل الشافعي، وغير ذلك»[(٤)].

فمن هذه المؤلفات:

١ ـ تاريخ نيسابور:

قال السبكي: «هو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٤، الطبقات الكبرى للسبكي ٤/ ١٦٠.

(٢) الإرشاد ٣/ ٨٥٢.

(٣) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤.

(٤) المنتخب من السياق، ط المحمودي، ص٤ ـ ٥.

عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها»[(١)].

وبيَّن الخليلي سبب تأليف الحاكم لهذا الكتاب فقال: «قال لي ـ يعني: الحاكم ـ: اعلم بأن خراسان وما وراء النهر لكل بلدة تاريخٌ صنفه عالمٌ منها، ووجدت نيسابور مع كثرة العلماء بها والحفاظ لم يصنفوا فيه شيئًا فدعاني ذلك إلى أن صنفت تاريخ النيسابوريين، فتأملته ولم يسبقه إلى ذلك أحدٌ»[(٢)].

ولأجل هذا الكتاب ـ وغيره ـ رحل ابن الفلكي إلى نيسابور، قال الخطيب البغدادي: «حدثني بعض أصحابنا عن أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني ـ وكان رحل إلى نيسابور وأقام بها ـ أنه قال: كان كتاب تاريخ النيسابوريين الذي صنفه الحاكم أبو عبد الله بن البيع، أحد ما رحلت إلى نيسابور بسببه»[(٣)].

ولا يُعرف لهذا الكتاب وجود كامل في هذا الزمن، مع علمنا باشتهاره، وانتشار نُسَخِه، حتى بعد القرن العاشر، فالذهبي يعتمد عليه كثيرًا في تراجمه، وكذا السبكي، وتراه يقول: نظرنا في تراجم أهل السُّنَّة في تاريخه، وإذا شئت فانظر في ترجمة فلان من تاريخ الحاكم، وصرح في مقدمة طبقاته أنه من مراجعه الأصيلة فيه، الأمر الذي يشعر بانتشار الكتاب، ووفرة نسخه في تلك الحقبة الزمنية، وكذلك الحال زمن الحافظ ابن حجر، ومن بعده السيوطي فقد جرَّد أحاديثه في جامع الأحاديث وفي الدر المنثور وغيرهما.

وعند الاطلاع على النصوص المتناثرة، المأخوذة من هذا الكتاب، في كتب التراجم المختلفة، تظهر أهمية هذا الكتاب، ولا سيما في معرفة طبقة شيوخ الحاكم، وشيوخ شيوخه، وهو مليء بالفوائد الحديثية، والمذاكرات العلمية، والمناظرات الفقهية، يعتني بها الحاكم، ويسطرها بالإسناد[(٤)].

---

(١) الطبقات الكبرى ٤/ ١٥٥. (٢) الإرشاد ٣/ ٨٥٤.

(٣) تاريخ بغداد ٣/ ٩٤.

(٤) ذكر الأستاذ فؤاد سزكين في (تاريخ التراث العربي ١/ ٣٦٩) أن تاريخ نيسابور للحاكم يتكوّن من ١٢ جزءًا، كما ذكر ذلك البيهقي في (تاريخ بيهق، ص٢١)، وأنه رتبه على حروف المعجم، وفيه تراجم الصحابة الذين على شرطه وغيرهم من المشهورين إلى =

وقد طُبع تلخيص مخل له، منقول أكثره عن الفارسية، لم يزد في التراجم على ذكر الاسم والكنية والكورة، ثم ختمه بذكر شيوخ الحاكم الذين سمع منهم في نيسابور، اختصره: أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري، وبالجملة فالفائدة من هذه النسخة قليلة، لكن يستفاد منها في معرفة الأسماء.

ثم طبع في دار البشائر في بيروت: «تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم»، بتحقيق مازن عبد الرحمٰن البحصلي، في مجلد لطيف، التقط فيه تراجم هؤلاء من مصادرها، وليس عن أصل مخطوط.

٢ ـ المستدرك على الصحيحين:

وهو من أجلِّ كتبه: وقد بناه على ذكر أربعة أنواع من الصحيح:

ما كان على شرطهما، أو شرط أحدهما، والرابع صحيح على غير شرطهما.

لكن أبا عبد الله أخفق في التزام ذلك في كثير من المواضع، فاستهدف بالنقد والتجهيل، مع أنه وأمثاله لا يجهلون تمييز الصحيح من السقيم.

ووقف كثير من الناس تجاه كتابه على طرفي نقيض، فبعضهم تساهل، وأطلق عليه «صحيح الحاكم»، وقبل أحاديثه دون نظر، وبعضهم ادعى أنه ليس فيه حديث على شرطهما، كما جاء ذلك عن أبي سعد الماليني.

قال الماليني: «طالعت كتاب المستدرك على الشيخين، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثًا على شرطهما»(١).

ورده الذهبي فقال: «هذه مكابرة وغلو، وليس رتبة أبي سعد أن يحكم

= سنة ٣٨٠هـ، وذكر سزكين بعض المختصرات له، فانظرها إن شئت في الموضع المذكور.

ومن أهم الكتب التي تنقل عنه: بيان كذب المفتري لابن عساكر، فإنه يكاد يكون معتمده عليه، ثم الذهبي في تراجمه كالسير والتذكرة، والسبكي في الطبقات.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

بهذا؛ بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب؛ بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءًا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد، قد اختصرته، ويعوز عملًا وتحريرًا»[١].

فحسبك هذا القسطاس المستقيم، في تقييم هذا الكتاب النافع، من إمام عالجه، وعلم بواطنه وخباياه، ولخَّصه.

وأملى الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمسمائة فقال: «نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلام فلم أجد حديثًا على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث:

١ ـ حديث أنس: يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة.

٢ ـ وحديث الحجاج بن علاط لما أسلم.

٣ ـ وحديث علي ﷺ: لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع»[٢].

وقال ابن عبد الهادي: «لو لم يصنف الحاكم المستدرك كان خيرًا له، فإنه غلط فيه غلطًا فاحشًا بذكره أحاديث ضعيفة وأحاديث موضوعة، لا يخفى بطلانها على من له أدنى معرفة، وتوثيقه جماعة ضعفهم في موضع آخر، وذكر أنه ظهر له جرحهم بالدليل، وقد ذكره ابن القطان فقال: له كتب كثيرة، وقد نسب إلى غفلة»[٣].

قال مقيده: ما أنصف ابن عبد الهادي هذا الديوان العظيم، فإن الحاكم

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥.

(٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/ ٣١٤.

(٣) طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٤٢.

وإن كان أخفق في ما التزم فهل ينكر فضله في إخراج هذه الجملة الوافرة من الأحاديث وحفظها لنا، ولو أن كل مصنِّف في الحديث روى الضعيف أُنْكِرَ عليه فِعْله لما سلم لنا إلا من كتب السُّنَّة إلا صحيح البخاري ومسلم، ولقيل في السنن نحو ما قال ابن عبد الهادي في المستدرك، لكن تبعة المستدرك أشد لأنه شرط الصحة.

قال ابن الصلاح: «المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير»[١].

وقال: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك) أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه»[٢].

ونكَّت عليه الزركشي فقال: «ما ذكره من الحكم بالحسن عند التفرد مردود؛ بل الصواب: أنَّ ما انفرد بتصحيحه فيتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يقتضي حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف، وعلى ذلك عمل الأئمة المتأخرين، وإنما ألجأ ابن الصلاح إلى ذلك اعتقاده أنه ليس لأحد التصحيح في هذه الأعصار، وقد سبق رده.

وقد صحَّح في المستدرك أحاديث جماعة، وأخبر في كتاب المدخل

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٢.

أنهم لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا مع أن مستند تصحيحه ظاهر السند، وأن رواته ثقات، ولهذا يقول: صحيح الإسناد، وصحة الإسناد شرط من شروط الحديث وليست موجبة لصحته؛ بل في المستدرك أحاديث مسكوت عنها وأسانيدها صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، فيحكم عليها بما يقتضيه حال أسانيدها»(١).

فهذا هو الحكم العام لما في أحاديث المستدرك.

وأما الحكم التفصيلي في أحاديثه، فقد بيَّنه الحافظ ابن حجر فقال:

«ينقسم المستدرك أقسامًا كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجًّا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد؛ كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأنَّ سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما؛ بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه؛ كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلًا عن سِماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فإنَّ مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره(٢).

واحترزت بقولي: أن يكون سالمًا من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته

(١) النكت على ابن الصلاح ١/٢٢٦.

(٢) ونبه على كثير من أمثلته الحافظ الزيلعي في نصب الراية.

على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنَّا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرًا أو أصلًا إلا القليل كما قدمنا.

نعم، وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما استدركها الحاكم واهمًا في ذلك ظنًّا أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونًا بغيره.

ويلحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعدما تبين له أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل بابًا مستقلًّا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعمًا أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثه عن درجة الصحيح؛ بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن، والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحًا ـ تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان ـ فإنما يناقش في دعواه أنَّ حديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما.

وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم.

وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها.

كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج، عن الحسن بن علي، في التزيين للعيد، قال في أثره: «لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته».

وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلًا، ومن هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقلَّ أنْ تجد في هذا القسم حديثًا يلتحق بدرجة الصحيح فضلًا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم.

ومن العجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، وقال بعد روايته: «هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمٰن»، مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: «عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه» فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة.

ومن هنا يتبين صحة مقولة ابن الأخرم التي قدمناها، وأن قول المؤلف ـ يعني: ابن الصلاح ـ: إنه يصفو له منه صحيح كثير غير جيد؛ بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين؛ لأنَّ المكرر يقرب من ستة آلاف.

والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين والله أعلم»[١].

ومن أسباب هذا التساهل تجاوزه في عدِّ بعض أصناف الصحيح إلى ما ليس بصحيح، كما سيأتي عنه ذكر الشاذ من أنواع الصحيح، فهو يخرجه في المستدرك لاعتقاده فيه، يؤيد هذا ما سبق نقله عن الذهبي: . . . في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما. . . وفي الباطن لها علل. . .

وقد قدَّم الحاكم اعتذاره في تخريج هذه الأصناف بأن بعضهم احتج بها، كما ستراه في موضعه من هذا الكتاب، مع ما قيل من ذهوله عن شرطه، وغفلته في آخر عمره، وتغيره في اجتهاده.

وكذا اعتماده على حفظه، وقد صرح بذلك في مواطن، فيملي الأحاديث من حفظه، ويملي الكتب من حفظه، ولذا قال الحافظ ابن حجر معقبًا على حديث استدركه الحاكم، وهو في صحيح مسلم: «أظنه في حال تصنيف المستدرك كان يتكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه، والحديث فقد أخرجه مسلم كما ظن»[٢].

فكل هذه الأمور مجتمعة تبين حال الوهن الذي وقع في المستدرك.

وللمستدرك عدة طبعات، وكان د. محمود ميرة الحلبي، يشتغل بتحقيقه، وقد توفي رحمه الله ولم أر الكتاب صدر بتحقيقه بعدُ، وله طبعة جيدة بإشراف دار الميمان، وأخرى بتحقيق عادل مرشد، وثالثة عن دار التأصيل، فضلًا عن طبعات قديمة، ومصورات كثيرة.

٣ ـ المدخل إلى معرفة الصحيح:

وربما سماه النووي «. . . إلى معرفة المستدرك»[٣].

قال الشيخ الطباخ رحمه الله في آخر المدخل إلى معرفة الإكليل يصف كتاب المدخل إلى الصحيحين: «استهله بالآثار المروية في حفظ السُّنَّة، وفي وعيد من

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٣١٢ ـ ٣١٩.

(٢) إتحاف المهرة ١/ ٥١٠.

(٣) شرح مسلم ١/ ١٢٢.

كذب عليه ﷺ متعمدًا، ثم في أسماء من له ذكر في الصحيحين، وما انفرد به كل واحد منهما، وذكر من روى عنهم البخاري ولقيهم وسمع منهم، إلى غير ذلك من المطالب التي تضارع ذلك، ولعل في كتاب الجمع بين الصحيحين للإمام الحافظ محمد بن طاهر بن علي المقدسي المطبوع في الهند... غنية عن معظم أبحاث هذا الكتاب؛ بل هو أوسع منه بكثير، وأجمع للفوائد في هذا الفن».

قلت: ابن طاهر معروف باختصار كتب الأولين، وكتابه هذا استفاده من الحاكم، وحرره وزاد عليه.

وكتاب المدخل إلى الصحيح طبع مرتين، الأولى: بتحقيق د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، باسم: المدخل إلى الصحيح، والثانية: بتحقيق د. إبراهيم بن علي آل كليب، باسم: المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم.

٤ ـ كتاب الإكليل:

وهو في السيرة ودلائل النبوة، وضعه للأمير أبي علي بن سيمجور.

قال الخليلي: «وصنف لأبي علي بن سيمجور كتابًا في أيام النبي ﷺ، وأزواجه، وأحاديثه، وسماه الإكليل، لم أر أحدًا رتب ذلك الترتيب»[(١)].

ولم أجد لهذا الكتاب ذكرًا، غير أنَّ الذهبي ذكر في ترجمة أبي الحسن ظريف بن محمد (السير ١٩/ ٣٧٦)، أن عنده سماعًا لهذا الكتاب، مع كتاب المستدرك، ثم وجدت في فهرس المخطوطات المطبوع في الأردن أن قطعة من الإكليل محفوظة في ليبزغ في ألمانيا، فالله أعلم.

٥ ـ معرفة علوم الحديث:

نشر أولًا بعناية السيد معظم حسين رحمه الله، وله فيه جهد مشكور، وقد حققته على عدة روايات عن الحاكم، مقابلًا على نسخ كثيرة، وقدمت بين يديه بدراسة مهمة، وطبع طبعتين، وأنا الآن بصدد إعادة طباعته للمرة الثالثة، وقد زدته تصحيحًا وضبطًا، وقابلته على ثلاث نسخ لم تكن متوفرة فيما مضى.

---

(١) الإرشاد ٣/ ٨٥٣.

ومن الطريف أنَّ حافظ المغرب الكبير أبا عمر الطلمنكي قد كتب علوم الحديث للحاكم، في حياة الحاكم سنة ٣٨٩هـ، عن شيخ سماه، عن رجل آخر، عن الحاكم[١].

٦ ـ فضائل فاطمة الزهراء، رضي الله عنها:

مجلد لطيف، استهله بقصة في سبب التأليف، وقد طبع أولًا بتحقيق علي رضا، ثم بتحقيق سائد بكداش.

وللحاكم: أيضًا كتاب «مزكو الأخبار»، وكتاب «فضائل الشافعي»، وغير ذلك من الكتب التي لم يصل إلينا خبرها، وهي كثيرة جدًّا، قال السبكي وغيره: هي نحو الخمسمائة، وقال عبد الغافر وغيره: بلغت ألفًا، وقيل: أكثر، وسيأتي الكلام عن المدخل إلى الإكليل.



(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/١٦٦.

أعمال الحاكم ووظائفه التي تقلدها

ذكر الحافظ أبو حازم العبدويي أن الحاكم قُلِّد قضاء نسا سنة تسع وخمسين، في أيام السامانية ووزارة العتبي، قال: فدخل الخليل بن أحمد السجزي القاضي على أبي جعفر العتبي، فقال: هنأ الله الشيخ فقد جهز إلى نسا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله ﷺ، فتهلل وجهه.

قال: وقُلِّد بعد ذلك قضاء جرجان، فامتنع(١).

وفاته:

ذكر أبو موسى المديني أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج وقال: آه، وقبضت روحه وهو متزر، لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر، يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري، وكان ذلك في ثالث صفر، سنة خمس وأربعمائة (٣/ ٢/ ٤٠٥هـ).

وقال الحسن بن أشعث القرشي: رأيت الحاكم في المنام على فرس في هيئة حسنة، وهو يقول: النجاة. فقلت له: أيها الحاكم، في ماذا؟ قال: في كتبة الحديث(٢).



(١) طبقات السبكي ٤/ ١٥٨.

(٢) تاريخ الإسلام ٩/ ٩٧.

خاتمة

للحافظ أبي حازم العبدويي جزء في سيرة الحاكم، ولأبي موسى المديني كذلك جزء في ترجمته، فأما ترجمة أبي موسى فقد نقل عنها الأئمة، وأما ترجمة أبي حازم فقد نقلها ابن عساكر على الوجه، وقد كتبها أبو حازم في حياة الحاكم، وتوفي أبو حازم بعد الحاكم سنة ٤١٧هـ.

ولنفاستها فسأنقلها على الوجه، قال الحافظ ابن عساكر: «قرأت بخط الشيخ أبي الحسن علي بن سليمان التميمي، ما ذكر أنه وقع إليه عن أبي حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم الحافظ العبدوي قال:

الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ، إمام أهل الحديث في عصره.

مولده صبيحة يوم الاثنين الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

سمع بخراسان: أبا العباس بن يعقوب، وأبا عبد الله الصفار، وأبا العباس المحبوبي، وطبقتهم.

وبالجبال: أبا محمد بن حمدان الجلاب، وأبا جعفر بن عبيد الحافظ الهمذاني.

وبالعراق: أبا عمرو بن السماك، وابن عقبة الشيباني، وطبقتهما.

وبالحجاز: أبا يحيى نافلة عبد الله بن يزيد المقري، وأبا إسحاق بن فراس المالكي، وأقرانهما.

وليس يمكن حصر شيوخه، فإنَّ معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل.

قرأ القرآن على: الصرام، وابن الإمام بنيسابور، وبالعراق على ابن علي بن النقار الكوفي، وأبي عيسى بكار البغدادي.

وتفقه عند الأئمة: أبي علي ابن أبي هريرة بالعراق، وأبي الوليد حسان بن محمد القرشي، وأبي سهل محمد بن سليمان الحنفي.

سمعته يقول: شربت ماء زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف.

فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفًا وخمسمائة جزء، منها: الصحيحان، والعلل، والأمالي، وفوائد النسخ، وفوائد الخراسانيين، والتلخيص والأبواب، وتراجم الشيوخ.

فأما الكتب التي تفرد بإخراجها: فمعرفة أنواع علوم الحديث، وتاريخ علماء أهل نيسابور، وكتاب مزكي الأخبار، والمدخل إلى علم الصحيح، وكتاب الإكليل في دلائل النبوة، والمستدرك على الصحيحين، وما تفرد بإخراجه كل واحد من الإمامين، وفضائل الشافعي، وتراجم المسند على شرط الصحيحين، وغير ذلك.

أملى بما وراء النهر سنة خمس وخمسين، وبالعراق سنة سبع وستين، ولازمه ابن المظفر والدارقطني، وأملى ببغداد والري مدة من حفظه.

سمع عنه من المشايخ: أحمد بن أبي عثمان الحيري الزاهد بن الزاهد والإمام أبو بكر القفال الشاشي، وأبو أحمد بن مطرف، والسيد أبو محمد ابن زبارة العلوي، وأبو عبد الله العصمي، وأبو أحمد بن شعيب المزكى، وأبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى.

ومن شيوخ العراق: ابن أبي درام، وابن مظفر، والدارقطني، وابن القصار الرازي إمام أهل الري.

قُلد القضاء ـ يعني: بنسا ـ سنة تسع وخمسين في أيام حشمة السامانية، ووزارة العتبي.

ودخل الخليل بن أحمد السجزي القاضي على أبي جعفر العتبي يوم الثاني من مفارقته الحضرة، فقال: هنأ الله الشيخ فقد جهز إلى نسا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله ﷺ فتهلل وجهه.

وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع.

وكان الأمير أبو الحسن يستعين برأيه وينفذه للسفارة بينهم وبين البويهية.

فأما مذاكرته: فذاكر الجعابي، وأبا جعفر الهمذاني، وأبا علي الحافظ، وكان يقبل عليه من بين أقرانه.

قال: وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول: إن كان رجل يقعد مكاني فهو عبد الله.

صحب مشايخ التصوف: أبا عمرو بن نجيد، وأبا الحسن البوشنجي، وأبا سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، وأبا نصر الصفار، وأبا القاسم الرازي.

وبالعراق جعفر بن نصير وأقرانه، وبالحجاز أبا عمرو الزجاجي وجعفر بن إبراهيم الحذاء، وكان يكثر الاختلاف إلى الشيخ أبي عثمان المغربي.

سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد يرجعان إلى أبي عبد الله في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه.

قال: وسمعت السلمي يقول: كتبت على ظهر جزء من حديث أبي الحسين الحجاجي الحافظ فأخذ القلم وضرب على الحافظ، وقال: إيش أحفظ أنا، أبو عبد الله بن البياع أحفظ مني، وأنا لم أر من الحفاظ إلا أبا علي الحافظ وابن عقدة.

وسمعته يقول: سألت الدارقطني: أيهما أحفظ ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظًا.

قال أبو حازم: أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريبًا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيرًا، فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه حكم به وقطع بقوله.

انتخب على المشايخ خمسين سنة.

وحكى القاضي أبو بكر الحيري أنَّ شيخًا من الصالحين حكى أنه رأى النبي ﷺ في المنام، قال: فقلت له: يا رسول الله؛ بلغني أنك قلت ولدت في

زمن الملك العادل، وإني سألت الحاكم أبا عبد الله عن هذا الحديث فقال: هذا كذب، ولم يقله رسول الله ﷺ، فقال لي: صدق أبو عبد الله.

قال أبو حازم: أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلله بنيسابور بعد الإمام مسلم إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفاريابي، ثم أبو حامد بن الشرقي وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو العباس بن سعيد، ثم أبو علي الحافظ وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين، يعني: الحجاجي وأبو أحمد، يعني: الحاكم وكان يقابلهما في عصرهما أبو أحمد بن عدي وأبو الحسين بن المظفر والدارقطني، وتفرد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا هذا من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر.

جعلنا الله تعالى لهذه النعمة من الشاكرين، ولما يلزمنا من تأدية مواجبه من المؤدين، وبارك لنا في حياته، ونفس في مدته، وجعل ما أنعم به عليه وعلينا بمكانه موصولًا بالنعيم المقيم، إنه سميع قريب، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين»[1].



(١) تبيين كذب المفتري ٢٢٧ ـ ٢٣١.

كتابنا هذا
«المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»

موضوعه:

مصطلح الحديث، حيث حدَّد فيه أنواع الصحيح والسقيم، وتناول بعض مسائل الجرح والتعديل.

سبب تأليفه:

بيَّنَه في أوله، وأنه تحقيق لرغبة الأمير المظفر، عماد الدولة، (ناصر الدولة)، أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم بن سِيْمَجُور ـ بكسر المهملة وسكون الياء ـ.

وهذا الأمير قد ذكره الخليلي في «الإرشاد»[(١)]، وابن الأثير في «اللباب»[(٢)]، وقال عنه: «كان من أكمل الناس عقلًا، وكان يكثر الصوم، ويقوم أكثر الليل، ويميل إلى الزهد وقراءة القرآن، وسمع الحديث وأملى، وسمع منه الناس، منهم الحاكم وغيره، قُتل في رجب سنة ٣٨٨هـ».

فتأليف هذا الكتاب إذن سابق لهذا التاريخ.

تسمية الكتاب:

قد صرح الحاكم به في آخر فصل منه، فقال: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل.

وهكذا ثبت في الأصول الخطية.

ولكن الشيخ الطباخ سَمَّاه: المدخل إلى أصول الحديث، والسبب في

---

(١) ٣/ ٨٥١ ـ ٨٥٤.
(٢) ٢/ ٥٨٩.

ذلك أن النسخة التي اعتمدها سقط منها ذكر التسمية، وجاءت العبارة هكذا: المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم، ولما وقف الطباخ على كتاب الحاكم الآخر، المعنون بالمدخل إلى معرفة الصحيحين، ورأى أن موضوع كتابنا هذا في مصطلح الحديث، سمى مطبوعته: المدخل في أصول الحديث، ليميز بين الكتابين، وعذره ما قدمت من وجود سقط في نسخته.

أهمية الكتاب:

كتب السلف كلها مهمة، وهذا الكتاب منها على وجه الخصوص تظهر أهميته في ما يلي:

أولًا: هو متمم لكتابه معرفة علوم الحديث، وإنْ كان سابقًا له في الوضع والتدوين كما أشرت سابقًا، وبذلك يكون هذا الكتاب من طلائع التأليف في هذا الفن.

ثانيًا: يحتوي هذا الكتاب على شروط الصحيح، وأنواعه، وعلى حدِّ الضعيف وأقسامه.

ثالثًا: هذا الكتاب هو اللبنة التي بنى عليها الحاكم كتابه الحافل «المستدرك على الصحيحين» الذي هو أحد الأمهات عند المحدثين.

وبيان ذلك أن تعلم أن المستدرك مخرجٌ على شرطين:

الأول: ذكر أحاديث هي على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو لازمة لهما، لم يخرجاها.

الثاني: ذكر أحاديث هي على رسم الصحيح مطلقًا، وليست بالضرورة أن تكون وفق شرطهما، ولا ضمن خطتهما، إذ إنه من المتواتر عند أهل العلم أن الشيخين لم يحصرا الصحيح، ولا قصدا إلى ذلك.

وإذا علمتَ أن أبا عبد الله الحاكم قد حدد معالم شرط الشيخين، وكشف عن علمه ذلك في هذا الكتاب، ثم على هذا المفهوم عوَّل في تخريج المستدرك، وأنَّهُ حدد فيه أيضًا أنواع الصحيح المتفق على صحته بين المحدثين، والمختلف فيه، مما أمضاه بعضهم دون البعض الآخر؛ علمتَ

السبب في ما وقع فيه الحاكم في مستدركه من إخلال بعنوان كتابه، وإخراجه لما يراه غيره من العلماء أنه ليس من رسم الصحيح في شيء، وبذلك أيضًا تعلل بعض ما حوى كتابه من مناكير، وشواذ، وأحاديث بعض المجاهيل.

وهذا التصور للصحيح وأنواعه، كان سببًا في عدِّ الحاكم من المتساهلين كما ذكرتُ آنفًا؛ لأنه أسس على قواعد مختلف فيها، مع ما قيل من ذهوله عن شرطه، لكبر سنِّه، وتغير عقله، وسوء حفظه.

رابعًا: فإن هذه الرسالة في كونها حوت لب هذا الفن ولبابه، أعني: معرفة المقبول من المردود، وبماذا نضعف الرواة، ولماذا يتركون... إلى غير ذلك من المهمات في هذا الفن، وهذه المعرفة هي المقصودة من وضع علم أصول الحديث أصلًا[1].



(١) كما قال السيوطي في الألفية:

علم الحديث ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند
فذلك الموضوع، والمقصود ... أن يعرف المقبول والمردود

النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى: (ورمزها: ص).

وهي التي اعتمدتها أصلًا، وهي نسخة قديمة مكتوبة سنة ٥٩٧هـ في العشر الأواخر من شعبان؛ أي: بعد وفاة المؤلف باثنتين وتسعين ومائة (١٩٢) سنة تقريبًا.

وكاتبها الشيخ العالم الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الإشبيلي(١) ببغداد، نقلها من أصل الحافظ ابن ناصر راوي هذا الكتاب، وعارض مرتين على الأصل المنقول منه مع الشيخ أبي الفتح المندائي، وكتب على صفح الغلاف:

قرأه محمد بن أحمد الواسطي هو المندائي ونقله وعارض به.

ثم قرأها الإشبيلي على الشيخ أبي الفتح المندائي(٢) بسماع هذا من الشحَّامي(٣) عن البيهقي(٤) عن الحاكم.

---

(١) له ذكر في التقييد ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) هو: الشيخ الإمام القاضي المعمر مسند العراق أبو الفتح محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد المندائي الواسطي، ولد سنة ٥١٧هـ، وثقه ابن الدبيثي وأثنى على أصوله خيرًا، وكذا قال الحافظ المنذري، ومات سنة ٦٠٥هـ، (السير ٢١/ ٤٣٨، ذيل تاريخ بغداد ١/ ١٤٣).

(٣) هو: زاهر بن طاهر الشحَّامي مسند خراسان، مولده سنة ٤٤٦هـ، كان به شَرَه على الرواية والسماع والتسميع، حتى إنه ربما أخل ببعض الواجبات لأجل ذلك، توفي سنة ٥٣٣هـ، (السير ٢٠/ ٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤).

(٤) هو: الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن الحسين، صاحب السنن وغيرها، مختص بصحبة الحاكم، قال الذهبي: له عن الحاكم وقر بعير، مولده سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ، (السير للذهبي ١٨/ ١٦٣، الطبقات الكبرى للسبكي ٤/ ٨).

وأما الأصل المنقول عنه، وهو للحافظ ابن ناصر[١]، فقد ثبت إسناده في اللوحة الأولى من المخطوط وهو:

ابن ناصر عن أبي صالح المؤذن[٢] وأبي عبد الله الفارسي[٣] كلاهما عن البيهقي.

ويرويه ابن ناصر أيضًا عن أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي[٤] نزيل نيسابور عن أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن القصار النيسابوري، عن الحاكم.

ويرويه أيضًا بسماعه من الشحامي عن البيهقي عن الحاكم وهذا السماع في صفر سنة ٥٢٦هـ كما ثبت في إسناد المخطوط بخط الإشبيلي؛ أي: بعد وفاة الحاكم بإحدى وعشرين ومائة (١٢١) سنة.

وهذه النسخة من أقدم النسخ التي وقفت عليها لهذا الكتاب وأصحها، وعليها سماعات على الشيخ المندائي مثبتة في آخر الكتاب، وخط النسخة واضح جدًّا.

وقد كُتب على لوحة الغلاف هذا البيت من الشعر، منسوبًا لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ:

كفى حزنًا ألا حياة هنيَّة ... ولا عملًا يرضى به الله صالح

---

(١) هو: أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي، محدث بغداد الكبير، ولد سنة ٤٦٧هـ، وكان فاضلًا دينًا، لازمه ابن الجوزي، وبه تخرج، توفي سنة ٥٥٠هـ، (السير ٢٠/ ٢٦٥).

(٢) الحافظ أحمد بن عبد الملك المؤذن النيسابوري، أحد الحفاظ الثقات، مولده سنة ٣٨٨هـ، ووفاته سنة ٤٧٠هـ، وله مقام كبير في الزهد والعلم، وروايته عن البيهقي من قبيل رواية الأقران، (السير ١٨/ ٤١٩، تذكرة الحفاظ، ص٤٣٨).

(٣) المحدث المسند أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، محدث ثقة، ابن محدث، توفي سنة ٥٠٤هـ، وله نيف وثمانون سنة، (السير ١٩/ ٢٦٢، شذرات الذهب ٤/ ٧).

(٤) إمام حافظ رحال، ولد سنة ٤٠٩هـ، وتوفي سنة ٤٩١هـ، قال عبد الغافر: كان عديم النظير في حفظه، وقد وثقه جماعة، وله مصنفات، (السير ١٩/ ٢٠٥).

وهذه النسخة صورتها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض حرسها الله تعالى ولم أجد عندهم خبرًا عن مصدرها، ولا ذكروا في فهارسهم مصدرًا لها، وليس على المجموع المتضمن لهذا الكتاب أي إشارات تدل على المصدر المصور منه، ولا عليها خاتم أي من المكتبات المشهورة باقتناء المخطوطات.

وكل ما كان فيها من زيادات على النسخ الأخرى فموضوع بين قوسين، هذا رسمهما ( ).

وفي هذه النسخة: اختصر الكاتب علامة التحديث، وما كتبها كاملة، وهذا كان يفعله جماعة من السلف، يختصرون أداة التحديث، فيكتبون (نا) أو (ثنا) بدل (حدثنا) لكثرة تكرارها.

قال الخطيب: وصار ذلك عادة لعامة الطلبة، وقد كان من السلف من يفعل نحوًا من هذا[١].

لذلك اعتمدت أداة التحديث الموجودة في هذه النسخة، ولم أعرج على ما سواها مما أثبت في النسخ الأخرى.

النسخة الثانية: (ورمزها: ج).

وهي من محفوظات الخزانة الحسنية بالرباط، برقم: ١١٧٤٥، وقد اطلعت عليها في المغرب، ثم صورتها من مركز جمعة الماجد الثقافي، في مدينة دبي، وهي عندهم برقم ٢٨٢٨، وتقع في ١٤ ورقة.

ناسخها: أحمد بن محمد العربي، سنة ١٠٠٢ من الهجرة.

وهي نسخة صحيحة في الجملة، موافقة لما في الأصل في الغالب، وكل ما تفردت به من زيادات فموضوع بين علامتين هذا رسمهما: « ».

وقسمها كاتبها إلى قسمين، ينتهي الأول بنهاية أنواع الصحيح، ويبدأ الثاني بأنواع المجروحين.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي... ١/ ٢٦١.

النسخة الثالثة:

نسخة الإسكندرية، وهي نسخة متأخرة، كتبت سنة ١١٧٠هـ، وعلى الصفحة الأولى منها سند النسخة، وهو كما أثبت:

رواية الشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه ـ أي: الحاكم ـ.

رواية الحافظ أحمد بن عبد الملك المؤذن النيسابوري، وأبي عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي، جميعًا عنه، رواية الشيخ الإمام الأجل الحافظ الثقة أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي إجازة له منهما.

ورواية الشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن علي القصار النيسابوري عن الحاكم.

إجازة للشيخ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي منه، وسماعه على الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري، بإجازته عن الشيخ أبي بكر البيهقي عن الحاكم رحمه الله تعالى.

وهذه النسخة اعتمدها د. فؤاد عبد المنعم أحمد، في تحقيق ونشر هذا الكتاب سنة ١٤٠٣هـ، ولكنه صحف في تحقيقه وحرَّف، بحيث أصبحت النسخة سقيمة جدًّا، ولا يعتمد عليها.

النسخة الرابعة:

نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب، وهي أصل مطبوعة الشيخ الطباخ، وهي في الأحمدية برقم: ٣٠٨، ضم مجموع حديثي قيم.

ناسخ المجموع: هو المحدث المسند عبد الخالق بن محمود بن عبد الخالق السَّمِيرَمي[1]، وقد نسخ المجموع كله في المدرسة الفراتية بشيراز، وذلك سنة ٨٠٢هـ.

---

(١) سَمِيرَم بلدة بين أصبهان وشيراز.

وقد صدرت طبعة الشيخ الطباخ سنة ١٣٥١هـ، عن هذه النسخة، ثم أعيد تصويرها ونشرها مع كتاب المنار المنيف لابن القيم، وللشيخ الطباخ فضل عظيم في طبع كثير من كتب السُّنَّة، وقد بلغ من شغفه بها أن باع بيته واشترى بثمنه مطبعة لطبع كتب السلف، فرحمه الله وجزاه عن العلم وأهله خيرًا.

ولم يخل الكتاب من تصحيف يخلُّ بالمعنى في مواضع كثيرة، وأمَّا النقص فخارج عن إرادة الشيخ؛ لأنه اعتمد على نسخة واحدة.

وقد قابلت بالنسخة الخطية بعد أن يسر الله لي الوقوف على المجموع، والرمز لهذه النسخة: **(ط)**.

والنسخة قيمة ونفيسة، ولكن وقع العنوان فيها: كتاب المدخل في علم الحديث.

ولم يذكر الأصل المنتسخ عنه، ولا إسناد الرواية.

ولكن بشكل عام يمكن أن يؤخذ الإسناد من روايته ثبت شيخه عفيف الدين محمد بن سعيد الكازروني[1]، المسمى: «شعب الأسانيد في رواية الكتب والمسانيد»، فإنه يروي كتب الحاكم فيه من طريق أبي بكر بن خلف.

ووقع في هذه النسخة تصحيف بعض الأعلام المشهورين، ولتكرار ذلك فقد أهملت الإشارة إلى ما فيه من تصحيف في هؤلاء الأعلام.

وتكرر فيها سقط كثير في عدة مواضع، لانتقال نظر الناسخ، وذلك عند الكلمات المتشابهة، وقد نبهت على بعضه، وتركت بعضه، إذ لا فائدة في التنبيه عليه.

ووقع في هذه النسخة اختصار أدوات التحديث، وحذف كلمة قال من الإسناد، فليعلم ذلك، والله الموفق.

---

(١) توفي سنة ٨٠١هـ، (ذيل التقييد ١/ ٢٤٢، بغية الوعاة ١/ ١١٣) وكازرون قريبة إلى شيراز، وهي بينها وبين البحر.

النسخة الخامسة:

نسخة مكتبة مراد ملا، وهي عندهم برقم: ٣٠٧، تقع ضمن مجموع يحتوي على عدة كتب، وكتاب المدخل إلى كتاب الإكليل من ورقة ٢٤٥ إلى ورقة ٢٦٣.

ورمزها: (م).

ناسخها وراويها، هو: أبو السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر الجزري، من أهل جزيرة ابن عمر، وقد سمع الكتاب من أحمد بن ناصر بن طعان الطريفي الشافعي في مجلسين، وذلك لما قدم أحمد عليهم الجزيرة، وكان ذلك في الحادي عشر من المحرم عام تسع وستين وخمسمائة ١١/١/٥٦٩هـ، وهو تاريخ النسخ فيما يظهر، أو يكون بعده، فإنه أرخ كتابته في هذا المجموع لكتاب: مشكل القرآن لابن قتيبة سنة ٥٧٢هـ في رجب، وقبله أرخ نسخ كتاب الناسخ والمنسوخ لهبة الله المفسر سنة ٥٧٣هـ، فيكون المجموع كله كتب في هاتين السنتين، والله أعلم.

وقد عرف د. محمد بن عبد الله السريع بهذا المجموع في تحقيقه لجزء سعيد بن بشير عن قتادة في نزول القرآن، ونشر هذا الجزء في مركز تفسير عام ١٤٤١هـ.

وما كان في هذه النسخة من زيادات فهو موضوع بين هاتين الحاصرتين: [ ].

والغالب على هذه النسخة: نقص السلام، من الصلاة والسلام على خير الأنام، ولا يذكر الترضية ولا الترحم؛ كأنه يحذفها خطًّا ويثبتها لفظًا، على عادة كثير من النساخ.

وأما علامة التحديث فلم يجر فيه على نمط واحد، ربما اختصر، وربما أتم.

أهمية النسخة وإسنادها:

هذه النسخة مأخوذة من نسخة حافظ دمشق ابن عساكر، وهو يرويها من طريقين عن الحاكم: الأول: طريق صاحبه الكبير البيهقي، والثاني: أبي منصور محمد بن أحمد بن منصور القايني.

وقد روى الحافظ ابن عساكر بعض مرويات هذا الكتاب بهذين الإسنادين في كتابه: تاريخ دمشق.

وإسناد النسخة كما كتبه أبو السعادات الجزري:

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أحمد بن ناصر بن طعان الطريفي الشافعي، قدم علينا بالجزيرة سنة تسع وستين وخمسمائة، بقراءتي عليه[١]، قال: أخبرنا شيخنا الإمام العالم الحافظ الثقة، ثقة الدين، صدر الحافظ، ناصر السُّنَّة، محدث الشام، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الشافعي[٢]، بدار السُّنَّة بدمشق، قال: أخبرنا الشيخ الزكي أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحَّامي بقراءتي عليه، بنيسابور، قال: أخبرنا الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، إجازة.

---

(١) مع شهرة الحافظ أحمد الطريفي إلا أن ترجمته قليلة، فلم أقف له على ترجمة في تاريخ الذهبي، مع أنه ترجم لولديه عبد الله (ت: ٦٦٦هـ) وعبد الرحمٰن (ت: ٦٦٣هـ)، والحافظ أحمد من رواة تاريخ دمشق لابن عساكر، وكون ولدي الحافظ أحمد قد توفيا بدمشق يدل على أنه عاد إليها، والله أعلم.

قال ابن نقطة (في إكمال الكمال ٤/ ٢٧): أبو العباس أحمد بن ناصر بن طِعان الطريفي البصروي الدمشقي، حدث عن الخضر بن هبة الله بن طاوس، وأبي المجد الفضل بن الحسين بن البانياسي، قال لي علي بن القاسم بن عساكر ببغداد: هو منسوب إلى جد له اسمه طريف.

و«طعان» بكسر الطاء وفتح العين المهملة، (تكملة الإكمال ٤/ ٢٧، تبصير المنتبه ٣/ ٨٦٥).

(٢) تصحف اسمه في الأصل، وهو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق، توفي سنة ٥٧١هـ، (تاريخ الإسلام ١٢/ ٤٩٣).

وحدثنا القاضي الأجل المنتجَب أبو المعالي محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز القرشي ﷺ، في جمادى الأولى، سنة ثمان عشرة وخمسمائة، بقراءته علينا[١]، قال: أخبرنا الشيخ أبو روح ياسين بن سهل بن محمد بن الحسين القايني، الفقير، المعروف بابن الخشاب[٢]، قراءة عليه في جمادى الآخرة، سنة أربع وثمانين وأربعمائة، قال: سمعت أبا منصور محمد بن أحمد بن منصور القايني[٣]، قالا: قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ البيع رحمه الله.

هذا وقد أهملت ذكر بعض الفروقات التي لا تضر، ولا علاقة لها بالمعنى؛ كاختلاف حرف العطف بين الواو والفاء مقدمًا ما كان مثبتًا بالأصل، وشيء آخر يتكرر في كل إسناد ـ أكتفي بالتنبيه هنا عن تكراره ـ ففي الأصل لا يذكر لفظ: قال قبل لفظ التحديث، بينما في سوى الأصل يذكر لفظة قال قبل التحديث؛ أي: فلان قال حدثنا فلان، والجاري على عادة المحدثين حذف كلمة قال من الكتابة خطًّا، وإثباتها عند القراءة لفظًا.



(١) هو: خال ابن عساكر، وقد أكثر الرواية عنه في تاريخ دمشق، توفي سنة ٥٣٧هـ، وانظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٧٣/ ٢٧٦، تاريخ الإسلام ١١/ ٦٧٨.

(٢) الحافظ ياسين القايني من قاين في خراسان، ولكنه صاحب رحلة طويلة، مات في القدس سنة ٤٩١هـ، ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٦.

(٣) أبو منصور القاضي له ذكر في ترجمة أبي روح ياسين القايني، وقائن: بلدة قريبة من طبس بين نيسابور وأصبهان، (الأنساب ١٠/ ٣١٤).

ملحق

يحتوي على بعض مصورات النسخ المعتمدة

كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل المصنف للأمير الجليل
أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم صاحب الجيش وفيه كيفية الصحيح والسقيم
وأقسامه وأنواع الجروح تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رحمه الله
رواية الشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه
رواية الحافظ أبي صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن النيسابوري وأبي عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر
رواية الشيخ الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي إجازة له منهما

ورواية الشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن علي القطان النيسابوري عن الحاكم
رواية الشيخ الحافظ أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي نزيل نيسابور عنه
إجازة للشيخ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي منه
وسماعه على الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري
بإجازته عن الشيخ أبي بكر البيهقي عن الحاكم رحمه الله وسماعه على ابن ناصر

كفى حزنا أن لا حياة هنيئة ولا عمل يرضى به الله صالح

[illegible]
[illegible]

عنوان المخطوط في الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما
قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ رحمه الله
الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم وكان فضله علي كبيرا وصلى الله على خير الطاهرين محمد سيدنا
وعلى آله وسلم تسليما قال الحاكم رحمه الله أما بعد فإن همة الأمير الأجل المظفر عماد الدولة
صاحب الجيش أدام الله سلطانه دعته إلى أحوال الشريعة عنوا بنزايها ومراتب الصحابة
إلى انتهائها ما لا [illegible] انبرا الذي هي المرقاة إلى الوصول إليها أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن
عبدوس العنزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا يزيد بن موهب الرملي ثنا ضمرة بن ربيعة
عن ابن شوذب عن مطر الوراق في قوله عز وجل أو أثارة من علم قال إسناد الحديث
حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ أخبرنا أبو عبد الله بن أبي عوف ثنا أحمد بن الحسن الترمذي
ثنا عمرو بن عاصم عن أبي بكر الهذلي قال قال لي الزهري يا هذلي أيعجبك الحديث قال قلت
نعم قال أما إنه يعجب ذكور الرجال ويكرهه مؤنثوهم سمعت الزبير بن عبد الواحد
الأسداباذي يقول حدثني محمد بن محمد بن عبد الله بن سليمان العطار ثنا سعيد بن عمرو بن أبي سلمة
ثنا أبي قال سمعت مالك بن أنس يقول في قول الله سبحانه وتعالى وإنه لذكر لك ولقومك
وسوف تسألون قال قول الرجل حدثني أبي عن جدي سمعت أبا العباس محمد بن
يعقوب يقول سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي رحمه الله يقول مثل
الذي يطلب العلم بلا حجة مثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري
قال غير أبي العباس عن الربيع مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد حدثني أبو القاسم
الحسن بن إسحاق الزعيم بمرو حدثني أحمد بن الخضر الخزاعي ثنا عبد الله بن بشر ثنا محمود بن عمرو
ثنا بقية عن عبد الرحمن بن خالد عن سفيان الثوري قال أكثروا من الأحاديث فإنها السلاح
أخبرني عبد الله بن محمد الكعبي حدثني إسماعيل بن قتيبة ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا [illegible]
ابن منصور عن موسى بن سفيان عن مطرف عن سوادة بن أبي الجعد عن أبي جعفر محمد
محمد بن علي الباقر رضي الله عنه قال من فقه الرجل بصره بالحديث أو فطنته بالحديث
حدثني نصر بن محمد العدل حدثني إبراهيم بن المولد ثنا أحمد بن مروان المالكي ثنا محمد بن إسماعيل
ابن سالم حدثني الحميدي قال سمعت سفيان بن عيينة يقول ما من أحد يطلب الحديث إلا
وفي وجهه نضرة لقول النبي صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه
أخبرني محمد بن يعقوب الدمري ثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه ثنا الحسن بن الفرج حدثنا
عبد الصمد بن حسان قال سمعت سفيان الثوري يقول الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم

الصفحة الأولى من الأصل

بمن بعدهم من أئمة المسلمين فهم عدلوا وجرحوا رواة الحديث ودوّن كلامهم في التواريخ
ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه أن الطريق إلى معرفة
الحديث الجرح والتعديل وأنه ليس بغيبة خطابهم عوام الناس قال الحاكم
رحمه الله ولما استدعى الأمير المظفر بهمته العالية الإشارة إلى الصحيح والسقيم
من الأخبار المخرجة في كتاب الإكليل قدمت هذه الخطبة مستدلا بها على ما وفق
له من الإصابة وسميتها المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل لتعلم أن معرفة الصحيح
والسقيم من الأخبار المروية علم لا يستغني عنه عالم وأنا ممتثل بمشيئة الله سبحانه
ما رسمه بعلامات تدل على كل حديث منها على ما شرحته في أول هذه الرسالة فعلامة
ما في الدرجة الأولى من الصحيح المخرج من كتاب البخاري ومسلم ص وعلامة القسم
الثاني من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح براو واحد للصحابي صو وعلامة القسم الثالث
من الصحيح والإشارة فيه أنه براو واحد للتابعي صت وعلامة القسم الرابع
من الصحيح والإشارة أنه صحيح تفرد به ثقة واحد صف وعلامة القسم الخامس
من الصحيح والإشارة فيه أنها أخبار رواتها ثقات وهي شواذ بلا شواهد صش
وعلامة القسم السادس من الصحيح والإشارة فيه إلى المراسيل بأنها صحيحة على مذهب
الكوفيين صم وعلامة القسم السابع من الصحيح والإشارة فيه إلى أخبار الأئمة
الثقات من المدلسين صد وعلامة القسم الثامن من الصحيح والإشارة فيه
أنه صحيح الإسناد وقد خولف الراوي الثقة فيه صخ وعلامة القسم التاسع من
الصحيح والإشارة فيه أن راويه صدوق وليس بحافظ صظ وعلامة القسم العاشر
من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح الإسناد وفي روايته مبتدع صع وكل حديث
تخلو عن علامة من هذه العلامات المبينة فإنه من رواية المجروحين
تم كتاب مدخل الإكليل بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على خير خلقه محمد وآله
أجمعين وحسبنا الله ونعم المعين. وكتبه إبراهيم بن محمد بن [illegible] الإشبيلي ببغداد رحمه الله
في العشر الأواخر من شعبان سنة سبع وتسعين وخمسمائة من أصل قرئ على ابن ناصر رحمه الله

[هامش:] آخر ما رواه أبو طاهر المؤدب عن أبي عبد الله بن [illegible] [illegible] عن [illegible] رحمهم الله أجمعين

[هامش:] بلغت المعارضة بنسخة الأصل المنتسخ منه [illegible]

الصفحة الأخيرة من الأصل

سماع الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الحافظ قال الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم وكان فضل الله علي عظيما وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليما قال الحاكم ...

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

أنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ رحمه الله

قال ذكر أنواع الجرح واتفاقهم على عشر طبقات أول أنواع الجرح وضع الحديث على

رسول الله صلى الله عليه وسلم

أول القسم الثاني من النسخة (ج)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

كتاب المدخل الى معرفة كتاب الاكليل املاه في
الاخبار ابي علي محمد بن ... بن ابرهيم صاحب ...
وفيه كيفية التصحيح في السقيم والصحيح واقسامه وانواع
الجرح تأليف الامام الحافظ
ابي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن محمد بن حمدويه
الحاكم
النيسابوري
رحمه الله

رواية الشيخ الامام ابي بكر احمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه

رواية الحافظ ابي صالح احمد بن عبد الملك المؤذن النيسابوري
وابي عبد الله اسمعيل بن عبد الغافر بن محمد
الفارسي جميعا عنه
رواية الشيخ الامام الاجل الحافظ الثقة ابي الفضل محمد بن ناصر
ابن محمد بن علي السلامي اجازة لهما ورواية الشيخ الفقيه
ابي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن علي العطار النيسابوري
عن الحاكم
اجازة للشيخ الحافظ ابي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي منه
... الامام الحافظ ابي القسم زاهر بن طاهر بن محمد
... النيسابوري باجازته ... من الحاكم رحمه الله تعالى

الصفحة الأولى من نسخة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم وكان فضله علينا كثيرا وصلى الله على خير الطاهرين محمد سيدنا وعلى آله وسلم تسليما فإنك سألتني أدام الله عزك بعد فإن همة الأمير الأجل المظفر عماد الدولة صاحب الجيش أدام الله سلطانه دعته إلى معرفة أصول الشريعة عند ابتدائها ومراتب الصحابة إلى انتهائها بالأسانيد التي يحتاج إلى الوصول إليها أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي ثنا عثمن بن سعيد الدارمي ثنا يزيد بن موهب الرملي ثنا ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب عن مطر الوراق في قوله عز وجل أو أثارة من علم قال إسناد الحديث

حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ ثنا أبو عبد الله ابن أبي عوف ثنا أحمد بن الحسن الترمذي ثنا عمرو بن عاصم عن أبي بكر الهذلي قال قال لي الزهري يا هذلي أيعجبك الحديث قلت نعم قال أما إنه يعجب ذكور الرجال ويكرهه مؤنثوهم سمعت الزبير بن عبد الواحد الأسداباذي يقول حدثني محمد ابن عبد الله بن سليمان العطار ثنا سعيد بن عمرو بن أبي سلمة ثنا أبي قال سمعت مالك بن أنس يقول في قول الله سبحانه وتعالى وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون قال قول الرجل حدثني

علامات تدل على كل حديث منها على ما نرجمته في اول هذه الرسالة

فعلامة ما في الدرجة الاولى من الصحيح المخرج من كتاب البخاري

ومسلم صحيح وعلامة القسم الثاني من الصحيح والاشارة فيه

انه صحيح براو واحد للصحابي صص وعلامة القسم الثالث

من الصحيح والاشارة فيه انه براو واحد التابعي صت

وعلامة القسم الرابع من الصحيح والاشارة فيه انه صحيح

تفرد به ثقة واحد صف وعلامة القسم الخامس

من الصحيح الاشارة فيه انها اخبار رواتها ثقات وهي

شواذ بلا شواهد صش وعلامة القسم السادس من الصحيح

والاشارة فيها الى المراسيل فانها صحيحة على مذهب الكوفيين

صم وعلامة القسم السابع من الصحيح والاشارة فيه

الى اخبار الائمة الثقات من المدلسين صد وعلامة القسم

الثامن من الصحيح والاشارة فيه انه صحيح الاسانيد وقد عمل

الراوي الثقة فيه صخ وعلامة القسم التاسع من الصحيح

والاشارة فيه ان راويه صدوق وليس بحافظ صظ

وعلامة القسم العاشر من الصحيح والاشارة فيه انه صحيح الاسناد

وفي روايته مبتدع صع وكل حديث يخلو عن علامة

من هذه العلامات المبينة فانه من رواية المجروحين

تم كتاب مدخل الاكليل بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة

على خير خلقه محمد وآله اجمعين وحسبنا الله ونعم

المعين

بلغ مقابلة وصحة

وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الزهرية من يد العبد الفقير الى رحمة ربه القدير خليل بن ابراهيم ... السابع والعشرين من ذي القعدة ...

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الإسكندرية

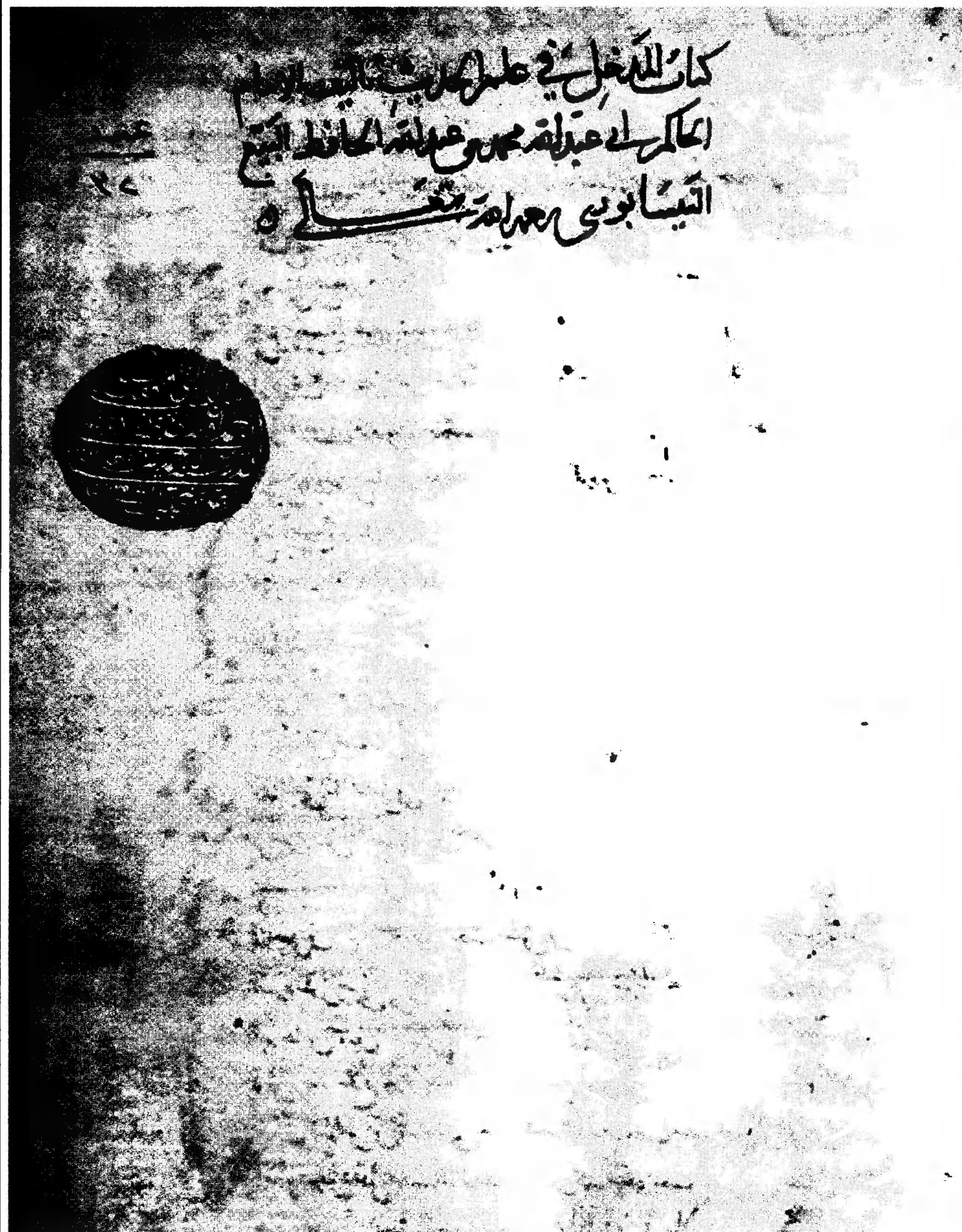
كتاب
المدخل الى معرفة كتاب الاكليل
تصنيف الحاكم
ابي عبد الله محمد بن عبد الله البيسابوري
رواية
الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
وأبي منصور محمد بن منصور الشابي كلاهما عن الحاكم
رواية أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي عن
البيهقي إجازة رواية أبي روح ياسين بن سهل بن
محمد الخشاب القايني عن أبي منصور القايني عن الحاكم سماعا
رواية القاضي المنتجب أبي المعالي محمد بن يحيى بن علي القرشي
عن أبي روح ه أخبرنا شيخنا الإمام الحافظ أبو القاسم
علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي عن أبي القاسم زاهر عن
البيهقي وعن خاله القاضي أبي المعالي محمد بن عن أبي روح
سماعا لأحمد بن طعان الطريفي الشافعي
سماعا منه لأبي السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي طاهر
الجزري قرأ علينا بالجزيرة وأخبرنا به في مجالس
مجلسين أحدهما حادي عشر المحرم سنة
تسع وستين وخمس مائة ه ه ه

صفحة العنوان في النسخة (م)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

اخبرنا الشيخ الامام ... الطوسي الشافعي قدم علينا
بالجزيرة سنة تسع وستين وخمسمائة قال اخبرنا شيخنا الامام
العالم الحافظ الثقة ثقة الدين صدر الحفاظ ناصر السنة محدث
الشام أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الشافعي بدار السنة
بدمشق قال اخبرنا الشيخ الزكي ابو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد
الشحامي بقراءتي عليه بنيسابور قال اخبرنا الامام ابو بكر احمد بن
الحسين بن علي البيهقي اجازة وحدثنا القاضي الاجل المنتجب
ابو المعالي محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز القرشي رضي الله عنه
في جمادى الاولى سنة ثماني عشرة وخمسمائة بقراءتي عليه قال
اخبرنا الشيخ ابو روح ياسين بن سهل بن محمد بن الحسن القايني
الفقيه المعروف بابن الخشاب قراءة عليه في جمادى الآخرة سنة
اربع وثمانين واربعمائة قال سمعت ابا منصور محمد بن احمد
بن منصور القايني قالا قال الحاكم ابو عبد الله محمد بن عبد الله
النيسابوري الحافظ البيع رحمه الله الحمد لله الذي
علمني ما لم أعلم وكان فضل الله علي كبيرا وصلى الله على محمد
سيدنا النبي وعلى آله وسلم تسليما اما بعد فان همة الامير الاجل
المظفر عماد الدولة صاحب الجيش أدام الله عزه العالية دعته
الى معرفة احوال الشريعة عند ابتدائها ومراتب الصحابة
الى اسنادها بالاسانيد التي هي المرقاة الى الوصول اليها ٥ اخبرني
أبو الحسن احمد بن محمد بن عبدوس العنزي نا عثمن بن سعيد الدارمي
نا يزيد بن موهب الرملي قال نا ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب
عن مطر الوراق في قوله تعالى أو أثارة من علم قال اسناد
الحديث ح حدثنا ابو علي الحسين بن علي الحافظ قال اخبرنا
ابو عبد الله بن ... حدثنا احمد بن الحسين الترمذي
عمرو بن عاصم عن ابي بكر الهذلي قال قال ...

أول النسخة (م)



كتاب المدخل في علم الحديث تأليف الإمام
الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيع
النيسابوري رحمه الله تعالى

صفحة العنوان من الأصل (ط)

الصفحة الأولى من الأصل (ط)

ورقة العنوان في الأصل

كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل

المصنف للأمير الجليل أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم صاحب الجيش وفيه كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه وأنواع الجرح

تأليف

الإمام الحافظ

أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ

رواية الشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه.

رواية الحافظ أبي صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن النيسابوري، وأبي عبد الله إسماعيل ابن عبد الغافر الفارسي جميعًا عنه.

رواية الشيخ الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي إجازة له منهما.

ورواية الشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن علي القصار النيسابوري عن الحاكم.

رواية الشيخ الحافظ أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي نزيل نيسابور عنه.

إجازة للشيخ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي عنه.

وسماعه على الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري.

بإجازته عن الشيخ أبي بكر البيهقي عن الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ، وسماعه أعني ابن ناصر في صفر سنة ست وعشرين وخمسمائة.

ورقة العنوان في النسخة «م»:

كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل

تصنيف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري

رواية: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، وأبي منصور محمد بن منصور القايني، كلاهما على الحاكم.

رواية: أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي، عن البيهقي إجازة.

رواية: أبي روح ياسين بن سهل بن محمد الخشاب القايني عن أبي منصور القايني عن الحاكم سماعًا.

رواية القاضي المنتجب أبي المعالي محمد بن يحيى بن علي القرشي عن أبي روح.

أخبرنا شيخنا الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي عن أبي القاسم زاهر عن البيهقي.

وعن خاله القاضي أبي المعالي محمد عن أبي روح، سماعًا لأحمد بن طعان الطريفي الشافعي، سماعًا منه لأبي السعادات محمد بن أبي القاسم بن أبي الطاهر الجزري، قدم علينا بالجزيرة وأخبرنا به في مجلسين أحدهما حادي عشر المحرم سنة تسع وستين وخمسمائة.



الإسناد كما ورد في النسخة «م»:

بسم الله الرحمٰن الرحيم رب يسر

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أحمد بن ناصر بن طعان الطريفي الشافعي، قدم علينا بالجزيرة سنة تسع وستين وخمسمائة، بقراءتي عليه، قال: أخبرنا شيخنا الإمام العالم الحافظ الثقة، ثقة الدين، صدر الحافظ، ناصر السُّنَّة، محدث الشام، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن الحسين الشافعي، بدار السُّنَّة بدمشق، قال: أخبرنا الشيخ الزكي أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي بقراءتي عليه، بنيسابور، قال: أخبرنا الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، إجازة.

وحدثنا القاضي الأجل المنتجَب أبو المعالي محمد بن يحيى بن علي بن عبد العزيز القرشي رضي الله عنه، في جمادى الأولى، سنة ثمان عشرة وخمسمائة، بقراءته علينا، قال: أخبرنا الشيخ أبو روح ياسين بن سهل بن محمد بن الحسين القايني، الفقير، المعروف بابن الخشاب، قراءة عليه في جمادى الآخرة، سنة أربع وثمانين وأربعمائة، قال: سمعت أبا منصور محمد بن أحمد بن منصور القايني، قالا: قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ البيع رحمه الله[1].



(١) انتهى ما في النسخة (م)، وبعده نص الكتاب، وأوله: الحمد لله.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليمًا.

قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ رحمه الله:

الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وكان فضله[١] عليَّ كثيرًا، وصلى الله على خير[٢] الطاهرين محمد[٣] سيدنا وعلى آله وسلَّم تسليمًا[٤].

قال الحاكم[٥] رحمه الله[٦]:

[(**أما بعد**:

فإنَّ همَّة الأمير الأجل المظفر، عماد الدولة، صاحب الجيش أدام الله سلطانَه[٧]، دَعَتْه إلى معرفة أحوال الشريعة عند ابتدائها، ومراتب الصحابة إلى انتهائها، بالأسانيد التي هي المرقاة إلى الوصول إليها)].

١ ـ **أخبرنا** أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي[٨]، ثنا

---

(١) في (م) (ط): فضل الله.

(٢) في (ط): على الطاهرين محمد وآله أجمعين..

(٣) في (م): وصلى الله على محمد سيدنا النبي..

(٤) في (ج): قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ، قال: الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وكان فضل الله علي كثيرًا، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليمًا.
في (ط) بعد البسملة: قال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ البيع رحمه الله.

(٥) في (ج): زيادة (الفاضل) وهذه اللفظة يعقب بها في كل موضع ذكر فيه لفظ الحاكم تقريبًا، وأحيانًا يكنيه. وليست الجملة كلها في (م).

(٦) ليس في (ط) قال الحاكم..إلخ.

(٧) في ج: زيادة (العالية). في (م): أدام الله عزه العالية.

(٨) في (ط): العبيدي، وهو تصحيف عن العنزي، وهذا مثال لما يقع في هذه النسخة من تصحيف في الأعلام لن أذكره كله.

عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يزيد بن موهب[1] الرملي، ثنا ضمرة[2] بن ربيعة، عن ابن شوذب[3]، عن مَطَر الورَّاق في قوله ﷻ[4]: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، قال: إسناد الحديث[5].

---

(١) في (م): موهوب. وهو تصحيف، وعلى الصواب ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة من رسالته: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص١٩٢.

(٢) في (ط) وَ(ج): «حمزة» وهو غلط.

(٣) هو: عبد الله بن شَوْذَب، خراساني صدوق، مشهور بالعبادة، وضمرة بن ربيعة الراوي عنه وصفه الحافظ: راوية ابن شوذب.

(٤) في (ط): قوله تعالى.

(٥) رواه الرافعي في التدوين ٤/ ١٢٩ من طريق المصنف.
ومطر هو: ابن طهمان الوراق، صدوق كثير الخطأ، وهو من رجال التهذيب.
وتفسير الأثارة من العلم بالإسناد جاء عن غيره أيضًا (انظر: الدر المنثور ٦/ ١٢)، وبعضهم قال: «يأثره عن غيره»، وهو بمعنى الإسناد؛ لأن إسناد الكلام إلى الغير بمعنى إثارته وروايته عنه.
وعن ابن عباس قال: خطٌّ كانت تخطه العرب في الأرض.
رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٥٤)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٨/ ٥٧٦.
وقول ابن عباس هذا يؤيد من ذهب إلى أن المسند: خط حِمير وكتابتهم، (كما في أساس البلاغة ص٢٢١).
قال الراغب: أثرت العلم؛ أي: رويته، أَثَرَهُ أَثْرًا وَأَثَارَة وَأَثْرَة، وأصله تتبعت أثره (أو أثارة من علم) وقرئ (أثرة)، وهو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثر، (المفردات، ص٦٢).
وهذان المعنيان لا تضاد بينهما، قال ابن تيمية: وذلك لأن الرواية والإسناد تكتب بالخط (الفتاوى ٣/ ٣١٦).
وفي هذه الآية يحتج الله ﷻ على المشركين بأنه لا علم عندهم ولا كتاب لهم ـ في ما ادعوه من الشرك ـ يسندونه إلى من يعتد به.
وذلك جارٍ على مألوف العرب، فقد كانوا لا يعتدون بغير المسند من الكلام، وهو عندهم أصدقه، لذلك قبحوا من يمتطي صهوة زعموا، وتراهم إذا أرادوا أن يثبتوا صحة قولٍ ما، ادعوا أنه مسند، كما قال أمية بن أبي الصلت مدافعًا عن مقولته في الهدهد ـ الطائر المعروف ـ أن أمَّه ماتت فدفنها في رأسه، فلذلك أنتن ريحه ـ وهذا من الخرافات ـ:

= غيمٌ وظلماءٌ وفَضْل سحابةٍ أَيَّامَ كُفن واستَرَادَ الهدهدُ
يَبْغِي القَرَار لأمِّهِ ليُجِنَّهَا فبنى عليها في قَفَاه يُمَهِّد
فَيزالُ يُدْلج ما مشى بجَنَازة منها وما اختلف الحديث المُسْنَدُ

(تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري، ص٢٨٥).

والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله، واشتقاقه من (سند).

قال ابن فارس في مقاييس اللغة ٣/ ١٠٥: السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء أسند سنودًا، واستندت استنادًا، وأسندت غيري إسنادًا، والسِّناد: الناقة القوية، كأنها أُسندت من ظهرها إلى شيء قوي... (وانظر كلام ابن دحية في: اشتقاق الإسناد في كتاب أداء ما وجب، ص١٣٨ ـ ١٣٩).

والإسناد في الاصطلاح: سلسلة الرواة الموصلة للمتن، والمتن: ألفاظ الحديث.

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد (تدريب الراوي ١/ ٢٨).

قلت: ومن هنا اشتق الإسناد في الحديث، كأنك في عزوك إياه إلى قائله عزوًا صحيحًا أسندتَه إلى شيء قوي، ويتجوزُ به إلى الإسناد الضعيف مراعاة للأصل إذ هو انضمام شيء إلى شيء، وهذا متحقق فيه.

والإسناد في الأصل، خِصِّيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّة بالغة من السنن المؤكدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّمًا إلى الدراية.

فأما أهل الكتاب فلا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة، من أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسُّنَّة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل. (مجموع الفتاوى ١/ ٩).

فائدة:

أخرج ابن السمعاني في تاريخه بسنده عن أبي نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازي قال: العالم الذي يعرف المتن والإسناد جميعًا، والفقيه الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن، والراوي الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد. (تدريب الراوي ١/ ٣١).

٢ ـ حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ، [قال]: أخبرنا أبو عبد الله ابن أبي عوف[١]، ثنا أحمد بن الحسن[٢] الترمذي، ثنا عمرو بن عاصم، عن أبي بكر الهذلي قال: قال لي الزُّهْري: يا هُذَلي أيعجبك الحديث؟

قال: قلت: نعم.

قال: أمَا إنَّه يعجبُ ذكور الرِّجَال ويكرهه مؤنَّثُوهم[٣].

---

(١) كذا في الأصل وَ(ج) وَ(م) وَ(ط): عوف، وكتب فوقها في (م): عون صح.
وأبو عبد الله بن أبي عوف هو: أحمد بن عبد الرحمٰن بن مرزوق بن عطية البزوري، يعرف بأبي عبد الله بن أبي عوف، ثقة جليل، توفي سنة ٢٩٧، ترجمته في تاريخ بغداد ٤/ ٤٦٩.

(٢) في (م): الحسين، وهو تصحيف. وأحمد بن الحسن الترمذي من رجال التهذيب، توفي سنة ٢٥٠هـ.

(٣) في (م): مؤنثيهم، وفي (ط): مؤنثهم.
ساق هذا الخبر، ابن قتيبة رحمه الله (في تأويل مختلف الحديث، ص٥٨، وفي غريب الحديث ٢/ ٣٠، وعنه الدينوري في المجالسة ٣/ ٤٢٥)، من طريق أبي يعقوب الخطابي عن عمه عن الزُّهْري، ثم قال: أراد الزُّهْري أن الحديث أرفع العلم وأجله خطرًا، كما أن الذكور أفضل من الإناث، فَأَلِبَّاءُ الرجال وأهل التميز منهم يحبونه، وليس كالرأي السخيف الذي يحبه سخفاء الرجال، فضرب التذكير والتأنيث لذلك مثلًا.
والخبر رواه الخطابي في آخر رسالته: إصلاح غلط المحدثين، وابن حبان في المجروحين ١/ ٢٦، وابن عدي في الكامل ١/ ٥٨.
ويحتمل معنى آخر غير ما ذكره ابن قتيبة: أي أنه علم شاق، لا يطيقه إلا الفحول، ولا يصبر عليه إلا الأشداء، والمقصود من ذكور الرجال: الكاملين منهم.
وقريب من هذا المعنى، قول الحافظ أبي سعد محمد بن الحسن الحرمي (ت ٤٩١هـ): لا يصبر على الخَلِّ إلا دوده، قال أبو عبد الله الذهبي: يعني لا يصبر على الحديث إلا أهله، (تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٢٩).
وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ١٤٠ ـ ١٤١ عن بشر بن موسى قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «ويل للمحدث إن استضعفه أصحاب الحديث، قلت له: يعملون به ماذا؟ قال: إن كان كذوبًا سرقوا كتبه، وأفسدوا حديثه، وحبسوه وهو =

٣ ـ سمعتُ الزُّبير بن عبد الواحد الأسد أباذي، يقول: حدثني محمد بن عبد الله بن سليمان العطار، ثنا سعيد بن عمرو بن أبي سلمة، ثنا أبي، قال: سمعتُ مالك بن أنس يقول: في قوله سبحانه(١) وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤]، قال: قَوْلُ الرَّجل حدثني(٢) أبي عن جَدِّي(٣).

٤ ـ سمعت أبا العباس(٤) محمد بن يعقوب، يقول: سمعت الربيع بن

= حاقن حتى يأخذه الحُصْرُ، فيقتلوه شر قتلة، وإن كان ذكرًا فحلًا استضعفهم، وكانوا بين أمره ونهيه.
قلت: وكيف يكون ذلك؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه، ويكون هذا الشأن من صنعته، أما سمعت أبا بكر الهذلي كيف يقول؟ قال لي الزُّهري: أيعجبك الحديث؟ قلت: نعم، قال: أما إنه يعجب ذكور الرجال، ويكرهه مؤنثوهم، أما ذكور الرجال فهم الذين يطلبون الحديث والعلم، وعرفوا قدره، وأما مؤنثوهم فهم هؤلاء الذين يقولون: إيش نعمل بالحديث، وندع القرآن؟ أوَ مَا علموا أنَّ السُّنَّة تقضي على الكتاب؟ أصلحنا الله وإياهم». (انظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي ١/ ١٥).
وهكذا ورد إسناد القصة في النسخ التي بين يدي، وقد رواه الدولابي في الكنى (٢٠١٥)، ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٤٦٤) من طريق إسحاق بن يسار عن عمرو بن عاصم قال: نا سلام أبو الهيثم، قال: سمعت أبا بكر الهذلي. . زاد واسطة بين عمرو وأبي بكر، وهكذا رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ١٩٧، والخطيب البغدادي في شرف أهل الحديث ٧٠ من طريق عبد القدوس بن محمد عنه.
وقد رواه غير الهذلي عن الزهري، فرواه سعيد الخصاف عن الزهري بلفظ: لا يطلب الحديث من الرجال إلا ذكرانها ولا يزهد فيه إلا إناثها (رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ١٧٩، وعنه عياض في الإلماع، ص٢٥).

(١) ليست في (م). وفي (ط): تعالى. (٢) في (ط): أخبرني.

(٣) رواه ابن رشيد في السنن الأبين ص٩٥، من طريق المصنف، ورواه الثعلبي في تفسيره ٣٢/ ٤٥٢، والخطيب البغدادي في شرف أهل الحديث ٣٩، والقاضي عياض في الإلماع ٣٨، من طرق عن سعيد بن عمرو بن أبي سلمة به.
وسعيد لم أقف له على ترجمة، ولكنه مذكور في ترجمة أبيه، وأنه روى عنه، فإن أباه مشهور بالرواية عن مالك، وقد تكلم بعضهم فيه. (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٢) ولم أقف على من تابع سعيدًا على روايته، والله أعلم.

(٤) في (ج): سمعت العباس بن محمد بن يعقوب، وهو غلط ظاهر.

سليمان، يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ[١] يقول: مَثَل الذي يطلب العلم بلا حجة، مثل حاطب ليل، يحمل حزمة حَطَب[٢] فيها[٣] أفعى، يلدغه[٤] وهو لا يدري.

٥ ـ [وَ]قال غير أبي العباس[٥] عن الربيع: مثل الذي يطلب الحديث[٦] بلا إسناد[٧].

٦ ـ **حدثني** أبو القاسم الحسن بن [أبي][٨] إسحاق الزعيم بمرو،

---

(١) الدعاء ليس في (م) (ط).
(٢) في (ج): حمل معه حطبة فيها أفعى.
(٣) في (ط): فيه.
(٤) كذا في (ط) وَالأصل، ووضع عليها: صح. وفي (م): تلدغه.
(٥) في (ط): وقال غيره عن الربيع.
(٦) في (م): العلم والحديث، وباقي النسخ: الحديث، والنسخة (ط): العلم.
(٧) رواه الخليلي في الإرشاد ١/ ١٥٤، والبيهقي في المدخل إلى السنن (٢٦٣)، والخطيب في نصيحة أهل الحديث، ص٣٢. زاد بعده: قال الربيع: يعني الذين لا يسألون عن الحجة من أين. اهـ.
الحجة المقصود بها الإسناد، كما فسرته الرواية الثانية، وفي هذا دعوة من الإمام أبي عبد الله الشافعي لطلب العلم بإسناده الصحيح، وقد حكم العلماء بحصول الكفاية والبُلْغَة في أمور الدين والدنيا معًا بما صح من الأحاديث:
فقال الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ (في مقدمة صحيح مسلم، ص٢٨): «مع أنَّ الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع»..
وقال أبو حاتم بن حبان البستي رَحِمَهُ اللهُ (في كتاب المجروحين ١/ ٢٥): «ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا؛ لأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله وَمَنِّه، يغني عن الاحتجاج في الدين بما لم يصح منها».
وقال الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه» (الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٥٩).
ـ وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «لا أعلم شيئًا يحتاج إليه إلا وفي الكتاب والسُّنَّة خبر عنه، فقال محمد بن أبي حاتم وَرَّاقُه: يمكن معرفة ذلك كله؟ فقال: نعم». (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤١٢).
(٨) كذا ثبت في الأصل م، ولم أقف له على ترجمة ولا على ذكر.

حدثني[1] أحمد بن الخضر الخزاعي[2]، ثنا عبد الله بن بشر، ثنا محمد بن عمرو، ثنا بَقِيَّة، عن عبد الرحمٰن بن خالد، عن سفيان الثوري قال: أكثروا من الأحاديث، فإنَّها السلاح[3].

٧ ـ [وَ]**أخبرني** عبد الله بن محمد الكَعْبي، قال: حدثني[4] إسماعيل بن

---

(١) في (م): ثنا.

(٢) توفي سنة ٣١٥هـ، كما في تاريخ بغداد ٤/ ٣٦١، وتاريخ الإسلام ٧/ ٢٨٨.

(٣) في (م): سلاح.

والخبر رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ١٢٦ من طريق محمد بن عمرو بن حنان عن بقية، وفيه تصريحه بالسماع.

وتشبيه الإسناد بالسلاح حسن بديع؛ لأنَّ الإسناد هو الوسيلة لمعرفة الصحيح من الضعيف، فيدفع المؤمن به عن نفسه مضرة الاحتجاج بالضعيف، ونِسْبَة ما لا يصح إلى قائلٍ ما، ويرد به على المحتج عليه بما لم يثبت، وينظر المؤمن فما أثبته الإسناد، وكان متنه صحيحًا أخذ به، وما لم يكن كذلك فيتعامل معه بما يقتضيه الحال.

وعن الإسناد ومكانته في الدين، طالع: (مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٩٩، جامع الأصول ١/ ١٠٩، شرح السُّنَّة للبغوي ١/ ١٩٩، كتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة «الإسناد من الدين»، بحوث في تاريخ السُّنَّة للعمري، ص٤٣، وكتب المصطلح عامة؛ كمعرفة علوم الحديث للمصنف، ص١١٥ فما بعد، والكفاية للخطيب البغدادي، ص٤٣١، والمقدمة لابن الصلاح، ص٢٥٥).

فائدة:

لم يكن عامة الصحابة يُسْنِدُون الحديث إلى غير النبي ﷺ، والغالب على من سمع الحديث من غير النبي ﷺ أنه يطوي ذكر من حدَّثه، جاء عن البراء أنه قال: «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب» (أخرجه المصنف في المعرفة، ص١٤).

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه إذا سئل عن حديث: أسمعته من النبي ﷺ؟ يغضب، ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض. (انظر: الكفاية للبغدادي، ص٤٢٤ ـ ٤٢٥، بحوث في تاريخ السُّنَّة للعمري ص٢٨).

فإنْ أُوقفوا نَصُّوا الحديث إلى أهله، وأسندوه عنه، كما فعل أبو هريرة رضي الله عنه في حديث الصائم يصبح جنبًا، فإنه أسنده إلى النبي ﷺ، فلما أُوقِف بَيَّن أنه إنما سمعه من الفضل، والحديث في صحيح مسلم (١١٠٩).

(٤) في (م) (ط): الكعبي ثنا إسماعيل.

قتيبة، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا إسحاق بن منصور، عن هُرَيم بن سفيان[١]، عن مُطَرِّف، عن سَوَادة بن أبي الجعد، عن أبي جعفر ـ وهو محمد بن علي الباقر ـ رضي الله عنه[٢] قال: مِنْ فقه الرجل بَصَرُه بالحديث أو فِطْنَته للحديث[٣].

٨ ـ **حدثني** نصر بن محمد[٤] العدل، حدثني إبراهيم بن المولد، ثنا أحمد بن مروان المالكي[٥]، ثنا محمد بن إسماعيل بن سالم، حدثني الحميدي، قال[٦]: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نُضْرَة، لقول النبي ﷺ: «**نَضَّر الله امرءًا سمع منَّا حديثًا فبلغه**»[٧].

---

(١) في (م): هريم عن أبي سفيان، وهو تصحيف.

(٢) الجملة ليست في (م) (ط).

(٣) الخبر رواه المصنف بإسناده في معرفة علوم الحديث (٣٢)، في النوع الثالث، وهو: معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله، وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد، وغير ذلك من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله.
وإنما قال أبو جعفر الباقر ذلك لأنَّ الفقه معرفة الأحكام المنتزعة من الأدلة، فلا يتصور فقه بلا دليل، والأحاديث مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والتشريع.
وقد نعى ابن حبان رحمه الله على طائفتين، انتسبت الأولى لأهل الحديث، وغاية ما عندها الكتابة دون الحفظ والفهم، والثانية انتسبت للفقه، وأهلها حفاظ آراء، لا بصر لهم بالحديث. (انظر: مقدمة كتاب المجروحين، ص١١).

(٤) في (ط): محمد بن نصر بالعدل، وهو تصحيف.

(٥) هاهنا حاشية في (م) صورتها: حاشية: قال الشيخ: هذا المالكي نسبته ليس مذهبه. اهـ.

(٦) ليست في (م).

(٧) الحديث رواه المصنف من حديث جبير بن مطعم (المستدرك ١/٨٦ ـ ٨٧)، وقال: على شرطهما، ومن حديث النعمان بن بشير (١/٨٨) وقال: على شرط مسلم، ورواه الترمذي عن ابن مسعود (٢٦٥١)، ورواه ابن ماجه عن زيد بن ثابت (٢٣٠) وله طرق تجمع وتذاكر، وقد ذكره أبو القاسم بن منده من رواية ٢٤ صحابيًّا (فيض القدير ٦/ ٢٨٤).
وهذه المقولة عن ابن عيينة رواها الخطيب في (شرف أصحاب الحديث ١٩)، وابن طاهر المقدسي في العلو والنزول ٣٤.
وروى الدينوري مثلها عن الفضيل بن عياض (المجالسة وجواهر العلم، رقم: ١١٤). =

٩ ـ **أخبرنا** محمد بن يعقوب المقرئ، ثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن الفقيه، حدثني الحسين بن الفرج[(١)]، حدثنا عبد الصمد بن حسان قال: سمعت سفيان الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم [١/ب] يكن معه سلاح، فبأيِّ[(٢)] شيءٍ يُقَاتل؟[(٣)].

= ونَضُر وجهه: حَسُن وغض، ونَضَر الله، ونضَّر الله وجهه: حسَّنه، وفي المراد من النُّضرة هنا أوجه:
قيل: المراد التجميل والزينة.
وقيل: أوصله إلى نُضرة الجنة ونعيمها.
وقيل: حسن الله وجهه؛ أي: جاهه وقدره بين الناس.
ثم إن قوله: (نضر)، يحتمل الخبر والدعاء، وعلى كل فيحتمل كونه في الدنيا، وكونه في الآخرة، وكونه فيهما، (كما في فيض القدير ٦/ ٢٨٤).
وهو على الثاني دعاء بالنضارة والحسن لحملة آثار النبي ﷺ، ونقلة أخباره، وبهذا يظهر شرف المحدثين على من سواهم، من أصحاب العلوم.
وأهل الفقه يذهبون بحديث معاوية رضي الله عنه **«من يرد الله به خيرًا يفقه في الدين»**، ولكن الفقه المراد، هو الفقه بكتاب الله وسُنَّة رسوله، وهذا لا يكون إلا بالرجوع إليهما ومعالجتهما، فيعود هذا الحديث في الحقيقة إلى معرفة الآثار النبوية.
فهما منزلتان:
الأولى: منزلة من اقتصر على الرواية والنقل، دون فقه عميق في حال ما يروي، فهؤلاء يصيبهم الدعاء بالنضرة، بدليل قوله في آخره: **«فرب مبلغ أوعى من سامع»**.
الثانية: ويبلغها الله من شاء من أهل المنزلة الأولى، فيرزقهم الفهم في حال ما يروى.
فائدة في ضبط «نضر»:
قال الرامهرمزي: قوله ﷺ: **«نَضَر الله امرأ»** مخفف، وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلا من ضبط منهم، والصواب التخفيف، ويحتمل معناه وجهين: أحدهما: يكون في معنى: ألبسه الله النضرة، وهي الحسن وخلوص اللون، فيكون تقديره: جمّله الله وزينه. والوجه الثاني: أن يكون في معنى: أوصله الله إلى نضرة الجنة، وهي نعمتها ونضارتها.. (المحدث الفاصل ١٦٦).

(١) في (م): الحسن، وهو تصحيف. (٢) في (ج): فكيف يقاتل.
(٣) الخبر في كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٢٧، وشرف أصحاب الحديث ٤٢، وأدب الإملاء للسمعاني ٨.
=

١٠ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، [يقول]: سمعت قُرَادًا أبا نوح يقول: سمعت شعبة يقول: كُلُّ عِلْمٍ ليس فيه ثنا أو(١) أخبرنا فَهُوَ خَلٌّ(٢) وَبَقْلٌ(٣).

= والإسناد للمتقدمين كالأصول للمتأخرين، قال الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص٢٣٤: «وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته، فإن كان مع ذلك حافظًا لحديثه، فهي أرفع درجات المحدثين، وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله، وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه على ما ذكرته في أول هذا الكتاب من علامات الصدق على الأصول، وإن كان المحدث غريبًا لا يقدر على إخراج أصوله فلا يكتب عنه إلا ما يحفظه إذا لم يخالف الثقات في حديثه، فإن حدث من حفظه بالمناكير التي لا يتابع عليها لم يؤخذ عنه، **وقد كان أبو عروبة** رحمه الله **يقول: الأصل سلاح**».

(١) في (م) (ط): ثنا وأخبرنا.

(٢) هاهنا حاشية في (م) صورتها: قال الشيخ الفقيه نصر: وسمعت من يقول في هذا: حل وبقل، بالحاء المهملة، وهو أشبه، الحل دهن السمسم، لا معنى له مع البقل. اهـ. (وانظر: تاج العروس ٢٨/ ٣٣٤، ففيه أن دهن السمسم يقال له: الحل والشيرج والسليط).

تنبيه: اختلط على الناسخ في (م) فأعاد الحاشية في المتن، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

قلت: الصواب: كما ثبت هنا بالخاء المعجمة، وهكذا رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٥١٧، والخطيب في الكفاية ٢٨٣، والسمعاني في أدب الإملاء ٧.

(٣) المراد أنَّ كل علم لا يُسند إلى صاحبه، أو يُتلقى بدون إسناد، فهو غير مقنع، ولا مشبع، كالخل والبقل.

أو يحمل هذا على التدليس، فقد اشتهر بُغْضُ شعبة له، وإنكاره على المدلسين، ولذا ذكر ابن حبان هذا الخبر في قسم: الثقات المدلسين، الذين لا يحتج إلا بما صرحوا فيه بالسماع، (المجروحين ١/ ٩٢)، ورواه ابن عدي في باب: التدليس أخو الكذب (الكامل ١/ ١٣٤).

هاهنا في (م) زيادة، وهي حاشية في الأصل ـ فيما يظهر ـ اختلطت على الناسخ فكتبها في المتن، صورتها: [قال أحمد البيهقي: أظنه عبد الله بن زياد، قال الشيخ: قال البيهقي: أظنه عبد الله بن زياد].

ثم بعده في الصفحة التي تليها: [الفقيه نصر: سمعت من يقول في هذا حل وبقل، بالحاء المهملة، وهو أشبه، الحل دهن السمسم، لا معنى له مع البقل].

١١ ـ[(١)] سمعت أبا زكريا العنبري، يقول: ثنا محمد بن[(٢)] إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال: كان أبي يحكي عن عبد الرحمٰن بن مهدي أَنَّهُ كان يقول: إذا رَوَيْنَا في الثَّوَابِ والعِقَابِ وفَضَائِلِ الأعْمَال تساهلنا في الأسانيد، وسَمَّحْنَا في الرجال، وإذا رَوَيْنَا في الحلال والحرام والأحكام تَشَدَّدنَا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال[(٣)].

---

(١) هذا الخبر سقط من (ج) وَ(م)، وتأخر في (ط) بعد الخبر التالي.

(٢) في الأصل: ابن أبي إسحاق، وهو تصحيف.

(٣) أخرجه المصنف في المستدرك ١/ ٤٩٠، معتذرًا عن إخراجه حديث عمران القطان مع أنَّ مسلمًا لم يخرج له؛ لأن حديثه في باب الاستغفار.

وكذلك اعتذر عن إخراجه حديث محمد بن كعب القرظي عن عمر بن عبد العزيز، وفيه: «فكيف لو رأيتني بعد ثلاث في قبري وقد انتزع النمل مقلتي» مع أن يرويه هشام بن زياد وهو متروك، ويتابعه محمد بن معاوية، كذَّبه الدارقطني.

فقال: لم أستجز خلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آدابًا. (المستدرك ٤/ ٢٧٠).

ورواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٩١، وقال: «ينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ، وذوي الإتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ».

ثم روى عن سفيان الثوري قال: «خُذُوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة، فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص».

قال مقيده: جمهور العلماء على أن الحديث الضعيف الذي ليس في إسناده متروك أو متهم، يُتَسَاهل بروايته في الفضائل، وفي الترغيب والترهيب.

وهو مذهب الثوري وابن عيينة وأبي زكريا العنبري كما جاء عنه: «الخبر إذا وَرَدَ لم يُحَرِّم حلالًا، ولم يُحِل حرامًا، ولم يُوجِب حُكْمًا، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص، وَجَبَ الإغماض عنه، والتساهل في رواته»، (الكفاية للخطيب البغدادي ١٦٣).

وذكر بعض أهل العلم أنَّ الجمهور اشترطوا لقبول الضعيف المروي في الفضائل شروطًا، منها:

١ ـ أن يكون الضعف غير شديد.

٢ ـ وأن يندرج تحت أصل معمول به من أصول الشريعة.

= ٣ ـ وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته؛ بل يعتقد الاحتياط، (تدريب الراوي للسيوطي ١/ ١٩٦، منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، ص٢٩١).

وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل ـ كما سيأتي رواية ذلك عنه ـ وصاحبه أبو داود السجستاني، لكنهما زادا بأنهما يخرجان الضعيف إذا انفرد بالباب، ويأخذان به؛ لأنه أقوى عندهما من رأي الرجال.

قال ابن منده في وصف سنن أبي داود: يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنَّه أقوى عنده من رأي الرجال. (مقدمة ابن الصلاح ٣٧).

وبهذا يُعَلَّل إخراج أحمد الضعيف في مسنده، وترى ذلك جليًّا في اختياراته، ونبه العلامة ابن القيم في (إعلام الموقعين ٢٩ ـ ٣٠) على أن المراد بالضعيف قسيم الصحيح، فيشمل عنده الحسن وما دونه، ذكر ذلك وهو يتكلم على الأصل الرابع، من أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

فشروط العمل بالضعيف في الأحكام عنده:

* أن يكون ضعفه محتملًا، فليس في إسناده متروك أو متهم.

* وأن ينفرد بالباب ولا مخالف له، وهو بعد ذلك يندرج تحت أصل عام.

فرع:

أنكر ابن حزم على أهل الحديث قولهم أحيانًا: «فلان يحتمل في الرقائق ولا يحتمل في الأحكام»، وقال: هذا باطل لأنه تقسيم فاسد لا برهان عليه؛ بل البرهان يبطله، وذلك أنه لا يخلو كل أحد في الأرض أن يكون فاسقًا أو غير فاسق، فإن كان غير فاسق كان عدلًا، ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة.

قال: ومن المحال أن يجوز قبول بعض خبره، ولا يجوز قبول سائره، إلا بنص من الله تعالى أو إجماع في التفريق بين ذلك، وإلا فهو تحكم بلا برهان، وقولٌ بلا علم، وذلك لا يحل. (الإحكام ١/ ١٣٣).

قلت: ويرد على ابن حزم بأن يقال: إن القسمة هكذا:

لا يخلو كل أحد بالنسبة لنا، إما أن يكون عدلًا ظهرت لنا عدالته، أو فاسقًا ظهر لنا فسقه، أو بين ذلك؛ أي: يكون مستورًا لم يظهر لنا فيه جرح ولا توثيق.

فالقسمة ثلاثية لا ثنائية، فمن كان عَدْلًا قَبِلْنَا حديثه، ومن كان فاسقًا رددنا حديثه، والذي بينهما متردد إلى أحدهما، ومن الإجحاف أن تُلحِقَه بالفاسق، ومن الورع أن لا تلحقه بالثقة، فاحتاط أهل الحديث ولم يقبلوه في الحلال والحرام، وتجوزوا في الترغيب والترهيب، لا من باب الإلزام بل من الورع والاحتياط، فلعله يكون محفوظًا. =

١٢ ـ سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه، يقول: سمعت الحسن بن سفيان، يقول: سمعت صالح بن حاتم بن وَرْدَان يقول: سمعت يزيد بن زُرَيع يقول: لكلِّ دينٍ فُرسان، وفرسان هذا الدين: أصحاب الأسانيد(١).

= ثم ينظر في حال من قيل فيه: «فلان يحتمل في الرقائق» تجده في الغالب ذاك الرجل المختلف فيه اختلافًا لا يجعلك تستطيع أن تُصَوِّبَ أحد الرأيين، ففيه توثيق، وفيه تليين، فقدموا جانب التليين في الأحكام تورعًا، وقدموا جانب التوثيق في الفضائل احتياطًا على الصفة التي قدمت.

واستقصاء هذا الباب ـ أعني: من قال فيه النقاد: يعتبر به ولا يحتج بحديثه ـ فيه طول، ومن أشهر من استعمل هذه العبارات أبو حاتم الرازي، وابنه في الجرح والتعديل، وقال في تقدمة الجرح والتعديل ص٦ في سياق الكلام على مراتب الرواة: «ومنهم الصدوق الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام».

وهذا كما رواه المصنف عن أحمد وابن مهدي، فهو مذهب حُذَّاق النقاد، وعليه جاء قول ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب أو غيره. (الجرح والتعديل ١/ ٤١).

ويقال لابن حزم: قد وجد من قُبِلَ حديثه في حالٍ دون حال، وهو قائلٌ بذلك في المدلسين، والمبتدعة، وفي الضعيف إذا توبع على حديثه، ونعلم من الثقات من رُدَّ من حديثه شيء لأنه وهم فيه، أو لأنه أخطأ في نقله، وإلا فما فائدة ذكر الشاذ في أنواع الحديث الضعيف.

(١) رواه ابن حبان في المجروحين ١/ ٢٧، وعَقَّب بقوله: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار، على التنعم في الديار والأوطان، في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار، والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يدخل مضل في السنن شيئًا يضل به، وإن فعل، فهم الذابون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين».

ثم ذكر نتفًا من جهودهم، وشيئًا من قصصهم.

ولك أن تطالع أخبارهم في السفر والترحال، كتاب (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي، وعما لاقوه في سبيل ذلك من مصاعب وأهوال، وإنفاق =

١٣ ـ[(١)] «سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري، [يقول]: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد السجزي النوفلي، [يقول]: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا رَوَيْنَا عن رسول الله ﷺ[(٢)] في الحلال والحرام والسُّنَن [والأحكام] تَشدَّدنا [في الأسانيد]، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يَضَعُ حُكْمًا ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد»[(٣)].

[قال أحمد البيهقي:

هكذا أخبرنا في هذا الكتاب، وأخبرنا في الأمالي قال: سمعت أبا زكرياء العنبري يقول: ثنا محمد بن إسحاق الحنظلي قال: كان أبي يحكي عن عبد الرحمٰن بن مهدي أنه كان يقول: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال وإذا روينا في الأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال.

ثم قال الحاكم: قد كنت أحكي هذه الحكاية بغير هذا الإسناد، لغيبة الكتاب عني، فمن سمعه مني فليرده إلى هذا الصواب.

قال أحمد: ولعله أراد حكايته عن ابن مهدي[(٤)] فأما حكاية أحمد فقد ذكرها أيضًا في كتاب مزكي الأخبار][(٥)].

= للأموال، في تلك الأحوال كتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الموسوم (بصفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل)، فإنَّه كتاب شحاذ للهمم، مجدد للعزائم، ناف للفتور، والله الموفق.

(١) تأخر هذا الخبر في بعض النسخ إلى ما بعد: قال الحاكم، وسيأتي التنبيه.

(٢) نقص السلام في (م).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية ١٣٤ من طريق المصنف.

(٤) الكلمة مطموسة في الأصل، لكن في هامشها كتب: ابن مهدي.

(٥) معنى هذا: أن حكاية أحمد بن حنبل وهم من الحاكم، ولذا لم نقف عليها إلا من طريقه.

❖ **قال الحاكم** رَحِمَهُ اللهُ[١]:

ولما استكفاني الأمير [الأجل أدام الله علوه] أبو علي محمد بن محمد بن إبراهيم[٢] لجمع «هذا» الكتاب، الذي يجمع بيان ما استدعاه، وجمعت منه بعون الله ثم بدولته العالية ما انتهى إليه علمي، وسمَّيْتُه: «كتاب الإكليل»، وكان الطريق إليه رواية ما نقل[٣] إلينا في كل فصل من فصوله بأسانيدها، اقتداءً بمن تقدمنا من أئمة الحديث، من إخراج الغَثِّ والسَّمِين في مُصَنَّفَاتهم[٤].

وهذه المَسَانيد التي صُنِّفَت في الإسلام على روايات الصحابة «رضوان الله عليهم أجمعين»، مُشْتملة على رواية المعدلين من الرواة، وغيرهم من المجروحين.

كمسند عبيد الله بن موسى (العبسي)[٥]، وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وهما أول من صنَّف المسند على تراجم الرجال في الإسلام[٦].

وبعدهما: أحمد بن حَنْبَل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبو[٧] خيثمة زهير بن حرب، وعبيد الله بن عمر القواريري[٨].

---

(١) الدعاء ليس في (م)، وكذا فيما يستقبل، فلا أنبه عليه. وفي (ج): الحاكم الفاضل.

(٢) كنيته واسمه ليس في (م).

(٣) في (م): وصل.

(٤) في (ج) وَ(م): ساق هنا الخبر السابق رقم ١٣، وبعده: قال الحاكم... والزيادة التي من (م) محلها هنا، ولما انتهى كلام أحمد البيهقي، قال: قال الحاكم: وهذه المسانيد..إلخ. وفي (ط): لم يذكر سبب التأليف بل فيه: قال الحاكم: وهذه..إلخ.

(٥) في (م): العنسي، وهو تصحيف. وسيأتي ذكره في النوع الخامس من الصحيح المختلف فيه.

(٦) نقله السيوطي في تدريب الراوي ٢/ ١٥٤.

(٧) في الأصل: أبي، غلط.

(٨) تواريخ هؤلاء الأعلام على النحو التالي:

- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، توفي سنة ٢١٣هـ، حديثه في الكتب الستة.

- سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، أبو داود، توفي سنة ٢٠٤هـ، =

= ومسنده مطبوع، وحديثه في البخاري تعليقًا ومسلم والسنن.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المروزي البغدادي، أبو عبد الله، توفي سنة ٢٤١هـ، وحديثه في الكتب الستة.
- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المروزي، أبو محمد، المعروف بابن راهويه، حديثه في الكتب الستة خلا ابن ماجه، توفي سنة ٢٣٨هـ.
- زهير بن حرب بن شداد النسائي، أبو خيثمة، نزيل بغداد، توفي سنة ٢٣٤هـ، أكثر عنه مسلم جدًّا، وحديثه في الكتب الستة خلا الترمذي.
- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، توفي سنة ٢٣٥هـ، وحديثه في الصحيحين وسنن أبي داود والنسائي.
وقد سبق هؤلاء من حيث مطلق الجمع والتأليف، كما قال السيوطي (في الألفية، الأبيات: ٤١ ـ ٤٥):

أَوَّلُ جامِعِ الحديثِ والأَثَرْ ... اِبْنُ شِهابٍ آمِرًا لَهُ عُمَرْ
وَأَوَّلُ الجَامِعِ لِلأَبْوَابِ ... جَمَاعَةٌ فِي العَصْرِ ذُو اقْتِرَابِ
كَابْنِ جُرَيْجٍ وَهُشَيْمٍ مَالِكِ ... وَمَعْمَرٍ وَوَلَدِ المُبَارَكِ
وَأَوَّلُ الجَامِعِ بِاقْتِصَارِ ... عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ البُخَارِي
وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ.............

واختلف في تحديد أولية من صنف على المسانيد: فأضافها الحاكم هنا لعبيد الله بن موسى العبسي المتوفى سنة ٢١٣هـ، ولعصريِّه سليمان بن داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وقد قيل: إنَّ مسند الطيالسي ليس من تصنيفه؛ بل هو من جمع بعض حفاظ خراسان، جمع فيه ما روى يونس بن حبيب خاصة عنه، وشذَّ عنه كثير منه. (تدريب الراوي ١/ ١٧٥).
وفي أثناء هذه الفترة جمع أبو يعلى الموصلي (ت ٢٠٧هـ) مسنده، وكذلك فعل محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ)، والحميدي من بعدهم (ت ٢١٩هـ).
وأما الأولية المقيدة بالبلدان: فقد قال ابن عدي (في الكامل ٧/ ٢٣٩): ليحيى الحماني (ت ٢٢٨هـ) مسند صالح يقال: إنَّه أول من صنف المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد (ت ٢٢٨هـ)، وأول من صنف المسند بمصر أسد السُّنَّة (أسد بن موسى، ت ٢١٢هـ)، وأسد قبلهما وأقدم وفاة. اهـ.
فهؤلاء جماعة تعاصروا، لا نستطيع أن نجزم بأسبقية واحد منهم، وعلى الجازم أن يثبت ذلك، لكنهم قد سُبِقُوا من حيث مطلق التأليف والجمع على الأبواب، والتراجم المفردة، وعلى طريق الموطآت، كما قدمنا ذلك.

ثم كثرت المسانيد المخرجة على تراجم الرجال، كلها غير مميزة بين الصحيح والسقيم[١].

وأَوَّلُ من صَنَّفَ الصحيحَ:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (الجعفي) البخاري[٢] ثم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري[٣].

---

(١) سيأتي تعريف المسند عن المؤلف، والتصنيف على المسند إحدى أشهر طريقتين للمحدثين في التدوين، والأخرى هي الترتيب على الأبواب، وبين الطريقتين فروق سيذكرها المصنف قريبًا، وثمة أنواع من التصنيف تتفرع عن هذين النوعين. (طالع مقدمة ابن الصلاح ٢٥٣).

(٢) في (م): البخاري الجعفي.

(٣) هذه مسألة اختُلِفَ فيها، أما الصحيح المجرد فَقَطع بعضهم أنَّ البخاري أول من فعل ذلك، وردُّوا على الحافظ مغلطاي اعتراضه أنَّ فيه موقوفات ومقطوعات، بأنها في حكم التراجم للأبواب، وهذه لا بدَّ منها في تمييز الكتاب.
أما جمع الصحيح المطلق، فبعض العلماء يمنح قصب السبق في ذلك لمالك بن أنس رحمه الله في موطئه، والجمهور أنه البخاري.
قال الحافظ (في هدي الساري ١٢): «استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك، مع اشتراكهما في اشتراط الصحة، والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاري أكثر حديثًا لا يلزم منه أفضلية الصحة، والجواب عن ذلك: أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحًا، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل كتابه».
قلت: الاحتجاج بالمراسيل كان مذهب الحجازيين حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، فلذلك يخرِّجها مالك، والمنقطعات والبلاغات في حكم المرسل، فتقديم البخاري على الموطإ من هذه الحيثية، راجع إلى تحديدهما لماهية الصحيح، وهذا لا يقتضي أن البخاري هو أول من ألف الصحيح، لا سيما أنه قد جاء عن مالك أنه لم يرو في الموطإ إلا عن ثقة عنده.
نعم البخاري أول من ألَّفَ على الصحيح المتعارف عليه عند الجمهور، ومالك سنَّ للناس أن يقتصروا في مصنفاتهم على الصحيح.
ولذا قال الحافظ (في النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٧٨): أول من صنَّف الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح الكتب المصنَّفَة في هذا =

وإِنَّمَا صنَّفَاه على الأبواب لا التراجم.

والفرق بين الأبواب والتراجم:

أنَّ التَّرَاجِم شرطها أن يقولَ المصنف: ذِكْرُ ما رُوِيَ عن أبي بكر الصديق[١] رضي الله عنه عن رسول الله[٢] ﷺ، ثم يُتَرْجِم على هذا المسند، فيقول: ذِكر ما رَوَى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر «الصديق» رضي الله عنه[٣] فحينئذٍ يلزمُهُ أن يُخَرِّج كل ما رُوي عن قيس[٤] عن أبي بكر، صحيحًا كان أو سقيمًا.

فأمَّا مُصَنِّف الأبواب فإنَّه يقول: ذِكرُ ما صحَّ وثبت عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة أو الصلاة أو غير ذلك من العبادات[٥].



ولعل قائلًا[٦] يقول: وما الغرض في تخريج ما لا يصح سنده، و[(لا)] تُعدَّل رواته؟[٧].

= الفن من أهل عصره، فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف، وأمَّا أوَّل من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث، الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف، فأول من جمعه البخاري ثم مسلم، كما جزم ابن الصلاح».

(١) ليست في (م).
(٢) في (م) (ط): عن النبي.
(٣) الدعاء ليس في (م).
(٤) في (ط): روى قيس عن أبي بكر.
(٥) ليس كل من صنف على الأبواب التزم الصحة، ففي كتب السنن الصحيح والضعيف والحسن، (انظر: وصف الطريقتين اللتين يصنف عليها الحديث، في كتاب الجامع للخطيب ٢/ ٢٨٤).
لكن يحمل كلام الحاكم هنا على أنه أراد ملتزم الصحة؛ كالبخاري ومسلم، بدليل أنه ذكرهما آنفًا، والله أعلم.
(٦) في (م): فلانًا.
(٧) من مُسَلَّمات هذا الفن، أن الحديث ينقسم إلى مقبول ومردود، فالأول الصحيح، والحسن مندرج فيه - والحاكم لا يفرق بينهما - والثاني الضعيف، وهو متفاوت، فمنه ما ضعفه مُحتمل، ومنه ما لا يُلْتفت إليه، وشرُّه الموضوع.
وقد نقلنا قريبًا عن بعض العلماء حصول الغنية والكفاية بما صحَّ من السُّنَّة، وقصدهم بما يحصل به الاكتفاء تأصيل الأصول والقواعد، وأمهات الأبواب، لكن قد يرد في =

= تضاعيف هذه الأبواب وجزئياتها ما لم يجمع على صحته، ويضعفه بعض العلماء.
فمثلًا: لو أخذنا باب الوضوء، لوجدنا الأحاديث الصحيحة قد كفت المؤمن شرح كيفيَّتِه، وبيان فرائضه وواجباته، ولكنْ قد يَرِدُ ما يُضعف في بعض السنن، وينفرد بتلك المسألة؛ كالبسملة في أول الوضوء، وتخليل اللحية والأصابع، ومن ضعَّفَها فليس لأجل أنَّ رواتها متهمون أو متروكون؛ بل لأمر آخر من جهالة حال، أو غفلة، أو سوء حفظ، فهذا هو الضعيف الذي يخرَّج ليستفاد منه، وعليه اتجه جواب الحاكم.
أمَّا ما كان ضعفه لأجل اتهام أو فسق أو نحو ذلك، كحديث: «لا تفعلي يا حميراء، فإنَّه يورث البرص»، أو كحديث «مسح الرقبة في الوضوء»، أو عُلِمَ بطلانه كحديث «الوضوء بالنبيذ ليلة الجن»، فهذا إنْ خرج فلبيان أنه لا يصلح للاعتبار، فضلًا عن الاحتجاج.
وعليه فيمكن أن نقسم الضعيف إلى نوعين:
١ ـ ما ضُعِّفَ لسوء حفظ راويه، أو لإرسال، أو تدليس، أو جهالة، أو غفلة.
٢ ـ ما كان في إسناده متهم، أو فاسق معروف بذلك، أو كان منكرًا، ويلحق به الشاذ إذا تحقق شذوذه، ويلحق به أيضًا ما يقطع ببطلانه مرفوعًا، كأن يكون قولًا لأحد فيرفعه سيئ الحفظ.
فالنوع الأول ضعفه محتمل، والثاني يقابله، وقد أشار العلماء إلى هذا الفرق بين نوعي الضعيف، ولم يساووا بينهما، قال السيوطي (في ألفية الحديث: الأبيات ٧٨ ـ ٨١):

.... كما يرقى إلى الحسن الذي قد وُسِمَا
ضعفًا لسوء الحفظ أو إرسال أو تدليسٍ أو جهلة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى، وما كان لفسقٍ أو يُرَى متهما
يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربَّما يَصِيرُ كالذي بُدِي

وفي البيت الأخير مناقشة، ليس هذا موضعها.
فالحاصل: أن الذي يروى من نوعي الضعيف الأول، والثاني لا يروَ إلا مقرونًا ببيان ضعفه، ولا بأس أن تنقى منه الكتب والمصنفات، ويفرد مستقلًّا.
أما النوع الأول فلا يحسن فصله وإخراجه من مكانه الذي أودعه فيه مؤلفه، إلى كتاب آخر يوسم بضعيف كتاب كذا؛ لأن المتبادر من لفظ الضعيف عدم صلاحيته مطلقًا، والنفوس بطبعها تميل إلى الصحيح، وتنفر من الضعيف.
ومع ذلك فقد أتى هذا الفصل على الفوائد المرجوة من إخراج الضعيف، التي سيُشِير =

والجواب عن ذلك من أوجه:

منها(١): أنَّ الجرح والتعديل مختلف(٢) فيهما، وربما عدَّلَ إمامٌ وجرَّحَ غيره(٣).

وكذلك الإرسال مختلفٌ فيه، فمن الأئمة من رأى الحجة(٤) بها ومنهم من أبطلها.

والأصل فيه:

الاقتداء بالأئمَّة المَاضين ﷺ أجمعين(٥) كانوا يحدِّثون عن الثقات وغيرهم، فإذا سُئلُوا [٢ص/أ] عنهم بيَّنُوا أحوالهم.

= المصنف إلى بعضها، ولأجل ذلك لم يفرد أصحاب هذه الكتب الصحيح في كتاب والضعيف في آخر، وهم كانوا على ذلك أقدر، وبه أجدر، ولكنهم كانوا أبعد نظرًا، وأوسع أفقًا.

ولعل مستحسن هذا الفصل، لا يرى جدوى من إخراج الضعيف، ويظن أن المحدثين قد فاتتهم تنقية كتبهم منه، وليس هذا بصحيح؛ بل المتأمل لكتبهم يلاحظ أنهم ينبهون على شديد الوهن، الذي يصدق أن ندخله في النوع الثاني من أنواع الضعيف، ولا أدل على ذلك من اختلافهم في حجية ما سكت عنه أبو داود، وصلاحيته.

(١) بدلها في (ط): وهي.

(٢) في (ط): يُختلف. ومثله في الموضع الآتي.

(٣) هذا هو السبب الأول الذي لأجله أخرج الأئمة الضعيف في كتبهم، فالجرح والتعديل أمران اجتهاديان، تختلف فيهما أنظار المجتهدين؛ بل ربما اختلف فيهما نظر المجتهد الواحد، كما في الروايات المأثورة عن ابن معين، ومن يضعفه أبو حاتم فقد يمشيه أحمد، ومن ترك حديثه القطان قد يروي عنه ابن مهدي، وهكذا، فللأمانة العلمية يخرج المصنفون في كتبهم أحاديث هؤلاء.

ومثال هؤلاء: شريك القاضي، وابني عقيل وعجلان، والدراوردي، ونحوهم ممن اختلف فيهم النقاد؛ بل اختُلِف في أشد منهم: الواقدي، فبعضهم ضعَّفَه إلى أن اتهمه، وبعضهم قواه إلى أن وصفه بشيخ الإسلام، ولبعض المتأخرين مؤلَّف خاص في تقوية شأنه.

وبهذا يعتذر عن الشيخين صاحبي الصحيح في إخراجهما حديث جماعة طعن فيهم.

(٤) في (م): الاحتجاج.

(٥) الترضي ليس في (م) وكذا في الموضعين الآتيين.

وهذا مالك بن أنس إمام أهل الحجاز بلا مُدَافعة، روى عن عبد الكريم أبي أُمَيَّة البصري(١)، وغيره ممن تكلموا فيهم.

ثم أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه وهو الإمام(٢) لأهل الحجاز بعد مالك، روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي(٣)،

---

(١) عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم البصري، نزيل مكة، تركه الأسدان يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي، (الأسدان: إشارة إلى قول يزيد بن هارون: وقعت بين أسدين؛ عبد الرحمٰن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان، المجروحين لابن حبان ١/ ٥٤) وقال أحمد: شبه متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وقد اعتذر أبو عمر بن عبد البر عن مالك في الرواية عنه فقال: لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به (يعني: في الأحكام) وكان مؤدب كُتاب، حسن السمت، غرَّ مالكًا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته، هو أيضًا مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالكًا عنه حكمًا بل ترغيبًا وفضلًا. (من الميزان ٢/٦٤٦).

وفيه عن أبي الفتح اليعمري قال: لم يخرج عنه مالك إلا الثابت من غير طريقه: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)، و(وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) وقد اعتذر لما تبين أمره، وقال: غرَّني بكثرة بكائه في المسجد. اهـ.

قلت: المعروف عن مالك التوقي في الرجال، فهو لم يرو في الموطإ إلا عن ثقة عنده، كما جاء ذلك عنه، فإن وُجِدَ في الموطإ من روى عنه من الضعفاء فلِعلَّةٍ ما، كما في عبد الكريم بن أبي أمية، ولكن قول الحاكم هنا يشعر أنه يروي في كتابه عن الضعفاء جريًا على سُنَّة الأكثرين من العلماء، وفيه تأمل، قال بشر بن عمر الزهراني (ت ٢٠٧هـ) سألت مالكًا عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته. (الكامل لابن عدي ١/ ٩١).

(٢) في (م): إمامٌ.

(٣) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، متروك الحديث، كذَّبه القطان، وقال أحمد: تركوا حديثه قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وتركه ابن المبارك والنسائي والدارقطني، وكذبه ابن معين والمديني.

ولم يجهل الشافعي أنه كان قدريًا، قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: كان قدريًا، قال ابن حيويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان يقول: =

وأبي داود سليمان بن عمرو النَّخَعِي[1] وغيرهما من المجروحين.

وهذا أبو حنيفة إمام أهل الكوفة، روى عن جابر بن يزيد الجعفي[2]،

= لأن يخر من السماء أو قال: من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. (الكامل ١/ ٢١٩).

قلت: أما كذبه فبعيد، وقد كان الشافعي عَلِم باتهامهم إياه فكان يورِّيه بقوله: حدثني من لا أتهم، قال الربيع: كان الشافعي إذا قال: حدثنا من لا أتهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى.

قال ابن عُقْدَة (أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ) لأبي أحمد بن عدي: نظرتُ في حديث ابن أبي يحيى كثيرًا، وليس هو بمنكر الحديث، قال أبو أحمد: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضًا في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكرًا إلا عن شيوخ يُحْتَملون، وقد حدَّث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور، ومندل، وأبو أيوب، يحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار (الكامل ١/ ٢٢٠).

قال مقيده: ما في هؤلاء الذين سمَّاهم من أُثِرَ عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، حتى الثوري على جلالته قال بُنْدَار: ضرب ابن مهدي على نيف وثمانين شيخًا حدث عنهم الثوري. (الميزان ١/ ٣٨١).

وقد روى عنه ابن جريج بصيغة تشعر بعدم رضاه عنه، فقال: إبراهيم بن محمد ابن أبي عطاء، دلَّسَه ليخفى، والراجح في أمره أنه يعتبر به ولا يحتج به، وقد أطال ابن عدي ترجمته جدًّا وفصل فيه، ومشاه في آخر أمره، ومن العجيب أن مالكًا روى عنه، ذكر ذلك الذهبي في الميزان (١/ ٦٤٧)، والله أعلم.

(١) سليمان بن عمرو النخعي، أجمعوا على كذبه، مع أنه كان عابدًا ناسكًا، قال المصنف: لست أشك في وضعه الحديث على تقشفه وكثرة عبادته. (الميزان ٢/ ٢١٨).

قال ابن حجر: الكلام فيه لا يحصر، فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ـ ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة ـ فوق الثلاثين نفسًا. (لسان الميزان ٣/ ٩٩).

ولم أجد للشافعي رواية عنه في ما بين يدي من كتب التراجم.

(٢) جابر بن يزيد الجعفي من علماء الشيعة، روى عنه شعبة مع تشدده في الرجال، وقال: صدوق، وعاب تدليسه فحسب، وقد اتهم بالكذب، وتركه الأسدان ابن مهدي والقطان، وقال النسائي: متروك، وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه ولا كرامة، مات سنة ١٦٧هـ.

وأبي العطوف الجرَّاح بن المنهال الجزري[١]، وغيرهما من المجروحين.

ثم بعده أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وأبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، حدثا جميعًا عن الحسن بن عمارة[٢]، وعبد الله بن المحرر[٣]، وغيرهما من المجروحين.

وكذلك مَنْ بَعْدَهما [«مِنْ»] أئمَّةِ المسلمين، قَرْنًا بعد قَرْنٍ، وعصرًا بعد عَصْرٍ، إلى عصرنا هذا، لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين.

وللأَئِمَّةِ ﭬ في ذلك غَرَضٌ ظَاهِر، وهو:

أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح[٤].

---

(١) الجرَّاح بن منهال الجزري، كانت فيه غفلة، قال صاحبا الصحيح: منكر الحديث. (الميزان ١/ ٣٩٠، وهذا مما اتفق البخاري ومسلم عليه في الجرح) وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وبين النسائي والدارقطني توافق كبير في عبارات الجرح والتعديل، والعجب أن بعضهم يُصَنِّف النسائي من المتشددين في جرح الرجال، والدارقطني من المتساهلين.

نكتة: ولد الدارقطني بعد وفاة النسائي بثلاث سنين؛ أي: سنة ٣٠٦هـ.

(٢) الحسن بن عمارة الكوفي، قال شعبة: يكذب، وقال أحمد وأبو حاتم ومسلم والدارقطني: متروك، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وكان قاضيًا على بغداد، ومن كبار فقهائها، مات سنة ١٥٣هـ (الميزان ١/ ٥١٥).

(٣) انظر: رقم ٦٠. وفي (م): بن المحرز، وهو تصحيف. وفي (ط): بن محرر.

(٤) من أسباب كتابة الحديث الضعيف أن يعرف مخرجه، وصاحبه، فإذا سرقه منه أحد فرواه بإسناد آخر، أو بدَّل ضعيفًا بقوي ينتبه له، ويعلم الصواب، فلا يعتد بما سواه، وبذلك دفع ابن معين اعتراض أحمد بن حنبل عليه في كتابة أحاديث أبان، كما سَيخرجه المصنف.

وقال سفيان الثوري: إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتب لأعرفه، (الجامع للخطيب ٢/ ١٩٣).

وفي لفظ: . . . أسمع من الرجل الحديث أتخذه دينًا، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف فيه، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته، (الكامل لابن عدي ١/ ٨٢).

=

١٤ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا، ما عقلناه(١).

= * ومن الأسباب أيضًا: ما أشرنا إليه سابقًا من كونه أحب إلى بعضهم من رأي الرجال، وأنهم يرون العمل به في الرقاق، وبعضهم عمم في غير الرقاق، بشروطهم في ذلك.

* وسبب آخر للاعتبار به، والاستشهاد، أشار إلى ذلك النووي في (شرح مسلم ١/ ١٤٠).

قال أحمد بن حنبل: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضًا. (الجامع ٢/ ١٩٣).

* ولأن أحاديث الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فسيئ الحفظ قد يضبط أحيانًا، ويؤدي على الوجه، والخطأ ليس حكمًا لازمًا له في كل مرة، فهم يكتبونها ليميزوا بعض ذلك من بعض، وهو على النقاد سهل ويسير.

وبهذا احتج سفيان الثوري على المعترض، لما نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه. (شرح النووي على مسلم ١/ ٢٤٠)، وهذا ما تراه في قول بعض النقاد: يعتبر به.

* وسبب آخر، فقد يكتبون الضعيف للاستدلال لأهل المذاهب، كما فعل الدارقطني في سننه، فإنَّه قصد كتابة ما يستدل به لأصحاب المذاهب.

فتلك هي أسباب كتابة الحديث الضعيف، وهي ملخصة كما يلي:

١ ـ اختلاف النقاد في حال الرواة، وفق مقتضيات اجتهادهم.

٢ ـ اختلافهم في أفراد من أنواع الحديث الضعيف: كالمرسل، والصحيح: كالشاذ.

٣ ـ معرفة مخرجه، وصاحبه، ومن سرقه فركب له إسنادًا آخر.

٤ ـ كونه أحب إلى بعضهم من رأي الرجال.

٥ ـ للاستشهاد والاعتبار، والتقوية.

٦ ـ لتمييز صحيح حديث المضعَّف من زيفه.

٧ ـ للاستدلال لأهل المذاهب.

(١) رواه الخطيب في الجامع ١٦٣٩ من طريق المصنف وغيره، وذكره في الإرشاد ٢/ ٥٩٥، وتهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٣، وفي رواية غير الدوري: خمسين وجهًا، (سير أعلام النبلاء ١١/ ٧١).

وهذا هو طريق معرفة علل الحديث، فالحديث إذا جمعت طرقه ظهرت علته، ولعلي بن المديني القدح المعلى في معرفة العلل، ومن بعده الدارقطني، وكتابه في =

١٥ ـ [و]أخبرني أبو عمران موسى بن سعيد الحنظلي الحافظ بهمذان[١] ثنا أحمد[٢] بن إسحاق القاضي بالدينور، قال: سمعت أبا بكر الأثرم يقول: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين (رحمهما الله) بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه، فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك[٣] فأقول له: كذبت[٤] إنما هي معمر عن أبان لا عن ثابت[٥].

= العلل يعد من عجائب ما صنف في هذا الباب. ومن المصنفات المختصرة في العلل: كتاب العلل لابن أبي حاتم، وهو نافع في هذا الباب.

(١) في (م): الحنظلي الهمذاني، ثنا.. وهذا الحافظ ثقة جليل، مترجم في الإرشاد للخليلي ٢/ ٦٥٩، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٠٥.

(٢) في (م): محمد، وهو تصحيف.

(٣) ليست في (م) (ط).

(٤) في (م): دريت.

(٥) رواه الخطيب في الجامع ٢/ ١٩٢، من طريق المصنف، وهو في تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٦، وقد تصحف فيه «ثابتًا» إلى «ثانيًا».

وأبان هو: ابن أبي عياش متروك.

وقد أثمر منهج ابن معين هذا فكان من أعلم الناس بالأحاديث المغلوطة، التي تركب لها أسانيد ثابتة.

جاء في (تهذيب الكمال ٣١/ ٥٥٥، وتهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٥) عن أبي سعيد الحداد: إنا لنذهب إلى المحدث فننظر في كتبه، فلا نرى فيها إلا كل حديث صحيح، حتى يجيء أبو زكريا فأول شيء يقع في يده الخطأ، ولولا أنه عرفناه لم نعرفه.

فلما بلغ ذلك ابن الرومي قال: لقد نفعنا الله به لقد كنا في مجلس لبعض أصحابنا، فقلت له: يا أبا زكريا ما نفيدك حديثًا؟ وفينا يومئذ علي وأحمد، فقال: وما هو؟ فقلت: حديث كذا وكذا، فقال: هذا غلط، فكان كما قال، قال ابن الرومي: وكنت =

١٦ ـ **أخبرنا**[١] دعلج بن أحمد، ببغداد[٢]، ثنا أحمد بن علي الأبار، قال: قال يحيى بن معين: كتبنا عن الكذابين، وسجَّرنا[٣] به التنور، وأخرجنا به خبزًا نضيجًا[٤].

❖ **قال الحاكم** رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأهل الحجاز والعراق والشام[٥] يشهدون لأهل خراسان بالتقدم في معرفة الصحيح، لسبق الإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين [مسلم] النيسابوري [رحمهما الله] إليه[٦]، وتفردهما بهذا النوع من العلم، جزاهما الله عن الإسلام خيرًا.

= عند أحمد فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ، فقال: عليك بأبي زكريا فإنه يعرف الخطأ.

ولأجل هذه المعرفة كان أحمد يقول: السماع مع يحيى شفاء لما في الصدور.

وهكذا كان أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ يفعل، قال محمد بن رافع: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر وهو يكتبه، قلت: يا أبا عبد الله، أنت تنهانا عن جابر وتكتبه؟ قال: نعرفه. (الجامع ٢/ ١٩٢).

وكذلك كان يفعل علي بن المديني، قال أبو غسان الكوفي: جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث إسحاق بن أبي فروة من حديث عبد السلام بن حرب، فقلت: ما تصنع بكتاب هذا؟ فقال: نعرفها لا تقلب علينا. (الجامع للخطيب البغدادي ٢/ ١٩٢).

(١) في (م) (ط): ثنا.

(٢) في (م) (ط): ببغداذ.

(٣) في (م): شجرنا.

(٤) رواه الخطيب في تاريخ بغداد ١٤/ ١٨٩، من طريق المصنف، وعن الخطيب ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٤٠٣، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/ ٢٥، بإسناديه إلى الحاكم. وانظر: سير أعلام النبلاء ١١/ ٨٤، شرح علل الترمذي ١/ ٣٨٣، تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٦.

(٥) في (م): والشام والعراق.

(٦) ليست في (م) (ط).

وقد صنفت [(أنا)] على كتـ كل [«واحد»] منهما كتابًا، وعرَّفت شرط كل منهما في الصحيح والسقيم، اتفقا عليه واختلفا فيه(١)، وأنا مبين من ذلك ما فيه [٢ص/ب] البُلغة (إن شاء الله تعالى)(٢).



(١) في غير الأصل وَ(م): مما اتفقنا عليه واختلفنا فيه.
(٢) ليس في (م): تعالى.

ذكر معرفة أنواع الصحيح

قال[١] الحاكم رَحِمَهُ اللهُ:

والصحيح من الحديث منقسم[٢] على عشرة أقسام، خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها[٣] مختلف فيها[٤].

[قال]:

---

(١) في (ج): قال أبو عبد الله.

(٢) في الأصل: منقسمة. وليست الكلمة في (م).
وهذه الأقسام العشرة قد نقلها الزركشي في النكت على ابن الصلاح ١/ ١٢٥.

(٣) ليست في (م).

(٤) مما ينبغي معرفته عن الإمام الحاكم أنه يقسم الحديث إلى قسمين، صحيح وضعيف، فالصحيح درجات وأنواع، والضعيف دركات وأقسام كذلك.
ومما يدل على أن الحسن عنده مندرج في الصحيح جمعه بينهما، فقد روى في المستدرك ١/ ١٦١ حديثًا ثم قال: «هذا حديث حسن صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».
وقد استخدم الحسن بمعنى الغريب، من ذلك: أنه روى في المستدرك ٣/ ١٦١، حديث أحمد بن حنبل عن تليد بن سليمان، ثنا أبو الجحاف، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: نظر النبي ﷺ إلى علي وفاطمة والحسن والحسين، فقال: **«أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم»** ثم قال: هذا حديث حسن من حديث أبي عبد الله أحمد بن حنبل، عن تليد بن سليمان فإني لم أجد له رواية غيرها، فهذا يشعر أنه أراد بالحسن الغرابة.
وقد جمع بينهما في حديث **«اللَّهُمَّ اجعل أوسع رزقك علي عند كبر سني وانقطاع عمري»** وقال (في المستدرك ١/ ٧٢٦): هذا حديث حسن الإسناد والمتن، غريب في الدعاء، مستحب للمشايخ إلا أن عيسى بن ميمون لم يحتج به الشيخان.
وهذا مستخدم عند المتقدمين، فعن أمية بن خالد قال: قلت لشعبة: تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ـ وقد كان حسن الحديث ـ فقال: من حسنها فررت، يعني: أنها منكرة.
وقال النخعي: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده، قال السمعاني: عنى بالأحسن الغريب. (تدريب الراوي ١/ ١٧٧).

فالقسم الأول من المتفق عليها

اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح

ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول(١) ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه [(عنه)](٢) التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه (من) أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة(٣) [(ثقات)] من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة في روايته.

فهذه الدرجة الأولى من الصحيح(٤).

---

(١) في (م): النبي. وقد نقص السلام كعادته في غالب ما يقع له.

(٢) في (ط): عن. وكذا في الموضع الآتي.

(٣) في أصل (م): رواية، وكتب في الهامش: صوابه: رواة.

(٤) مفاد كلام الحاكم أنَّ شرط الشيخين إخراج حديث الصحابي المشهور بالرواية عن النبي ﷺ، وله راويان من التابعين على الأقل، وللتابعي الراوي عنه راويان على الأقل، وهكذا إلى شيخ البخاري ومسلم، فيكون حافظًا مشهورًا، وعد المروي بهذه الطريقة ـ وهو قليل بالنسبة لغيره ـ أعلى أنواع الصحيح.

وكثيرًا ما يعلل الحاكم عدم إخراج الشيخين لحديث ما، بأنهما لم يجدا للصحابي إلا راوٍ واحد، كما سيأتي قريبًا كلامه على حديث عروة بن مضرس.

وعن الحاكم، أخذ ذلك البيهقي، فقال (في السنن الكبير ٤/ ١٠٥): «عادتهما ـ يعني: الشيخين ـ في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راوٍ واحد، لم يخرجا حديثه في الصحيحين».

وقول الحاكم نقله الزركشي في النكت ١/ ٢٥٨، ثم قال: «ووافقه صاحبه البيهقي، فإنه قال في السنن في عقوبة كاتم ماله عن الزكاة (٤/ ١٠٥): لم يخرج الشيخان بهز بن حكيم عن أبيه عن جده جريًا على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا =

= لم يكن له إلا راوٍ واحد لم يخرجا حديثه في الصحيح، ومعاوية بن حيدة القشيري لم يثبت عندهما رواية ثقة عنه غير ابنه، فلم يخرجا حديثه في الصحيح».

ونقل السخاوي في (فتح المغيث ١/ ٤٧): أن الحاكم عاد فاستثنى الصحابي من هذا الشرط.

ولعل مستنده قول الحاكم (في المستدرك ١/ ٢٣): «قد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطهما جميعًا، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي عن النبي ﷺ: يذهب الصالحون، واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ: مَن استعملناه على عمل، وليس لهما راوٍ غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر عن أبيه».

(وانظر في المستدرك المواضع التالية: ١/ ١٩، ٢٥، ٣٤) ففيها ما يفيد ذلك.

ولكنك تجده في مواضع أخرى يعلل عدم إخراجهما حديثًا ما بأن صحابيه ليس له راوٍ إلا فلان من التابعين كما سيأتي في القسم اللاحق..

قال الزركشي (في النكت ١/ ٢٦١): «وقد رد على الحاكم الأئمة في ذلك»، فذكر منهم: عبد الغني بن سعيد، وابن دقيق العيد، والحازمي، وابن طاهر، وابن الجوزي.

ثم إن الحازمي نقل كلام الحاكم هذا بتصرف يسير، وفهم منه أن الحاكم يريد بذلك نفي الغرائب عن الصحيحين، فنقض عليه بغرائب الصحيحين.

قال الحافظ (في النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٤٠): «والظاهر أنه لم يرد ذلك، إنما أراد كل راوٍ في الكتابين من الصحابة، فمن بعدهم، يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه.

إلا أن قوله في آخر الكلام: «ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة»، إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه، فيقوى اعتراض الحازمي، وإن أراد تشبيهها بها في الاتصال والمشافهة فقد ينتقض عليه بالإجازة، والحاكم قائل بصحتها، أظنه إنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال».

قلت: قوله: «ثم يرويه عنه؛ أي: الصحابي التابعي المشهور» يعين ما استظهره الحافظ، ويبدو أن الحافظ خلط بين كلام الحاكم على شرطِ الشيخين، وكلامه على شرط الصحيح المطلق، فإنَّ العبارة الأخيرة وهي قوله: «ثم يتداوله أهل الحديث =

= كالشهادة على الشهادة» لم يقلها الحاكم في شرط الشيخين، وذكر الحافظ أنه نقلها من كتابنا هذا، وهو ذهول فالعبارة في (معرفة علوم الحديث ح١٠٩) ختم بها حد الصحيح المطلق، قال الحاكم: «وصفة الحديث الصحيح أنْ يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة».

وعبارته هذه قد تفيد ما فهم الحازمي، بمعنى: أن الصحيح لا يكون غريبًا، فيكون هذا مذهب خاص بالحاكم في حد الصحيح.

قال: «وقد نقضه عليه من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم ابن حبان فإنه قال: وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى كل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد، فمن رد خبر الواحد فقد رد السُّنَّة كلها».

قلت: قد صرح الحاكم في موضع آخر عن شرط الشيخين فقال (في سؤالات السجزي، ص٢٠٩): «من شرط البخاري في الصحيح أن الحديث لا يشتهر عنده إلا بثقتين يتفقان على روايته».

فهذا يؤيد ما ذكره الحازمي من أنه أراد نفي الغرائب، يزيد هذا وضوحًا جوابه على سؤال السجزي (ص٢٢٣ ـ ٢٢٤): لِمَ أخرجَ البخاري ومسلم في كتابيهما عن حميد الطويل عن أنس، ولم يخرجا عن يزيد الرقاشي عن أنس؟

فقال: «لأن حميدًا الطويل روى عن أنس أشياء يرويها غيره، أما الرقاشي يروي عن أنس أشياء لا يرويها غيره»، فالله أعلم.

وأما ما ذكره الحاكم من شرطهما في الصحابة:

فينتقض بالوحدان المخرجين في الكتابين، وقد ألف الإمام مسلم في الوحدان جزءًا، وعرف الوحدان في أول الجزء: بأنه من روى شيئًا عن النبي ﷺ ثم تفرد بالرواية عنه تابعي مشهور لم يشاركه أحد في الرواية عنه..

وقد ذكر بعض وحدان الصحيحين الدارقطني في الإلزامات، وابن التركماني (في الجوهر النقي، متعقبًا البيهقي ٤/ ١٠٥)، والنووي في (شرح مسلم ١/ ١٤٠).

وقال الذهبي (في السير ١٢/ ٥٧٨): «فصل» فذكر جماعة من الوحدان، ممن أخرجا لهم، ثم قال: «ذكرنا هؤلاء نقضًا لما ادعاه الحاكم من أن الشيخين ما خرجا إلا لمن روى عنه اثنان فصاعدًا».

= وأما اشتراط ذلك في التابعي فمن دونه:
فتحصيل حاصل، إذ إن من شرط عدالة الراوي انتفاء الجهالة عنه، وهذا لا يتم ـ على الأرجح ـ إلا برواية ثقتين فأكثر عن ذلك الرجل.
على أنهما قد خرجا لمن تفرد بالرواية عنه رجل واحد من أصحاب الطبقة، قال أبو العباس القرطبي (شرح مسلم له ١/٩٨): «إن أبا أحمد بن عدي ذكر شيوخ البخاري، وذكر فيهم أقوامًا لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، وسماهم عينًا عينًا، وقال: لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، وليسوا بمعروفين، فلولا التطويل لنقلنا عنه ما قاله».
قلت: كلام ابن عدي هذا في كتابه (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في الجامع الصحيح) ومجموع من ذكر أنهم لا يعرفون سبعة، وهم:
١ ـ أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي، ص٧٩ ـ ٨٠.
٢ ـ أحمد بن محمد المروزي، ص٨٦.
٣ ـ إسحاق بن أبي عيسى، ص٩٥ ـ ٩٦.
٤ ـ سعيد بن مروان، ص١٣٣.
٥ ـ سعيد بن النضر، ص١٣٣ ـ ١٣٤.
٦ ـ علي بن إبراهيم، ص١٥٧.
٧ ـ ويحيى بن سلمة، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.
ونوزع في كثير من هؤلاء فقد عرفهم غيره، وليس في هذا الكتاب قوله: لم يروِ عنهم إلا واحد، فإن كان النقل من مصدر آخر وإلا فقد وهم أبو العباس في نقله.
وقد قيل في جماعة سواهم من رجال الصحيحين: لم يرو عنه إلا واحد.
منهم:
١ ـ عبد الرحمٰن بن نمر اليحصبي، تفرد عنه الوليد بن مسلم، وخرجا حديثه عن الزهري.
٢ ـ عمر بن محمد بن جبير، روى له البخاري، وقد تفرد الزُّهري بالرواية عنه.
٣ ـ أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر، قال (في الفتح ٧/٤٦): «لا يعرف له راوٍ إلا عبيد الله بن عمر المذكور»، وقد خرجا حديثه.
٤ ـ عبيد الله بن محرز، قال في (الفتح ١٣/١٤٣): «ما رأيت له راويًا غير أبي نعيم، وما له في البخاري سوى هذا الأثر»؛ أي: لم يخرج له من المرفوع شيئًا.
٥ ـ قال الزركشي (في النكت على ابن الصلاح ٣/٣٩٣): «الوليد بن عبد الرحمٰن =

= الجارودي لم يرو عنه إلا ولده المنذر وقد خرج الشيخان حديثه عن أبيه.
٦ ـ وكذلك حصين بن محمد الأنصاري احتجا به ولم يرو عنه إلا الزُّهْري.
٧ ـ واحتج البخاري بجويرية بن قدامة ولم يرو عنه إلا أبو جمرة الضبعي.
٨ ـ وبعبد الله بن وديعة الأنصاري ولم يرو عنه سوى المقبري.
٩ ـ ومحمد بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام وما روى عنه سوى الزُّهْري»، وناقشه المحقق في بعض ذلك.
وقد تعقب الحافظ ابن طاهر هذا الشرط على الحاكم في كتابه اليواقيت، (كما في النكت للزركشي ١/ ٢٦٤)، وقال: «هذا الشرط لم يشترطاه، ولا نقل عن واحد منهما أنه قاله، والحاكم ظن ذلك، ولعمري إنه شرط حسن لو كان موجودًا في كتابيهما، لكنه منتقض بأحاديث روياها عن أقوام ليس لهم غير راوٍ واحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فبطل هذا الأصل» (وانظر: شروطه ص١٧).
فائدة في اشتراط راويين لنفي الجهالة:
أول من اشترط في نفي الجهالة رواية ثقتين عن الراوي، محمد بن يحيى الذهلي الإمام الحافظ، وتبعه عليه المتأخرون، (انظر: الكفاية للبغدادي ١١١، وشرح العلل لابن رجب ١/ ٣٣٨).
وبعض العلماء لا يشترط ذلك، (الكفاية للخطيب البغدادي، ص٨٨، ٨٩، مقدمة ابن الصلاح، ص١١٢ فما بعد).
وقد ادعى ابن المواق أن من لم يرو عنه إلا واحد مجهول، وأن لا خلاف يعلمه بين أئمة الحديث في رده (فتح المغيث ٢/ ٤٤ ـ ٤٥).
وهو اختيار الشيخ تقي الدين بن الصلاح (المقدمة، ص١٠٢).
ومذهب ابن خزيمة: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور (اللسان ١/ ١٤، فتح المغيث ٢/ ٤٥) وأخذ ذلك عنه صاحبه ابن حبان ومشى عليه في كتاب الثقات (انظر: الثقات له ١/ ١٢ ـ ١٣، اللسان ١/ ١٤) لذلك تجده يذكر في ثقاته من لا يعرفه ولا يعرف من أين هو اكتفاء برواية الثقة عنه، (طالع: ترجمة أيوب الأنصاري من الثقات ٦/ ٦٠).
والذي دعاه إلى ذلك أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، وذلك متحقق عنده برواية المشهور عنه، فهو على العدالة إلى أن يتبين جرحه، وقد تعجب الحافظ من هذا المسلك، وبيَّن أن الجمهور على خلافه (اللسان ١/ ١٤).
وتحقيق المسألة:
التخفيف في شأن المتقدمين من طبقة التابعين، والتشديد في المتأخرين، وهذا عمل =

والأحاديثُ المروية بهذه[١] الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث[٢].



وقد كان مسلم بن الحجاج [(أرادَ)] أن[٣] يخرج الصحيح على ثلاثة

= المحققين، فالنسائي مع تشدده يوثق بعض المتقدمين من التابعين، ممن انفرد عنه ثقة، ويخرج حديثه، لا سيما إذا كان الراوي عنه مثل الزُّهْري ونحوه من الكبراء.

وبهذا النظر قال الحافظ (الفتح ٩/ ٣٣٧): أكثر ما عُلل به انفراد الزُّهْري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإنَّ من يعرفه الزُّهْري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد، لا ترد روايته.

وهذا نقد حسن، إلا أنه عاد فقال في التقريب: مقبول.

وعلى هذا المسلك في التابعين جرى الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه المسند، ولكنه يتوسع أحيانًا فيلحق بذلك من نصوا على جهالته، أو من كان في طبقة دون التابعين، فلذلك كان أقرب المعاصرين إلى مسالك ابن حبان، رحمهما الله تعالى.

تنبيه:

ممن نبا قلمه وأخطأ في بيان شرطه الشيخين، أبو حفص الميانجي في كتابه: ما لا يسع المحدث جهله، ص٩.

فإنه قال: «إن شرط الشيخين في صحيحهما ألا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك مما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعدًا، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة رواة».

قال الحافظ (في النكت ١/ ٢٣٠): «وهذا الذي قاله الميانجي مستغن بحكايته عن الرد عليه».

أما قول ابن الجوزي (في الموضوعات ١/ ١٢): «شرطهما الثقة والاشتهار» فهو كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل، وسألحق بآخر الكتاب تتمة في تحقيق شرط الشيخين، إن شاء الله تعالى.

وقد كان بعض هذا التعليق حريًا بأن يلحق بالنوع الثاني من أنواع الصحيح لأنَّ المؤلف ذكره هناك، وإنما أوردته هاهنا لتعلقه بشرط الشيخين، فهو كالتتمة له.

(١) في (ط): على هذه. (٢) نقله النووي في شرح مسلم ١/ ١٣٨.

(٣) في (ط): وقد أراد مسلم بن الحجاج أن..

أقسام في الرواة، ولما[١] فرغ من هذا القسم الأول أدركته المنية (رحمة الله عليه) وهو في حد الكهولة[٢].



(١) في (م) (ط): فلما.

(٢) قال مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه: «ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن النبي، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس.

فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، **أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان** كالصنف المقدم قبلهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، **فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم**؛ كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي وأشباههم، ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم».

هذا الذي ذكره مسلم في مقدمة كتابه الصحيح، فهم منه الحاكم أنه أراد أن يخرج الكتاب على ثلاثة أقسام، فلم يستتم له إلا القسم الأول، إذ اخترمته المنية وهو في حد الكهولة، وعلى هذا فكتابه ناقص، وبهذا يقول البيهقي، (انظر: صيانة صحيح مسلم، ص٩٠).

وقريب منه ما ذهب إليه الحافظ الكبير ابن عساكر، فقد قال في أول أطرافه ـ التي هي من أصول المزي في تحفته ـ: «ثم سلك سبيله (أي: البخاري) مسلم بن الحجاج، فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه وترتيبه على قسمين، وقصد أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل الصدق والستر، الذين لم يبلغوا درجة المتثبتين، فحالت المنية بينه وبين هذه الأمنية، فمات قبل استتمام كتابه، غير أن كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر». (انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢/ ٥٧٤، كشف الظنون، ص٥٥٩).

وابن عساكر كان أدق في فهمه من الحاكم؛ لأن مسلمًا ذكر أن القسم الثالث لا يتشاغل =

= به، فلذلك جعل ابن عساكر فرض تقسيم الكتاب إلى قسمين، بخلاف الحاكم فهو عنده ينقسم إلى ثلاثة.

ودليل هؤلاء:

ما جاء عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان ـ راوية صحيح مسلم ـ: «إنَّ مسلمًا أخرج ثلاثة كتب من المسندات، واحد الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق، صاحب المغازي، وضرباؤهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء». (صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح، ص٩١).

وهذا القول عجيب لا يحتمله كلام مسلم، والأعجب منه مروره على كثير من الحفاظ، تقليدًا منهم للمتقدم، وإلقاء إليه بزمام القياد، دون تمحيص، وقد انبرى القاضي عياض لرده فأجاد.

قال مقيده: مما يرد كلام الحاكم ومن وافقه:

الواقع: فإنَّ كتاب مسلم حوى من رجال الطبقتين، الأولى أصلًا واحتجاجًا، والثانية متابعة واعتضادًا، حتى الرجال الذين مثَّل بهم، فإنهم مذكورون بأعيانهم في الكتاب.

قال ابن سيد الناس (في النفح الشذي ١/٢٠٨): «الذي لا ينبغي حمل كلامه على غيره، أنه اجتنب الضعيف الواهي، وأتى بالقسمين الأول والثاني، وحديث من مثَّل به من الرواة من القسمين موجود دون القسم الثالث».

وعلى قول الحاكم فيلزمه أن يذكر القسم الثالث في الصحيح، وقد ذكر أنه لا يتشاغل بهم، ولو ذكرهم ما جاز إطلاق الصحيح على كتابه؛ بل لو أكثر عن الطبقة الثانية قليلًا، لنوزع في إطلاق الصحة، ولما تلقي كتابه بالقبول.

ولذلك قال أبو العباس القرطبي رحمه الله (في شرحه لمسلم ١/١٠٢): «مساق كلامه ـ يعني: مسلمًا ـ لا يقبل ما قاله الحاكم، فتأمله».

وأما ما نقلوه عن ابن سفيان فهو غريب.

قال القاضي عياض: «إنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك».

قلت: في كلام ابن سفيان أن مسلمًا أخرج ثلاثة كتب، فكيف يصح قول الحاكم أنه توفي قبل إخراجه؟ والذي أجزم به ـ وقد صح النقل عن ابن سفيان ـ أنه أراد شيئًا آخر غير الصحيح، وإنما أخطأ من أخطأ حين حمل كلام ابن سفيان على الصحيح.

قال السنوسي (في تكميل الإكمال ١/٣١): «وكأن الحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابًا ويأتي بأحاديثهما خاصة منفردة، وليس ذلك مراده». =

وكيف يجوز أنْ يُقال: [إن] حديث رسول الله[١] ﷺ لا يبلغ عشرة آلاف حديث وقد روى عنه من أصحابه[٢] أربعة آلاف رجل وامرأة، صحبوه نيِّفًا وعشرين سنة بمكة قبل الهجرة، ثم بالمدينة بعد الهجرة[٣].

= وقال ابن رجب في (شرح العلل ١/ ٣٩٧): «قيل: إنه أدركته المنية قبل أن يخرج حديث هؤلاء، وقيل: إنه أخرج لهم في المتابعات، وذلك كان مراده».

أما ابن الصلاح فلم يجزم وقال: «كلام مسلم محتمل لما قال عياض، ولما قال غيره»، (صيانة صحيح مسلم، ص٩١)، والعجب من الحافظ، كأنه يميل إل قول الحاكم، (انظر: النكت له ١/ ٤٣٤).

تنبيه:

وعد مسلم في مقدمة صحيحه أن يذكر العلل، وقد وفى بذلك قدر الإمكان، وذلك بتخريج طرق الحديث المختلفة في مكان واحد، وبجمع طرق الحديث تعرف العلل، كما قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه، (مقدمة ابن الصلاح، ص٨٢).

وما توهمه الحاكم من أنه يريد إخراج العلل في كتاب مستقل، ولما لم يفعل، حكم أن المنية اخترمته قبل أن يفي بذلك، فحالت المنية بينه وبين أمنيتين، وليس كذلك؛ بل وفَّى مسلم بما وعد، ومن تأمل كتابه المسند الصحيح، عرف ذلك، رحمهم الله وغفر لهم.

(١) في ما سوى الأصل وَ(م): أن حديثه ﷺ.

(٢) في (ط): عنه ﷺ من الصحابة..

(٣) يرد المؤلف في هذا الفصل على من زعم أن أحاديث النبي ﷺ لا تبلغ عشرة آلاف حديث.

وقد سئل أبو زرعة عن عِدَّة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفًا، وشهد معه تبوك سبعون ألفًا.

وفي رواية: عن محمد بن أحمد بن جامع الرازي قال: سمعت أبا زرعة الرازي-وقال له رجل: يا أبا زرعة، أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة، ممن روى عنه، وسمع منه، فقال له الرجل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، وما بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه، يعرفه. (الجامع للخطيب ٢/ ٢٩٣).

حفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركاته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده[١] وعبادته، (ومسيره ومغازيه وسراياه)[٢]، ومزاحه وزجره وخطبه[٣]، وأكله وشربه، ومشيه وسكوته[٤]، وملاعبته أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده ومواثيقه، وألحاظه وأنفاسه وصفاته[٥].

هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام وتحاكموا فيه إليه[٦].

وقد نُقِل إلينا أنه ﷺ: كان يسير العَنَق، فإذا وجد فجوة نص[٧].

وأنه ﷺ مشى عن زَميل له[٨].

---

(١) تأخرت في (م).

(٢) بدلها في (م): ومغازيه وسيره واجتهاده. وفي (ط): وعبادته وسيرته وسراياه ومغازيه.

(٣) في (م): ومزاحه وجده وخطبه. وفي (ط): خطبته.

(٤) في (م): ومشيه وسراياه وسكوته.

(٥) هذا الفصل لخصه ابن الجوزي معزوًّا إلى المصنف في كتابه هذا (صيد الخاطر، ص١٤٠).

(٦) في (م): إليه فيه.

(٧) متفق عليه، رواه البخاري في الصحيح (٢٩٩٩) ومسلم في الصحيح (١٢٨٦) من حديث أسامة بن زيد.
قال في القاموس: العنق سير مسبطر ـ أي: سريع ـ للإبل والدابة. اهـ.
وفي أساس البلاغة للزمخشري (ص٣١٥): أنه السير الفسيح، وقال في القاموس: نص ناقته: استخرج أقصى ما عنده من السير. اهـ.
وفي النسخة (ج): نعى بدل نص، وهما بمعنى، يقال: نعت الدابة، إذا أسرعت، وعدت، والمعنى: أنه ﷺ كان يسير سيرًا فسيحًا، فإذا وجد فرجة أسرع بناقته تخفيفًا عن المسلمين، وبعدًا عن مزاحمتهم.
قال النووي (في شرح مسلم ٩/ ٣٤): «العنق بفتح العين والنون، والنص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعا من إسراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، والفجوة بفتح الفاء المكان المتسع».

(٨) الحديث رواه البزار في مسنده عن أنس (رقم ٢٤٦٥)، وابن عدي في الكامل ٧/ ٣٧٥، =

وأنه ﷺ مازح صبيًا فقال (عليه السلام): «**يا أبا عُمير ما فعل النُّغير؟**»[(١)].

= والضياء في المختارة ١٠٨/٥، من حديث محمد بن الحسن التل عن سليمان بن مغيرة عن ثابت عن أنس، تفرد به كما أفاده البزار وابن عدي وغيرهما.

ومحمد صدوق فيه لين، صاحب أفراد وهذا منها، وقال في ذخيرة الحفاظ ٢/ ٨٨٤: لا أعلم رواه عن سليمان غير محمد هذا وهو لا شيء في الحديث.

لكن أفاد ابن أبي حاتم أنه لم ينفرد به، فقال (في العلل ١/ ٢٧٠): «وسألت أبي عن حديث؛ رواه علي بن عبد الحميد المعني، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس: أن النبي ﷺ مشى عن زميل له.

قال أبي: وقد رواه داود بن عمرو الضبي، عن محمد بن الحسن، عن سليمان بن المغيرة، مثل روايته عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قال أبي: هذا خطأ عندي؛ لأنَّ سعيد بن سليمان، حدثنا عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن الحسن: أن رسول الله ﷺ، وهو أشبه».

لكن لفظ حديث علي بن عبد الحميد المعني يختلف، فقد رواه ابن حبان في الصحيح (٧٧٤)، والبيهقي في الشعب ٤/ ٣١، والضياء في المختارة ٩٩/٥، بلفظ: كان النبي ﷺ في مسير فنزل، فمشى رجل من أصحابه إلى جانبه، فالتفت إليه، فقال: «ألا أخبرك بأفضل القرآن»؟، قال: فتلا عليه: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾».

ورواه النسائي في الكبرى (٧٩٥٧)، والحاكم في المستدرك ٧٤٧/١، بلفظ: كان النبي ﷺ: في مسير له فنزل ونزل رجل إلى جانبه.. الحديث، فهذا اللفظ قد يفيد أنه كان زميلًا لرسول الله ﷺ، والله أعلم.

وزاملته؛ أي: عادلته في المحمل، وكنت زميله؛ أي: رديفه، كذا في أساس البلاغة ص١٩٥، وفي النهاية في غريب الحديث ٣١٣/٢: «أنه مشى عن زميل» الزميل: العديل الذي حمله مع حملك على البعير.

وقد زاملني: عادلني. والزميل أيضًا: الرفيق في السفر الذي يعينك على أمورك، وهو الرديف أيضًا.

(١) متفق عليه من حديث أنس، رواه البخاري (٦١٢٩)، ومسلم (٢١٥٠).

وأبو عمير أخ لأنس بن مالك، من أبي طلحة الأنصاري، مات صغيرًا، وكان ﷺ يكنيه بأبي عمير، والنغير طائر صغير كالعصفور، كان يلعب به الغلام، فمات، فكان النبي ﷺ يلاطفه بذلك.

وعن الفوائد المستنبطة من الحديث، انظر ما نقله المصنف عن أبي حاتم الرازي في: (كتاب معرفة علوم الحديث، ح١٦٣).

ومازح عجوزًا فقال: «**إنَّ الجنة لا تدخلها عجوز**»(١).

وأنَّه ﷺ كان يغط إذا نام(٢).

وأنه ﷺ كان يرفع الحسين بن علي برجليه فيقول: «**حُزُقَّة حُزُقَّة ترق عين بَقَّة**»(٣).

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٥٥٤٥)، ومن طريقه أبو نعيم في صفة الجنة (٣٩١) من حديث مسعدة بن اليسع قال: ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، أن نبي الله ﷺ أتته عجوز من الأنصار، فقالت: يا رسول الله، ادع الله أن يدخلني الجنة، فقال نبي الله: «**إن الجنة لا يدخلها عجوز**»، فذهب نبي الله ﷺ فصلى، ثم رجع إلى عائشة، فقالت عائشة: لقد لقيت من كلمتك مشقة وشدة، فقال نبي الله ﷺ: «**إن ذلك كذلك، إن الله إذا أدخلهن الجنة حولهن أبكارًا**».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة.

قلت: ومسعدة بن اليسع متروك، وقد خالفه عبدة فرواه عن سعيد بن أبي عروبة فجعله عن سعيد مرسلًا، رواه هناد في الزهد (٢٤)، وهذا هو الصحيح.

ورواه الترمذي في الشمائل (٢٣٨) من حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: أتت عجوز إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ادع الله أن يدخلني الجنة، فقال: «**يا أم فلان، إن الجنة لا تدخلها عجوز**» قال: فولت تبكي فقال: «**أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز**» إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٨﴾﴾ [الواقعة: ٣٥ ـ ٣٨].

وقد جاء من طرق عن ابن عمر مرفوعًا قال: «**إني لأمزح ولا أقول إلا حقًّا**» (رواه الطبراني في الكبير ح١٣٤٤٣، والأوسط ح٩٩٩، والصغير ٧٧٩، ٢/ ٧)، تفرد به مبارك بن فضالة، وهو ضعيف، ورواه في الأوسط عن أبي هريرة بإسناد حسن، وهو عند ابن عدي في الكامل عن أنس ٢/ ٣٤٤، والله أعلم.

(٢) روى البخاري (٦٩٨) ومسلم (٧٦٣) عن ابن عباس قال: وكان إذا نام نفخ.

يقال غط: إذا نام حتى سمع غطيطه، وهو نخيره أي: صوت تردد النفس.

وهذا الحديث تأخر في (ط) إلى ما بعد الحديث الآتي.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٣٢٨٥٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٤٩)، وأبو نعيم في الحلية ٢/ ٣٥، والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٥٤)، وابن المغازلي في مناقب علي (٤١٨) من طريق معاوية بن أبي مزرد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت أذناي هاتان، وأبصرت عيناي هاتان رسول الله ﷺ، وهو آخذ بكفيه جميعًا حسنًا =

وأنه ﷺ شرب وهو قائم(١).

وأنه ﷺ بال قائمًا من جرح كان بمَأْبِضه(٢).

= أو حسينًا، وقدماه على قدمي رسول الله ﷺ وهو يقول: حزقَّة حزقَّة ترق عين بقة، فيرق الغلام، قال الهيثمي (مجمع الزوائد ٩/ ١٧٦): فيه أبو مزرّد، ولم أجد من وثقه، وبقية رجاله رجال الصحيح. اهـ.

وقال الحافظ عنه: مقبول، وهو مشهور بكنيته، واسمه عبد الرحمٰن بن يسار، وقد ترجمه الذهبي (في الميزان ٤/ ٥٧٣).

وله إسناد آخر عند الطبراني (٢٦٢٥)، قال الهيثمي: فيه من لم أعرف.

وحزقة: بضمتين فقاف مشددة، ضرب من اللعب كما في القاموس، أو هو القصير يقارب خطوه لقصره أو لضعف بدنه.

قال ابن فارس: الحزقة الرجل القصير سمي بذلك لتجمع خلقه. (مقاييس اللغة ٢/ ٥٣)، فيحتمل أنه ﷺ أراد اللعبة، أو أنه قالها على سبيل المداعبة.

وترق بمعنى: اصعد، وعين بقة: كناية عن الصغر؛ أي: اصعد يا عين البقة، والبقة البرغوث. (النهاية في غريب الحديث ١/ ٣٧٨).

ورواه المصنف في (معرفة علوم الحديث ح٢٠٨ ـ ٢٠٩)، ثم قال: «سألت الأدباء عن معنى هذا الحديث، فقالوا لي أن الحزقة المقارب الخطى، والقصير الذي يقرب خطاه، وعين بقة أشار إلى البقة التي تطير، ولا شيء أصغر من عينها لصغرها، وأخبرني بعض الأدباء أن النبي ﷺ أراد بالبقة فاطمة فقال للحسين: يا قرة عين بقة ترق»، وعلق المؤتمن الساجي الحافظ بهامش نسخته من المعرفة بقوله: هذا قول سخيف! والله أعلم.

(١) رواه البخاري (١٦٣٧)، ومسلم (٢٠٢٧) من حديث ابن عباس.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ١/ ٢٩٠، وأبو نعيم في الطب (٤٩٨)، والبيهقي في السنن ١/ ١٦٤، من حديث حماد بن غسان الجعفي، ثنا معن بن عيسى، ثنا مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وصححه الحاكم.

قال الحافظ: رواه الدارقطني في غرائب مالك: عن دعلج، عن عبيد الله بن أحمد بن منصور، عن حماد بن غسان. وقال: تفرد به حماد، وهو ضعيف. (إتحاف المهرة ١٥/ ١٨١).

انظر ترجمة حماد بن غسان في: ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٩، ولسان الميزان ٣/ ٢٧٦.

قال البيهقي بعد أن رواه: «وقد قيل: كانت العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائمًا، فلعله كان به إذ ذاك وجع الصلب. وقد ذكره الشافعي رحمه الله تعالى بمعناه، =

في أخبار كثيرة من هذا النوع يطول شرحه.

وهؤلاء الصحابة الراوون عنه ﷺ[١] سوى من صحبوه وماتوا قبله، وقتلوا[٢] بين يديه في الصفوف، أو تبددوا ولم تظهر لهم رواية ولا حديث، فإنه ﷺ وقف عام الفتح بمكة وبين يديه خمسة عشر ألف عنان.

وقد كان [(الواحد)] مِن الحفاظ يحفظ[٣] خمسمائة ألف حديث[٤].

= وقيل: إنما فعل ذلك لأنه لم يجد للقعود مكانًا أو موضعًا، والله أعلم».
في (م): بمأبضيه.
والمأبض: باطن الركبة (تاج العروس ١٨/ ٢٢٠).

(١) ليست في (م). وفي (ط) سقط نحو سطر، ففيها: الصحابة الراوون في الصفوف أو تبددوا..

(٢) في (م): سوى من صحبه وماتوا وقتلوا بين يديه.

(٣) في (ط): من يحفظ.

(٤) مراده بخمسمائة ألف حديث؛ أي: بالمكرر والموقوف، وإلى ذلك أشار السيوطي في ألفيته بقوله:

واحمل مقال عشر ألف ألف ... أحوي على مكرر ووقْفِ

قال العلامة أحمد شاكر (في تعليقته على الألفية، ص١٢):

يريد بهذا العدد اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته، ويدخل فيه أيضًا الأحاديث الموقوفة، فإن الحديث الواحد قد يرويه عن الصحابي عدد من التابعين، ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين، وهكذا، فيكون الحديث الواحد أحاديث كثيرة متعددة بهذا الاعتبار.

تنبيه: لم يدرك ابن الجوزي مرادهم من ذلك، وظن أن المقصود متون الحديث، فاستهجن هذه الأخبار، ورمى الحاكم بقلة الفهم (انظر قوله في: صيد الخاطر ٤١٠ - ٤١٣) وحقيقة الحال كما بينا.

وفي هذه النصوص يسرد الحاكم بعض الآثار من واقع بعض الحفاظ، ليؤيد ما قال عن كثرة الصحيح على الخصوص، والسُّنَّة على العموم، وهذا شيء لا يُختلف فيه فالسُّنَّة بحر زاخر، متلاطم الأمواج، كثير الدرر، والموفق من يسر له الاشتغال بما ينفعه.

وقد جمعت قصص الحفاظ، وأخبارهم العجيبة في ذلك، في كتاب حافل أسميته: حفظ الله السُّنَّة وصور من حفظ العلماء لها.

١٧ ـ سمعت أبا جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي[1]، يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن مسلم بن وارة، يقول: كنت عند إسحاق بن إبراهيم[2] بنيسابور، فقال رجل من أهل العراق: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: صحَّ من الحديث سبعمائة ألف حديث[3] وكسر، وهذا الفتى [٣ص/أ] يعني[4]: أبا زرعة الرازي قد حفظ ستمائة ألف [«حديث»][5].

١٨ ـ سمعتُ أبا بكر محمد بن جعفر المزكي، يقول: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة، يقول: سمعت علي بن خشرم، يقول: كان إسحاق بن إبراهيم[6] بن راهويه يملي سبعين ألف حديث حفظًا[7].

---

(١) بدلها في (م): الدارمي. والصحيح ما ثبت في باقي الأصول، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٣٨/ ٢٠ ـ الذي هو أصل نسخة (م) ـ.
وقد توفي أبو جعفر سنة ٣٤٤هـ (تاريخ الإسلام ٧/ ٨٠٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٥٧، لسان الميزان ٦/ ٥٠٣).
(٢) إسحاق بن إبراهيم هو الإمام المعروف بابن راهويه، وأهل اللغة يضبطون راهويه وما شاكله بفتح الهاء والواو، وأهل الحديث يضبطونه: بالضم فيهما. (انظر في ضبط راهويه: النكت على ابن الصلاح للزركشي ١/ ١٢٩ فما بعد).
(٣) من هنا إلى آخر الخبر سقط من النسخة (ط). وكذا سقط من الخبرين الآتيين نحو سطر من كل منهما.
(٤) في (م): وهذا الذي يكنى أبا زرعة..
(٥) روى هذا الخبر من طريق الحاكم: الخطيب في تاريخ بغداد ١٠/ ٣٣١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨/ ٢٠، زاد ابن عساكر ـ من طريق الخطيب ـ: قال أبو بكر البيهقي: وإنما أراد والله أعلم ما صح من أحاديث رسول الله ﷺ وأقاويل الصحابة وفتاوي من أخذ عنهم من التابعين.
ونقله الزركشي في النكت ١/ ١٨٤ عن الحاكم في المدخل، وكذا الحافظ في تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢، ٣٣ مع زيادة البيهقي.
وأبو زرعة الحافظ هو: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، أحد حفاظ الحديث الكبار، وانظر شيئًا عن حفظه في: تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٣٢٩، وتذكرة الحفاظ، للذهبي ٢/ ٥٥٧.
(٦) ليس في (م).
(٧) الجامع للخطيب ٢/ ٢٤ من طريق الحاكم، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٨/ ١٣٧، =

١٩ ـ سمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ، بالكوفة يقول: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ، يقول: أحفظ لأهل البيت «عليهم السلام» ثلاثمائة ألف حديث(١).

٢٠ ـ سمعت أبا علي الحافظ، يقول(٢): سمعت أبا العباس بن سعيد يقول: ظهر لأبي كُريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث(٣).

٢١ ـ سمعت أبا بكر بن أبي دارم (الحافظ) يقول: كتبتُ بأصابعي عن أبي جعفر الحضرمي مُطيَّن(٤) مائة ألف حديث(٥).

٢٢ ـ سمعتُ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى «رحمه الله» يقول: سمعتُ محمد بن المسيب(٦) الأرغياني يقول: كنتُ أمشي بمصر وفي كُمِّي مائة جزء، في كل جزء ألف حديث(٧).

= وانظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ص٤٣٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص١٩٢، وفيه قوله: «كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث في كتبي».

(١) أحمد بن محمد بن سعيد، هو: الحافظ الكبير المشهور بابن عقدة، وكان فيه تشيع. وفي تذكرة الحفاظ للذهبي (ص٨٤٠) قال ابن عقدة: أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت.

(٢) ليست في م.

(٣) الخبر رواه الخطيب في الجامع ٢/ ١٧٧ من طريق محمد بن يوسف القطان عن الحاكم، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٥/ ٥٦، بإسناديه إلى المدخل، وهو في تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٦، بأتم من ذلك.
وأبو كريب: هو محمد بن العلاء الكوفي، ولد سنة ١٦١هـ، وتوفي سنة ٢٤٨هـ، وهو من شيوخ أصحاب الكتب الستة.

(٤) ليست في (م).

(٥) الخبر في الجامع للخطيب ٢/ ١٧٨ من طريق المصنف.
وأبو جعفر الحضرمي الملقب: مطيّن بفتح التحتانية مشددة، هو محمد بن عبد الله بن سليمان، أحد الكبار، ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٢، وفيه هذا الخبر.

(٦) في (م): الحسين، وهو تصحيف.

(٧) رواه من طريق الحاكم الخطيب في الجامع ١/ ٢٦١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٥/ ٣٩٧، وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٩، والسير ١٤/ ٤٢٥، وتاريخ الإسلام ٧/ ٢٩٩. =

❖ **[قال الحاكم رحمه الله]**(١):

وقد كان في عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف له(٢) على تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني(٣)، وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي(٤).

= وكان الأرغياني دقيق الخط جدًّا، وكان هذا كالمشهور من شأنه، وليس بشرط أن تكون هذه الأجزاء المحمولة قد حوت الحديث بأكمله، فقد يكتفى بالأطراف، كما كانت عادة كثير من الحفاظ.

وقال الذهبي في السير: هذا يدل على دقة خطه، وإلا فألف حديث بخط مفسر تكون في مجلد، والكم إذا حمل فيه أربع مجلدات فبالجهد.

قلت: بعد أن روى ابن عساكر الخبر من طريق المدخل، رواه من طريق آخر عن الحاكم، وفيه أنه سأل أبا علي: كيف يمكن هذا؟ قال: كانت أجزاؤه صغارًا بخط دقيق، في كل جزء ألف حديث معدودة، وكان يحمل معه مائة جزء، فصار هذا كالمشهور من شأنه.

(١) ليس في (م) ما بين الحاصرتين. (٢) ليست في (م) (ط).

(٣) الحافظ أبو إسحاق الأصفهاني، كان رحمه الله من كبار الحفاظ، توفي سنة ٣٥٣هـ، (تاريخ الإسلام ٨/ ٥٨).

(٤) الحافظ الماسرجسي، توفي سنة ٣٦٥هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٥٦، وتاريخ الإسلام ٨/ ٢٣٩.

وقد نقل هذه الفقرة عن الحاكم: ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٤/ ٢٩٣، والذهبي في غير ما مواضع (انظر: تاريخ الإسلام ٨/ ٥٨، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١٠).

تنبيه:

وقع في ترجمة الماسرجسي في التذكرة وغيرها تصحيف، وهو قول الحاكم عنه: هو (سفينة) عصره في كثرة الكتابة، ولا معنى يستفاد لهذه الكلمة، وصوابها: سِيفَنَّة، وهو لقب للحافظ الكبير: إبراهيم ابن ديزيل، لقب بذلك لكثرة نسخه الحديث، وكتابته إياه، فشبه الحاكم الماسرجسي بابن ديزيل في كثرة الكتابة.

وسيفنَّة: ضبطه في القاموس بكسر السين وفتح الفاء والنون المشددة، قال: طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل جميع ورقها، ولقب ابن ديزيل لقب به لأنه إذا أتى محدثًا كتب جميع حديثه.

ومما يستملح ذكره، ما رواه المصنف في (معرفة علوم الحديث، ح٥٣٥) عن محمد بن إبراهيم بن نومرد الدامغاني قال: «كنا في مجلس إبراهيم بن الحسين بن ديزيل الهمذاني، =

[«و»]القسم الثاني من الصحيح المتفق عليها

الحديث الصحيح، بنقل العدل عن العدل، رواه الثقات الحفاظ[(١)] إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحد.

ومثال ذلك:

حديث عُروة بن مضرس الطائي أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بالمزدلفة، فقلت: يا رسول الله أتيت من جبلي[(٢)] طيئ، أتعبتُ نفسي، وأكْلَلتُ مطيتي، ووالله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه، فهل لي من حج؟

فقال[(٣)] رسول الله ﷺ: **«من صلى معنا هذه الصلاة، وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة، فقد تم حجه، وقضى تفثه»**[(٤)].

= وكان يلقب بسيفنَّة، فتقدم إليه بعض الغرباء يسأله في أحاديث، فامتنع عليه فيها إبراهيم، فقال: إن حدثتني بهذه الأحاديث، وإلا هجوتك! فقال إبراهيم: كيف تهجوني؟ قال: أقول:

وقــائــل مــالــك فــي رنــة   فــقــلــت ذا مــن فــعــل ســيــفــنَّــة

قال: فتبسم إبراهيم، وأجابه في تلك الأحاديث.

قال ابن نومرد: وإنما لقب بسيفنَّة لكثرة كتابته الحديث، بسيفنَّة طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل ورقها، حتى لا يبقي منها شيئًا، وكذلك كان إبراهيم، إذا وقع إلى محدث لا يفارقه، حتى يكتب جميع حديثه».

(١) في (ط): الحافظون.

(٢) في سوى الأصل وَ(ج) وَ(م) وَ(ط): جبال.

(٣) من هنا إلى آخر الحديث ليس في الأصل، ولا في (م). كأن الحاكم اقتصر على طرف الحديث لشهرته.

(٤) رواه ابن أبي شيبة (١٣٨٦٢)، وأحمد (٢٢٠٤)، والدارمي (١٩٣٠)، وأبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٩٥٦)، والنسائي في الكبرى (٤٠٣٥)، والمجتبى (٣٠٤٣)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وابن خزيمة في الصحيح (٢٨٢٠)، وابن الجارود في المنتقى (٤٦٧)، =

❖ **قال الحاكم** رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]:

وهذا حديث من أصول الشريعة، مقبول متداول[(٢)] بين فقهاء الفريقين[(٣)]، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم[(٤)] في الصحيحين، إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مضرس غير الشعبي[(٥)].

وشواهد[(٦)] هذا كثيرة في الصحابة:

كعُمير بن قتادة الليثي ليس له راوٍ غير ابنه عبيد[(٧)].

= والطبراني في المعجم الكبير ١٧/ ١٥٢، والحاكم في المستدرك ١/ ٤٦٣، من طريق إسماعيل بن أبي خالد وزكريا بن أبي زائدة وعبد الله بن أبي السفر وغيرهم عن الشعبي عن عروة.

(١) الدعاء ليس في (م) (ط).
(٢) في (م): مدَّاول.
(٣) في (ط): الفقهاء للفريقين.
(٤) في (م): مسلم ولا البخاري.
(٥) قال الحاكم في (المستدرك ١/ ٤٦٣)، بعد أن رواه: «هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث، وهو قاعدة من قواعد الإسلام، وقد أمسك عن إخراجه الشيخان على أصلهما، أن عروة بن مضرس لم يحدث عنه غير عامر الشعبي، وقد وجدنا عروة بن الزبير بن العوام حدث عنه، ثم ساق الحديث من رواية عروة بن الزبير عنه».
قلت: يؤخذ على الحاكم أمرين:
١ ـ أنه لا يصح الحديث من رواية عروة بن الزبير؛ لأن في الإسناد يوسف بن خالد السمتي، كذاب، فهذه متابعة لا يعتد بها، ولا يخرج بها عروة بن مضرس من حيز الوحدان، وقد قيل: إن غير الشعبي روى عنه، ولا يصح.
قال الدارقطني: روى عن عروة بن مضرس حميد بن منهب وعروة بن الزبير، وفي روايتهما نظر. (الإلزامات ص٨٥، وتهذيب التهذيب ٧/ ١٨٨).
ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي صالح المؤذن أنَّ ابن عباس روى عنه أيضًا، ذكره في الإصابة ٤/ ٢٣٩.
٢ ـ لم يترك الشيخان هذا الحديث للسبب الذي ذكره؛ بل لأنهما لم يحصرا الصحيح ولم يقصدا إلى ذلك، بدليل وجود بعض الوحدان في كتابيهما.
(٦) في (ط): وسوى هذا كثير.
(٧) تهذيب التهذيب ٨/ ١٤٨، وابنه عبيد بن عمير، قاص أهل مكة، مجمع على ثقته، وترجمة عمير موجزة في الإصابة ٥/ ٣٥.

وأبي ليلى الأنصاري ليس له راوٍ غير ابنه عبد الرحمٰن[١].

وقيس بن أبي غرزة الغفاري[٢] - على كثرة روايته عن رسول الله ﷺ - ليس له راوٍ غير أبي وائل شقيق بن سلمة[٣]، وأبو وائل من أجلة التابعين بالكوفة، أدرك عمر وعثمان وعليًا (رضي الله عنهم) فمن بعدهم من الصحابة.

= وحديث عمير في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، منها حديث: كان ﷺ يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة. (رواه ابن ماجه ٨٦١) وحديث: الكبائر تسع (رواه أبو داود ٢٨٧٥، والنسائي ٣٤٦١).

(١) أبو ليلى الأنصاري، صحابي مختلف في اسمه، قيل: بلال، وقيل: بليل، وقيل: داود، وقيل غير ذلك، وهو بكنيته أشهر، تفرد بالرواية عنه ابنه الثقة الجليل: عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري، ووهم بعضهم فظن أن عامر بن لوين قد روى عنه أيضًا، والصواب أن عامر بن لوين روى عن أبي ليلى الأشعري لا الأنصاري، بيَّن ذلك الحافظ في تهذيب التهذيب ١٢/٢١٦، والإصابة ٧/١٦٦.

وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى تابعي كبير، وحديث أبي ليلى في د ت سي ق، وذكر الحافظ المزي أن عدي بن ثابت روى عنه، ولكنه لم يدركه. (تهذيب الكمال ٣٤/ ٢٣٨).

وقال الحافظ في الإصابة ٧/ ٢٩٢: وقع عند الدولابي أنه روى عنه أيضًا عامر بن لدين، قاضي دمشق، وليس كما قال، فإن شيخ عامر هو أبو ليلى الأشعري.

(٢) في (م): قيس بن أبي عزرة المعافري، وهو تصحيف.

(٣) حديث قيس في السنن الأربعة، ولم أجد لهذه الكثرة إلا حديثين، أخرج الحاكم أحدهما في المستدرك، من طرق عن أبي وائل عنه: «إن البيع محضرة اللغو والأيمان فشوبوه بالصدقة»، الحديث. (المستدرك ٢/ ٥ - ٦)، ثم عقب: «لم يخرجاه لما قدمت ذكره من تفرد أبي وائل بالرواية عن قيس بن أبي غرزة».

ورواه أبو داود (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٥٠)، والنسائي (٤٧٢٠)، وابن ماجه (٢١٤٥) وهو في المسند من طرق (١٦١٣٤) وليس له عندهم غيره.

وأخرجه البغوي في معجم الصحابة ٥/٨، وقال: لا أعلم ابن أبي غرزة روى عن النبي ﷺ غيره. اهـ. وهو متعقب بالحديث الذي:

رواه الطبراني في الكبير ١٨/٣٥٩، وأبو يعلى ١/٥٩ من طريق الحكم بن عتيبة عنه عن النبي ﷺ: **«من غش المسلمين فليس منهم»**، قال في المجمع ٤/٧٩: رجاله ثقات.

=

وأسامة بن شريك، وقطبة بن مالك ـ على اشتهارهما في الصحابة ـ ليس لهما راوٍ غير زياد بن علاقة، وهو من كبار التابعين[(١)].

ومِرداس بن مالك الأسلمي[(٢)]، والمستورد بن شداد الفهري[(٣)]، ودُكَيْن بن

= قلت: في (الجرح والتعديل ٧/ ١٠٢) عدَّ الحكم بن عتيبة في الرواة عن قيس، لكن قال ابن عبد البر: لا أدري أسمع منه أو لا، قال الحافظ: جزم غيره بأن روايته عنه مرسلة. (الإصابة ٥/ ٢٦٢).

ويمكن عدُّ إبراهيم مولى صخير في الرواة عنه (مسند أحمد ٦/ ٦).

(١) أما أسامة بن شريك: فقد ذكر الذهبي في (تلخيص المستدرك ١/ ١٢١) أن علي بن الأقمر روى عن أسامة، وكذا ذكره ابن حجر في (تهذيب التهذيب ١/ ٢١٠)، وحديث علي عنه رواه الطبراني في الكبير ح٤٩٥، من طريق محمد بن عبيد العرزمي عن علي، والعرزمي ضعيف.

وجاء عن الدارقطني عدُّ مجاهد بن جبر في الرواة عنه (تهذيب التهذيب ١/ ٢١٠).

قلت: حديث مجاهد عن أسامة قد خرجه المصنف في (المستدرك ٤/ ٤٠١)، فخرج بذلك أسامة بن شريك من حيز الوحدان. وكل ما لأسامة بن شريك في السنن والمسند فهو من رواية زياد بن علاقة.

وأما قطبة بن مالك الثعلبي (وقد اختلف في نسبه): فوافق الحاكم على تفرد زياد عنه البغوي في معجم الصحابة (٥/ ٦٤) وليس كذلك، فقد روى عنه أيضًا الحجاج بن أيوب كما أفاده المزي، وعبد الملك بن عمير كما أفاده ابن حجر نقلًا عن العلل لابن المديني (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٨٠).

وذِكر قطبة بن مالك في هذا النوع الذي لم يخرجه الشيخان متعقب، فإن حديثه في مسلم (٤٥٧) من رواية زياد عنه، قال: «صليت خلف النبي ﷺ الصبح فقرأ: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق: ١٠]».

وقطبة من أفراد مسلم دون البخاري، (كما في الرياض المستطابة، ص٢٥١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: زعم المزي أن زياد بن علاثة روى أيضًا عن مرداس بن مالك، وليس كذلك، فإن شيخ زياد بن علاثة غيره وهو مرداس بن عروة، الإصابة ٦/ ٨١.

قلت: سلِم للحاكم ذكره في الوحدان، ولكن لم يسلم إيراده إياه في القسم الذي زعم أن الصحيحين خاليان منه، فحديث مرداس في البخاري مشهور، وهو حديث (٦٤٣٤): «**يذهب الصالحون، الأول فالأول، ويبقى حفالة كحفالة الشعير، أو التمر، لا يباليهم الله بالة**».

ولذا فقد ترجمه في الرياض المستطابة، في أفراد البخاري ص٢٦٨.

(٣) في ذكر المستورد بن شداد مع من تفرد قيس بالرواية عنهم تسامح شديد، فقد روى =

سعيد المزني[١] كلهم من الصحابة وليس لهم راوٍ غير قيس بن أبي حازم، وهو من كبار التابعين، أدرك أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا ﷺ (أجمعين)[٢]، وولد في زمان رسول الله ﷺ[٣].

= عنه جماعة من التابعين (انظر: الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٤، وتهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٦، والإصابة ٦/ ٨٧، حيث ذكرا جماعة من الرواة عنه).

والعجيب أن الحاكم نفسه قد أخرج حديث عبد الرحمٰن بن جبير عنه. (المستدرك ١/ ٤٠٦).

وحديث أبي إسحاق الهمداني عنه (المستدرك ١/ ٥٩٢) ـ لكن قال الحافظ في النكت الظراف ٨/ ٣٧٥: لعل أبا إسحاق دلسه ـ.

وحديث وقاص بن ربيعة عنه (المستدرك ٤/ ١٢٧).

وذكر الحاكم إياه في هذا القسم الذي لم يخرجه الشيخان غلط أيضًا ـ وهو يعقب كثيرًا على أحاديثه في المستدرك بقوله: لم يخرجها الشيخان ـ وقد أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث، أشهرها: «**والله ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم إصبعه هذه** ـ وأشار يحيى بالسبابة ـ **في اليم، فلينظر بم ترجع؟**» (رقم: ٢٨٥٨).

وعلق له البخاري (رقم: ٦٥٩٢) حديثًا هو في مسلم (تحفة الأشراف ٨/ ٣٧٥).

ثم وجدت في (م) حاشية منقولة عن ابن عساكر صورتها: «حاشية: قال الشيخ الحافظ: قوله: إن المستورد بن شداد ليس له راو إلا قيس، وهم منه، فقد روى عنه عبد الكريم بن الحارث الحضرمي اللخمي وعلي بن رباح المصريان».

قلت: حديثهما في مسلم، وهو من روايتهما عنه (برقم: ٢٨٩٨) عن النبي ﷺ: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس».

تنبيه:

المستورد بن شداد من شرط العامري في كتابه الرياض المستطابة، ولكنه فاته.

(١) قال الحافظ ابن حجر: دكين بن سعيد أو سعد الخثعمي، ويقال: المزني، له حيث واحد تفرد أبو إسحاق السبيعي بروايته عنه، الإصابة ٢/ ١٦٤.

قلت: هذا وهم أو تصحيف، فهذا الحديث الواحد رواه أحمد (١٧٥٧٦)، والحميدي (٨٩٣)، وأبو داود (٥٢٣٨)، وابن حبان (٦٥٢٨) وغيرهما من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه قال: أتينا النبي ﷺ فسألناه الطعام، فقال: «**يا عمر اذهب فأعطهم...**» الحديث.

(٢) جملة الدعاء كلها ليست في (م).

(٣) قيس بن أبي حازم ثقة جليل، مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة المبشرين، مات بعد التسعين أو قبلها، وقد جاوز المائة. =

والشواهد لما ذكرناه كثيرة.

ولم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع من الحديث في الصحيح، والأحاديث متداولة بين الفريقين محتج بها[١] بهذه الأسانيد التي ذكرناها[٢] [٣ص/ب].

= وقال أبو داود: أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبد الرحمٰن بن عوف، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد. (سؤالات أبي عبيد الآجري ١/ ٢٧٠).
ولم يذكر أبا عبيدة، وروايته عنه مثبتة في تهذيب الكمال ٢٤/ ١٠، (نقلًا عن محقق السؤالات).

(١) من الأصل وَ(م) وَ(ط).

(٢) لا يخفى عليك الآن ما في هذه العبارة من التجاوزات، ومجانبة واقع الصحيحين.
تنبيه:
ذكرت فيما مضى أن أبا عبد الله الحاكم لم يخف عليه حال الوحدان الذين أخرج الشيخان حديثهم، ومما يدل على ذلك هذه المذاكرة العلمية بين الحاكم وشيخه الحافظ الدارقطني.
قال الحاكم في (المستدرك ٤/ ٤٠٠): «قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ رحمه الله ـ: لم أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راويًا غير زياد بن علاقة، فحدثني أبو الحسن رضي الله عنه وكتبه لي بخطه، قال:
قد أخرج البخاري رحمه الله عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي رضي الله عنه أنه قال: يذهب الصالحون أسلافًا، الحديث، وليس لمرداس راوٍ غير قيس.
وقد أخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام بن زهرة عن النبي ﷺ، وليس لعبد الله راوٍ غير زهرة.
وقد اتفقا جميعًا على إخراج حديث قيس بن أبي حازم عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ أنه قال: **«من استعملناه على عمل»**، وليس لعدي بن عميرة راوٍ غير قيس.
وقد اتفقا جميعًا على حديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبي عن النبي ﷺ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية. وليس لزاهر راوٍ غير مجزأة.
وأخرج البخاري حديث الحسن عن عمرو بن تغلب، وليس لعمرو راوٍ غير الحسن.
وأخرج أيضًا حديث الزُّهري (؟)، وأخرجا جميعًا حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس له راوٍ غير الحسن (كذا)».

= فترى كيف أن الدارقطني لم يوافق الحاكم على ما علل به عدم إخراجهما حديث أسامة بن شريك، وبيَّن له من واقع الكتابين ما يثبت أنهما قد أخرجا لبعض الوحدان، وأظن أن الحاكم يعلم ذلك قبل أن ينبهه الدارقطني؛ بل هناك نص يفيد اطلاعه على كتاب الإلزامات للدارقطني، وكتاب الإلزامات حوى من ذلك الشيء الكثير.
فقد نقل الحاكم عن الدارقطني قوله: «مما يلزم مسلم والبخاري إخراجه، حديث كرز بن علقمة: «هل للإسلام منتهى» فقد رواه عروة بن الزبير، ورواه الزُّهْري وعبد الواحد بن قيس عنه، قال ـ أي الحاكم ـ: والدليل الواضح على ما ذكره أبو الحسن الدارقطني أنهما جميعًا قد اتفقا على حديث عتبان بن مالك الأنصاري، الذي صلى رسول الله ﷺ في بيته، وليس له راوٍ غير محمود بن الربيع». (المستدرك ١/ ٣٤).
وانظر أيضًا: ١/ ٢٣، ١٩، ففيه ما يفيد ذلك.
تنبيه:
في كتاب الدارقطني إلى الحاكم مغالطات يجل الدارقطني عنها، وبيان ذلك أن تعلم:
١ ـ أن مسلمًا رحمه الله لم يخرج حديث الحسن عن عمرو بن تغلب؛ بل هو من مفردات البخاري دونه، فقد كرره في عدة مواضع (٩٢٣)، وهو حديث: **«أما بعد فوالله إني لأعطي الرجل، وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي، ولكن أعطي أقوامًا لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل أقوامًا إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، فيهم عمرو بن تغلب»**.
فكأن الناسخ أو الطابع انتقل نظره بعد أن كتب (أخرج حديث الزُّهْري) إلى السطر فوقه، فأعاده مرة أخرى، وقد ورد على الصواب في الإلزامات للدارقطني، ص٧٤. والرياض المستطابة ص٢٣١.
٢ ـ لم يخرج البخاري حديث عدي بن عميرة في العمالة؛ بل هو من مفردات مسلم، وهو في كتاب الإمارة (ح: ١٨٣٣)، وعلى الصواب ذكره الدارقطني في الإلزامات، ص٦٥، ولمعرفة الرواة عن عدي، طالع: تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٩.
٣ ـ ليس لزاهر بن الأسود ـ والد مجزأة ـ رواية في مسلم، وحديثه تفرد به البخاري (٤١٧٣)، وهو حديث: إن رسول الله ﷺ: **«ينهاكم عن لحوم الحمر»**، وعلى الصواب ورد في الإلزامات، ص٦٨، نعم خرج مسلم (٤٧٦) لمجزأة، لكن ليس عن أبيه.
٤ ـ أما حديث الزُّهْري الذي سقط من نسخة المستدرك فقد بيَّنه في الإلزامات، ص٧٤، قال: أخرج البخاري عن الزُّهْري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير: مسح النبي ﷺ وجهه، ولم يرو عنه غير الزُّهْري.
قلت: وهو في البخاري في موضعين، الأول: ٤٣٠٠ معلق، والثاني: ٦٣٥٦ موصول.

«و» القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها

أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات، إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.

مثل:

محمد بن حُنين[(١)]، وعبد الرحمٰن بن فَرُّوخ، وعبد الرحمٰن بن معبد[(٢)]،

---

(١) في النسخة (م): محمد بن جبير. وفي (ط): محمود بن حنين، والصواب ما أثبت، وهو محمد بن حنين أخو عبيد وعبد الله، كما ذكر ذلك مسلم (تلخيص المتشابه ١/ ٤٢١)، خرج له النسائي وحده، وقد وافق النقاد الحاكم على تفرد عمرو بن دينار بالرواية عنه (ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٢).
وقيل: إن الذي روى له النسائي هو محمد بن جبير، وصوبه الحافظ المزي (تهذيب الكمال ٢٥/ ١٢٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٦).
قلت: وحديثه المشار إليه رواه النسائي (في المجتبى: ٢١٢٥) فقال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس، قال: عجبت ممن يتقدم الشهر، وقد قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

(٢) عبد الرحمٰن بن فروخ وعبد الرحمٰن بن معبد ترجمهما في الميزان ٢/ ٥٨٢ بما ذكره الحاكم هنا.
وليس لهما رواية في الكتب الستة، لكن قال البخاري في صحيحه، في باب الربط والحبس في الحرم (رقم الحديث الذي يليه: ٢٤٢٣): واشترى نافع بن عبد الحارث دارًا للسجن بمكة من صفوان بن أمية على أن عمر إن رضي فالبيع بيعه وإن لم يرض عمر فلصفوان أربع مائة دينار وسجن ابن الزبير بمكة.
فهذا المعلق يرويه عبد الرحمٰن بن فروخ، قال ابن أبي داود: حَدَّثَنَا كثير بْن عُبَيد، قال: حَدَّثَنَا ابن عُيَيْنَة، عَنْ عَمْرو، عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن فروخ، قال: اشترى نافع بْن عَبْد الحارث من صفوان بْن أمية دار السجن لعُمَر، وهو عامله على مكة، بأربعة آلاف إن عُمَر رضي فالبيع له، وإن عُمَر لم يرض فلصفوان أربع مئة درهم. (تهذيب الكمال ١٧/ ٣٤٤). =

وزياد بن الحارث[1] وغيرهم، ليس لهم راوٍ غير عَمرو بن دينار، وهو إمام أهل مكة[2].

= ومثل هؤلاء ليسوا من شرط التهذيب ولكن الحافظ المزي يخرج مثل هذه الفوائد النفيسة تمييزًا.

وأما ابن معبد فهو مجهول، قال ابن أبي حاتم: عبد الرحمٰن بن معبد بن عمير، روى عن: عمر، وعلي ﷺ، روى عنه عمرو بن دينار المكي، منقطع، سمعت أبي يقول ذلك. (الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٥).

(١) مجهول ولا يعرف بغير ما ذكره الحاكم (لسان الميزان ٣/ ٥٣١)، ويشبه أن يكون هو زياد بن الحرد ـ وإن فرق بينهما بعض الحفاظ ـ فقد روى الخطيب في تلخيص المتشابه ٢/ ٧١٥، من حديث العباس بن محمد بن حاتم الدوري، نا قبيصة بن عقبة، نا ورقاء بن عمر، عن عمرو بن دينار، عن زياد بن الحرد، عن عمرو بن العاص، أن النبي ﷺ قال: **«تقتل عمارًا الفئة الباغية»**.

(٢) نقل الحافظ في (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٢) عن الحاكم بعض هذا، وقال: زعم الحاكم أن البخاري ومسلمًا إنما تركا إخراج حديث عبد الرحمٰن بن فروخ هذا لأنه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، يعني: تركا أحاديثه الموصولة ـ لعبد الرحمٰن حديث معلق في البخاري ـ.

قال: وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان، وقد تناقض هو، فادعى أن هذا شرطهما، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك، ولا يرد منها شيء، لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك؛ بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلًا.

قلت: شرط الحاكم في مستدركه إيراد الصحيح على شرطهما أو ما لم يكن من شرطهما ما دام من الأنواع الخمسة المتفق عليها، وما هو غافل عن ذلك ألا تراه يقول: لم يخرجاه لأنهما لم يجدا ـ لفلان في السند راوٍ آخر، وهما على شرطهما في وجوب أن يكون له راويان!.

ولما عد هذا النوع من أنواع الصحيح المتفق عليها خرج في المستدرك حديث أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر في الصعيد الطيب ١/ ١٧٧، وقال: صحيح لم يخرجاه، إذ لم نجد لعمرو بن بجدان راويًا غير أبي قلابة الجرمي، وهذا مما شرطت فيه؛ أي: الكتاب وأثبت أنهما قد أخرجا مثل هذا في مواضع.

يريد من ليس له إلا راوٍ واحد من رجال الكتابين، فإذا كان يعلم ذلك فلماذا ذكر في شرط الشيخين ما قدمنا عنه مما يفيد نفي ذلك؟ وسيأتي عنه في آخر هذا النوع نفي أمثلته عن الصحيحين!.

وكذلك الزُّهْري [محمد بن مسلم][١] تفرد بالرواية عن جماعة من التابعين، منهم:

عمرو بن أبان بن عثمان[٢]، ومحمد بن عروة بن الزبير[٣]،

---

(١) الاسم ليس في (م) (ط).

(٢) شارك الزُّهْريَّ في الرواية عن عمرو بن أبان: عبدُ الله بن علي بن أبي رافع، قاله البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٣١٥، (وانظر: تهذيب الكمال ٢١/ ٥٣٧، وتهذيب التهذيب ٨/ ٢).

وقال ابن حبان: روى عنه الزهري وأهل المدينة (الثقات ٧/ ٢١٦).

وله حديث واحد في سنن أبي داود (٤٦٣٦): قال أبو داود: عمرو بن عثمان، حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن ابن شهاب، عن عمرو بن أبان بن عثمان، عن جابر بن عبد الله، أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**أري الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ، ونيط عمر، بأبي بكر، ونيط عثمان، بعمر**»، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما تنوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه ﷺ.

قال أبو داود: ورواه يونس، وشعيب لم يذكرا عمرو بن أبان.

(٣) شارك الزُّهْري في الرواية عن محمد بن عروة: أخوه هشام بن عروة، قاله أبو حاتم كما في الجرح والتعديل ٨/ ٤٧، (وانظر: تهذيب الكمال ٢٦/ ١١٠، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٣).

فانتفت الجهالة عنه.

وله حديث واحد معلول في جامع الترمذي (٣١٧٠)، قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل وغير واحد، قالوا: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث، عن عبد الرحمٰن بن خالد، عن ابن شهاب، عن محمد بن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما سمي البيت العتيق لأنه لم يظهر عليه جبار**».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلًا، حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن النبي ﷺ نحوه». والمرسل أصح.

وروى أبو داود في المراسيل (٥١٩) من حديث يونس، عن ابن شهاب، أن محمد بن عروة، أخبره عن عروة، قال: توفيت امرأة كان أصحاب رسول الله ﷺ يضحكون =

وعقبة بن سويد الأنصاري[1]، وسنان بن أبي سنان الدؤلي[2]،

= منها، فقال لها بلال: ويحها قد استراحت، فقال له رسول الله ﷺ: «**إنما يستريح من غفر له**».

وقد رواه ابن لهيعة عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة قالت: جاء بلال.. فذكره، رواه أحمد في المسند (٢٤٣٩٩)، والصحيح أنه مرسل عن عروة.

(١) اختلف في اسمه، فقال شعيب عن الزهري: عقبة، وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزهري: عتبة، ذكره البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٤٣٣، وروايته عن أبيه وأبوه صحابي، قال الحسيني: وهو مجهول. (الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال ٢٩٥).

وقال الحافظ في (تعجيل المنفعة ٢/ ١٧): أخرج أبو نعيم في الصحابة من رواية ربيعة عن عقبة بن سويد عن أبيه حديثًا وصحح ابن عبد البر حديثه.

قلت: وحديثه في مسند أحمد ١٥٦٥٩، قال: حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عقبة بن سويد الأنصاري، أنه سمع أباه ـ وكان من أصحاب النبي ﷺ ـ قال: قفلنا مع نبي الله ﷺ من غزوة خيبر، فلما بدا له أُحد، قال النبي ﷺ: «**الله أكبر جبل يحبنا ونحبه**».

ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٢٥) من حديث أبي اليمان، ثم قال: رواه يونس وإسحاق بن راشد وعبيد الله بن أبي زياد عن الزهري.

ثم قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن محمد بن أحمد، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ح وحدثنا محمد بن معمر، ثنا ابن ناجية، قالا: ثنا أبو مصعب، ثنا محمد بن معن بن نضلة الغفاري، أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، يحدث عن عقبة بن سويد، عن أبيه، أنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن الشاة فقال: «**هي لك، أو لأخيك، أو للذئب**»، وسألته عن البعير، وكان إذا غضب عرف ذلك في حمرة وجنتيه فقال: «**ما لك وله، معه سقاؤه وحذاؤه، يرد الماء، ويصدر الكلأ، خل سبيله حتى يلقاه ربه**»، وسأله عن اللقطة فقال: «**عرفها سنة، ثم أوثق وكاءها وصرارها، فإن جاء صاحبها فادفعها إليه، وإلا فشأنك بها**».

قال أبو نعيم: وهم بعض المتأخرين فيه فذكره بعقب حديث الزهري في أحد فقال: ورواه ربيعة، عن عقبة، وليس هذا الحديث من ذلك في شيء.

قلت: فهذان الحديثان صححهما أبو عمر بن عبد البر في (الاستيعاب ٢/ ٦٨١) وهذا من نظره رحمه الله، فإن عقبة من التابعين من أبناء الصحابة، زالت عنه الجهالة برواية علمين، ولم يتكلم فيه، ولم يرو ما يستنكر، فمثل هذا يصحح حديثه.

(٢) سنان بن أبي سنان الدئلي تابعي روى عن الصحابة؛ كأبي هريرة وأبي واقد وجابر، =

وغيرهم[١].

= وقد روى عنه غير الزهري؛ كزيد بن أسلم، ووثقه العجلي وابن حبان (الثقات ٤/ ٣٣٦، تاريخ الإسلام ٣/ ٥٩).

وروى عنه أبو طوالة كذلك.

فقد قال المصنف في معرفة علوم الحديث (ص٤٤٥): قلت للقاضي أبي بكر محمد بن عمر بن الجعابي: من يروي عن سنان بن أبي سنان غير الزهري؟ فقال: لا نعلم له راويًا غير الزهري، ثم قال: اللَّهُمَّ إلا أني أظن أن أبا طوالة القاضي حدث عنه بشيء، ولم يكن عندي إذ ذلك، أن أبا طوالة عنده عنه، فوجدت من حديث قتيبة، عن الدراوردي، عن أبي طوالة، عن سنان حرفًا فكتبت به إليه فأعجبه ذلك.

قلت: وفي صحيح البخاري (٢٩١٠): حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني سنان بن أبي سنان الدؤلي، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أخبر: أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد، فلما قفل رسول الله ﷺ قفل معه، فأدركتهم القائلة في واد كثير العضاه، فنزل رسول الله ﷺ وتفرق الناس يستظلون بالشجر، فنزل رسول الله ﷺ تحت سمرة وعلق بها سيفه، ونمنا نومة، فإذا رسول الله ﷺ يدعونا، وإذا عنده أعرابي، فقال: «**إن هذا اخترط علي سيفي، وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتا، فقال: من يمنعك مني؟ فقلت: الله، ـ ثلاثًا ـ**» ولم يعاقبه وجلس.

كرره البخاري في موضعين (٢٩١٠) (٢٩١٣) بإسناد واحد واختلاف في المتن يسير.

ثم رواه في موضع ثالث من طريق محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب (٤١٣٥).

وهذا رواه مسلم في الصحيح (٨٤٣) من طريق الدارمي وآخر عن أبي اليمان، ومن طريقين آخرين عن الزهري عن سنان.

وروى له البخاري حديثًا آخر (٥٧٧٥) بإسناده عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري: قال: أخبرني سنان بن أبي سنان الدؤلي: أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**لا عدوى**» فقام أعرابي فقال: أرأيت الإبل، تكون في الرمال أمثال الظباء، فيأتيها البعير الأجرب فتجرب؟ قال النبي ﷺ: «**فمن أعدى الأول**».

وهذا أيضًا رواه مسلم (٢٢٢٠) عن الدارمي عن أبي اليمان، فهو فيه في طبقة الرواة عن البخاري.

(١) يتفرد الزهري بالرواية عن جماعة من التابعين، وهذا من سعة علمه، وكثرة رواياته، وشدة طلبه للحديث، ولذا كان الزهري من الأئمة الذين دار عليهم إسناد الحديث.

وقد تفرد يحيى بن سعيد الأنصاري عن جماعة من التابعين بالرواية، منهم:

يوسف بن مسعود الزرقي[1]، وعبد الله بن أنيس

= وروى المصنف في معرفة علوم الحديث (رقم: ٤١٣) حديثًا عن الزهري عن محمد بن أبي سفيان بن جارية الثقفي حديثًا، ثم قال: «لا نعلم لمحمد بن أبي سفيان وعمرو بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي راويًا غير الزهري، وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلًا من التابعين لم يرو عنهم غيره».
والحاكم يخبر في ذلك بحسب حفظه واستذكاره، فقد كان كثير الاعتماد على حفظه، ولذا فقد يوجد في بعض ما ذكره ما يستدرك عليه، فقد وجدوا لمحمد بن جارية رواة غير الزهري، منهم: تميم بن عطية، وضمرة بن حبيب، وأبو عمر الأنصاري (تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٨٦).

وقد تعقبه ابن الصلاح لأجل ذلك فقال: «أخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها، معتمدًا على الحسبان والتوهم». (المقدمة: ٣٢٢ - ٣٢٣، وفتح المغيث ٤/ ٢٠١).

(١) يوسف بن مسعود بن الحكم الزرقي الأنصاري روى عن جدته، وهي صحابية، وقيل: إن له صحبة. (الثقات ٥/ ٥٥١).

وقد ذكر الذهبي أن عبيد الله بن عمر روى عنه كذلك. (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٤).
قال الحافظ: ذكر الحاكم أبو عبد الله أن يحيى بن سعيد الأنصاري تفرد بالرواية عنه فتحرر رواية عبيد الله عنه مع أن حديثه عند النسائي في المتابعات. (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٢٣).

قلت: لم أقف على رواية عبيد الله هذه، وقد بحثت في السنن الكبرى وفي تحفة الأشراف، فلم أجدها، ولم يكتب عليها المزي رمز النسائي (٣٢/ ٤٥٩) فالله أعلم.
نعم روى عنه موسى بن عقبة كما في مسند البزار (٩٠٩). فصار الرواة عنه ثلاثة.
وحديث يوسف رواه أحمد في المسند ٩٩٢، والبخاري في التاريخ الكبير ٨/ ٣٧٤ من طرق عن يحيى بن سعيد، عن يوسف بن مسعود بن الحكم، عن جدته، قالت: مر بنا راكب، ونحن بمنى، مع النبي ﷺ، فنادى: ألا لا يصومن هذا اليوم أحد، فإنها أيام أكل وشرب. قلت من هذا؟ قالوا: علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.
ومن هذا الوجه رواه النسائي في السنن الكبرى (٢٨٩٨) والحديث فيه اختلاف واضطراب.

وأما حديث موسى بن عقبة فقد روى أبو مصعب وابن جريج عنه عن يوسف بن =

الأنصاري[1]، وعبد الرحمٰن بن المغيرة[2]، وغيرهم.

وليس في الصحيح من هذه الروايات شيء، وكلها صحيحة بنقل العدل عن العدل، متداولة بين الفريقين محتج بها[3].

= الحكم عن أبيه أنه شهد جنازة بالكوفة مع علي فمر علي بالناس وهم قيام فأشار إليهم أن اجلسوا فإن رسول الله ﷺ: أحسبه قد كان يقوم ثم قعد، قال البزار: لا نعلم أسند مسعود بن الحكم إلا هذا الحديث عن علي، وقد روي عن علي، من غير هذا الوجه..

قلت: وفاته الحديث الأول، فليوسف بن الحكم حديثان، **الأول**: عن جدته أسماء، **والثاني**: عن أبيه، والله أعلم.

(١) تبع الحاكم في هذا الإمام مسلم، فإنه ذكر ذلك، وقال: ممن ينفرد عنهم يحيى بن سعيد الأنصاري... عبد الله بن أنيس عن أمه، وهي ابنة كعب بن مالك. (المنفردات ١١٧).

(٢) الذي في كتاب المنفردات للإمام مسلم ـ وعنه صدر المصنف ـ إبراهيم بن المغيرة من رواية الثقفي، وقال يزيد بن هارون: إبراهيم بن أبي المغيرة، ثم قال: عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة. اهـ.

ولم يذكر مسلم: عبد الرحمٰن بن المغيرة. فالظاهر أن الحاكم وهم في ذكره، أو تصحف، والله أعلم.

(٣) حاصل هذا القسم: أحاديث بعض التابعين، الذين تفرد راوٍ واحد عنهم، وتضمن كلام الحاكم أمرين مهمين:

الأول: خلو الصحيحين ممن هذه حاله.

الثاني: الحكم بالصحة على هذه الأخبار، واتفاق الناس على ذلك.

أما الحكم الأول: فقد تردد هو فيه كما نقلنا ذلك عنه فيما مضى؛ لأنه وجد مَن هذه صفته في الكتابين أو في أحدهما؛ بل بعض من مثل بهم حديثه متفق عليه؛ كسنان بن أبي سنان، لكن في الحقيقة لم يتفرد عنه راو واحد.

أما الحكم الثاني: فليس هو من المتفق عليه، وقد اختلف فيه المحدثون قديمًا وحديثًا، ويمكن أن يقال: إنه لقبول من هذه صفته، يشترط الاعتماد على قرينة تدعم حاله، وتقوي الثقة به، فهم ـ وإن كان الكذب في زمانهم أقل، والصلاح هو الأكثر ـ إلا أنه لم يتفق على توثيقهم بالجملة، ولذا لا بد من وجود قرينة؛ كأن يوثقه المتفرد عنه، إذا كان ممن يعتد بتوثيقه، أو يصفه بالصلاح والدين؛ بل قنع الحافظ بأقل من ذلك، واكتفى بأن يعرف حاله، كما في دفاعه عن نبهان مولى أم سلمة، وقد تفرد =

«و»القسم الرابع من الصحيح المتفق عليها[1]

هذه الأحاديث الأفراد الغرائب، التي يرويها الثقات العدول، تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب[2].

= الزُّهْري بالرواية عنه، قال الحافظ في (فتح الباري ٩/ ٣٣٧): وحجة من منع: حديث أم سلمة الحديث المشهور: أفعمياوان أنتما، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عنها، وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته. اهـ.

قال التقي ابن الصلاح في (مقدمته، ص٣٢٠، باب: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد): ثم إن الحاكم أبا عبد الله حكم في المدخل إلى كتاب الإكليل بأن أحدًا من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأنكر ذلك عليه، ونقض.

ثم قال: وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولًا مردودًا برواية واحد عنه، واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راوٍ واحد عنه، خلاف في تفرده.

قلت: وبذلك يظهر فساد من رد حديث راوٍ لتفرد راوٍ عنه مطلقًا، ولا سيما إذا كان من طبقة متقدمة، كالتابعين أو كبار الأتباع.

قال ابن معين في أيوب بن منقذ: لم أسمع أحدًا روى عنه غير معتمر، وهو شيخ بصري أرجو أن لا يكون به بأس. (ثقات ابن شاهين، ص٥٦)، وكذا قال ابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٨) لاحظ أن قول ابن معين لا بأس به هو كقول غيره ثقة.

ثم إن الحافظ ابن حجر اصطلح في تقريب التهذيب على أن يصف من روى عنه واحد بقوله: مقبول، يعني ـ في الغالب ـ: مقبول إن توبع، وإلا فغير مقبول، ولذا كان هذا الوصف منه يحتاج إلى مزيد تحرير وتتبع، والله أعلم.

(١) في النسخة (م): المتفق عليه من الصحيح، وليس في (ط): المتفق عليه في كله هذه الأقسام الخمسة.

(٢) سيأتي آخر هذا القسم تعريف الغرائب والشواذ.

مثل:

حديث العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله[1] ﷺ قال: **«إذا انتصف شعبان فلا تصوموا، حتى يجيء رمضان»**.

وقد خرَّج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح، وترك هذا وأشباهه، مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة[2].

---

(١) في النسخة (م) (ط): أن النبي.

(٢) رواه عبد الرزاق (٧٣٢٥) وابن أبي شيبة (٩١١٩)، وأحمد (٩٧٠٧)، والدارمي (١٧٨١)، وأبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، والنسائي (٢٩٢٣)، وابن ماجه (١٦٥١)، والبيهقي ٤/ ٣٥٢، ورواه أبو عوانة من عدة طرق في مستخرجه (٢٧٠٩).
وهذا الحديث من مفردات العلاء إجماعًا.
وقد اختلف النقاد فيه على قولين:
١ ـ من العلماء مَن استنكره ورده، منهم: هؤلاء عبد الرحمٰن بن مهدي وأبو زرعة وأحمد وأبو داود والنسائي وابن الجوزي.
قال أبو داود ـ بعد أن رواه ـ: رواه الثوري، وشبل بن العلاء، وأبو عميس، وزهير بن محمد، عن العلاء، قال أبو داود: وكان عبد الرحمٰن، لا يحدث به، قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده، أن النبي ﷺ كان يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خلافه، قال أبو داود: «وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء، عن أبيه».
وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (١٤٣) أنه قال: هذا منكر.
وقد أشار يحيى بن معين إلى أن فيه اختلافًا، وأن بعض الرواة لم يرفعه. (سؤالات ابن الجنيد ٤١٠) فهذه علة أخرى.
وقال النسائي: لا نعلم أحدًا روى هذا الحديث غير العلاء.
وعن الإمام أحمد: العلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا.
ونقل البيهقي عن روايته لسنن أبي داود أنه قال: قال أحمد: هذا حديث منكر (انظر: السنن الكبير للبيهقي ٤/ ٣٥٣، مختصر سنن أبي داود للمنذري ٣/ ٢٢٤، نصب الراية للزيلعي ٢/ ٤٤١، فتح الباري ٤/ ١١٥، فيض القدير ١/ ٣٠٤).
وقد أصبح هذا الحديث عند هؤلاء من منكرات العلاء المشهورة، فلا يذكر إلا به، حتى قال الخليلي: مديني، مختلف فيه؛ لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها؛ كحديثه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: إذا كان النصف.

= قال: وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا والشواذ. (الإرشاد للخليلي ص٢١٨ ـ ٢١٩، لاحظ تأثر الخليلي بشيخه المصنف).

٢ ـ ومِن العلماء من صححه، وجمع بينه وبين ما روي مما يدل على إباحة الصوم.

من هؤلاء الترمذي، فقد قال بعد أن رواه: حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أن يكون الرجل مفطرًا، فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان، وقد روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ما يشبه قولهم، حيث قال ﷺ: «**لا تقدموا شهر رمضان بصيام، إلا أن يوافق ذلك صومًا كان يصومه أحدكم**» وقد دل في هذا الحديث أنما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال رمضان.

ونحو هذا الجمع ذكر ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٢٨٢) فإنه ترجم: باب إباحة وصل صوم شعبان بصوم رمضان والدليل على أن معنى خبر أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى رمضان**» أي: لا توصلوا شعبان برمضان فتصوموا جميع شعبان، أو أن يوافق ذلك صومًا كان يصومه المرء قبل ذاك، فيصوم ذلك الصيام بعد النصف من شعبان، لا أنه نهى عن الصوم إذا انتصف شعبان نهيًا مطلقًا.. ثم روى حديث عائشة: ما كان رسول الله ﷺ يصوم من أشهر السنة أكثر من صيامه من شعبان، كان يصومه كله، وفي بعض الألفاظ: كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه شعبان، ثم يصله برمضان.

وكذا صنع ابن حبان في صحيحه بعد أن رواه (٣٥٨٩)، وترجم عليه: ذكر خبر أوهم غير المتبحر في الصنعة أنه مضاد للأخبار التي تقدم ذكرها، ثم ترجم: العلة التي من أجلها زجر عن الصوم في نصف الأخير من شعبان، فروى حديث سماك: سماك بن حرب، قال: دخلت على عكرمة في اليوم الذي يشك فيه من رمضان وهو يأكل، فقال: ادن فكل، قلت: إني صائم، فقال: والله لتدنون، قلت: فحدثني، قال: حدثني ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تستقبلوا الشهر استقبالًا، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه غبرة سحاب أو قترة، فأكملوا العدة ثلاثين**».

والذي يظهر لي: أن الحديث منكر، ولا يحتاج إلى هذا الجمع الذي ذكروه.

والعلاء هو: ابن عبد الرحمٰن بن يعقوب المدني الحرقي مولاهم، من رجال مسلم والأربعة، قال أحمد: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وعن ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال: ليس بالقوي، وقال: ضعيف. وخلص الذهبي إلى أن حديثه لا ينزل عن الحسن، ولكن يتجنب ما أنكر عليه. (تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٢٠، =

وكذلك حديث[١] أيمن بن نابل المكي عن أبي الزبير عن جابر [بن عبد الله][٢] أن رسول الله ﷺ كان يقول في التشهد: «**بسم الله وبالله**».

❖ **(قال الحاكم رحمه الله):**

وأيمن بن نابل ثقة، مخرج حديثه في الصحيح للبخاري[٣]، ولم يخرج هذا الحديث، إذ ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه[٤] يصح[٥].

= سير أعلام النبلاء ٦/ ١٨٧، ميزان الاعتدال ٣/ ١٠٢).
وقد عابوا على مسلم إخراج حديث العلاء في الصحيح، ويكفيه شهادة الحافظين أبي عبد الله الحاكم وأبي يعلى الخليلي، أنه خرج المحفوظ من حديثه، وترك هذا الحديث وأشباهه، مما ينكر على العلاء. (انظر: التهذيب ٨/ ١٨٧).

(١) ليست في (م).
(٢) ليس في (م) (ط).
(٣) في النسخة (م) (ط)، صحيح البخاري.
(٤) في النسخة (ط): وجه صحيح.
(٥) الكلام عن أيمن نقله عن المصنف: ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٠/ ٥٠.
وحديث أيمن بن نابل رواه المصنف في المستدرك (١/ ٢٦٧)، وصححه.
ورواه الطيالسي (١٨٤٧)، وابن أبي شيبة (٣٠٠٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٦٥)، والمجتبى (١١٧٥)، وابن ماجه (٩٠٢)، والبيهقي ٢/ ٢٠٢. كلهم من حديث أيمن عن أبي الزبير عن جابر به.
قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ، هكذا يقول أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر وهو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس، وهكذا رواه عبد الرحمٰن بن حميد الرواسي عن أبي الزبير، مثل رواية الليث بن سعد. (ترتيب العلل ٧٢) ومثل قول البخاري قال مسلم في كتاب التمييز ١٨٩.
قال المزي (تحفة الأشراف ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩): قرأت أنا بخط النسائي: لا نعلم أحدًا تابع أيمن على هذا الحديث، وخالفه الليث بن سعد في إسناده، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ.
وهذا الذي بخط النسائي ثابت في السنن الصغرى المجتبى (١٢٨١).
وقال النووي في الخلاصة معقبًا على تصحيح الحاكم: وهو مردود، فقد ضعفه جماعة من الحفاظ، هم أجل من الحاكم وأتقن، وممن ضعفه البخاري، والترمذي، والنسائي، والبيهقي، قال الترمذي: سألت البخاري عنه فقال: هو خطأ. (من نصب الراية ١/ ٤٢١). =

[(وحديث أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: طب رسول الله ﷺ حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله.

❖ **قال الحاكم** رحمه الله[(١)]:

هذا الحديث مخرج في الصحيح وهو شاذ بمرة)][(٢)].

= وهذه الزيادة مما اشتهر بها أيمن بن نابل، وأصبحت لا تعرف إلا به؛ بل قال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد.

قال الحافظ: زاد في أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس (كذا، وهو خطأ أو وهم، صوابه ما مر) في التشهد: بسم الله وبالله، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما بدون هذا. (تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤).

وقول المصنف: «ليس له متابع من وجه يصح»، فيشير إلى رواية ابن قحطبة الصليحي عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر عن أبيه عن أبي الزبير، نحو حديث أيمن بن نابل، فهذا ليس بمحفوظ، أخطأ فيه ابن قحطبة، والمحفوظ المعتمر عن أيمن. (انظر: المستدرك ١/ ٢٦٧) والله أعلم.

وأيمن: هو ابن نابل الحبشي، تابعي صغير، من رجال البخاري، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد، ووثقه الثوري وابن معين، والنسائي. (انظر ترجمته: تهذيب الكمال ٣/ ٤٤٧، ميزان الاعتدال ١/ ٢٨٣، سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٠٩).

(١) القول ليس في (م).

(٢) هذا الحديث كما علمت عليه سقط من النسخة (ج) وَ(ط)، وثبت في الأصل وَ(م)، وسيأتي عنه نفي أمثلة هذا القسم من الصحيحين، فكيف يثبت فيه مثالًا من الصحيح؟

وهذا الحديث متفق عليه، رواه البخاري (٥٧٦٥) ومسلم (٢١٨٩) من طرق عن هشام عن أبيه بإسناده. وحديث أبي أسامة في صحيح البخاري (٥٧٦٦) في باب السحر.

وذِكر الحاكم لهذا الحديث في قسم الغرائب ـ أيًا أراد بها ـ محمول على ذهول منه، ومساواته إياه بحديث العلاء بن عبد الرحمٰن، وحديث أيمن بن نابل، عجيب، وذلك لأسباب:

١ ـ أن هشام بن عروة لم يجرح كما جرح العلاء، فالعلاء ـ وإن كان ثقة ـ إلا أن حديثه في أدنى مراتب الصحة، بينما هشام في أعلاها.

٢ ـ أما أيمن بن نابل فقد شاركه جماعة في رواية الحديث، إلا أنه زاد عليهم شيئًا ما ذكروه هم، وخالفهم في الإسناد، فأخطأ في المتن والإسناد معًا، فحديثه إلى الشاذ ما هو. =

وكذلك حديث أبي زَكير يحيى بن محمد بن قيس ـ وهو ثقة مخرج حديثه في كتاب مسلم ـ عن هشام بن عروة[١]، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**كُلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رآه غضب**»، وقال: «**عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق**»[٢].

= ٣ ـ أما حديث هشام فلم ينفرد به عن أبيه عن عائشة، فقد شاركه في روايته بعض آل بيته، ولم ينفرد به عروة عن عائشة، ولا انفردت بروايته عائشة رضي الله عنها، قال الحافظ في (الفتح ١٠/ ٢٢٦): «وقد رواه غير عروة عن عائشة، وجاء أيضًا من حديث ابن عباس، وزيد بن أرقم. وغيرهما».

وهذا الحديث مما شنع به بعض الناس على الصحيحين، وقالوا: إنه يتناقض مع العصمة.

والجواب: أن العصمة الثابتة هي من أن يخلص إليه الناس بشيء فيه إزهاق روحه الشريفة، وذهاب نفسه الطيبة، لا مطلق الأذى، فقد كان ﷺ يناله من الأذى قبل نزول الآية وبعد نزولها ما لا يخفى، وسحره من هذا القبيل.

وقد أجمعت الأمة على عصمته من الخطإ في التبليغ، وليس في هذا الإجماع معارضة لهذا الحديث، فغاية ما في هذا الحديث أنه كان يرى أنه يأتي أهله ولم يكن يفعل، ولم يقل الراوي: أنه يخيل إليه أن الوحي ينزل ولم يكن ينزل.

وليعلم أن سحره ﷺ كان قبل نزول المعوذتين، أو قبل أن يعلم هو ﷺ خاصتهما في الحماية من ذلك، قيل: كان في السنة السابعة، بعد صلح الحديبية. (فتح الباري ١٠/ ٢٢٦).

ثم إن الحافظ ذكر بعض شبه الملحدين التي أثاروها حول هذا الموضوع أجاب عنها. (المصدر نفسه)، ومن قبله أورد في ذلك النووي بيانًا شافيًا في شرح مسلم (١٤/ ٤٢٥).

فائدة:

هذا الحديث من نوادر ما وقع في البخاري، حيث إنه أخرجه تامًّا مرتين بإسناد واحد بلفظين مختلفين، وهذا لما علم من اعتماده في تدوينه على الحفظ، (انظر الحديث الأول: ٣٢٦٨، في باب صفة إبليس، والحديث الثاني: ٥٧٦٣، في باب السحر)، حيث رواه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن هشام..

(١) ليس في (ط) اسم أبيه.

(٢) رواه ابن ماجه (٣٣٣٠)، والنسائي (٦٦٩٠)، وأبو يعلى (٤٣٩٩).

والمصنف في المستدرك ٤/ ١٢١، ومعرفة علوم الحديث (٢٣٤)، والخليلي في الإرشاد ١/ ١٧٢، والعقيلي في ترجمته من الضعفاء، ثم قال: لا يعرف إلا به، (الضعفاء الكبير ٤/ ٤٢٧).

= ورواه ابن حبان في المجروحين ٣/ ١٢٠، ثم قال: هذا كلام لا أصل له من حديث النبي عليه الصلاة والسلام.

قال النسائي: هذا منكر (تحفة الأشراف ١٢/ ٢٢٣).

وهو حديث يمثل به لأفراد البصريين عن المدنيين؛ لأن يحيى بصري ومن فوقه مدني، (المعرفة للحاكم، ص١٠١، مقدمة ابن الصلاح: ٨٢).

وأبو زُكير لقب: وهو أبو محمد يحيى بن محمد بن قيس المدني، ضعفه يحيى وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال الفلاس: ليس بمتروك. (الكامل ٩/ ١٠٤، تهذيب الكمال ٣١/ ٥٢٤، سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٩٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٢٥).

وأما رواية مسلم له فإنها في المتابعات، إذ ليس لأبي زكير في أصول مسلم شيئًا، كما نص على ذلك الحفاظ. (تهذيب الكمال ٣١/ ٥٢٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٥).

وكل الذي له في صحيح مسلم حديثه عن العلاء بن عبد الرحمٰن: «آية المنافق»، ساقه مسلم متابعة، فلم يتم إسناده ولا متنه (٥٩).

على أن ذكر الحاكم لهذا في قسم غرائب الصحيح لا يستقيم، فغاية ما قال معدلو أبي زكير: صدوق يخطئ كثيرًا، قاله الحافظ في التقريب، وهو وصف أقرب إلى التوهين منه إلى التعديل؛ لأن المعروف أن الصدوق هو صاحب الحديث الحسن، فإذا كان يخطئ كثيرًا، فهو إلى الضعف أقرب.

وإن كان الحاكم اعتمد في توثيقه على إخراج مسلم له، فهو لا يجهل أن ذلك في المتابعات، والحال تختلف عما لو كان في الأصول، ولكن هذه عادة الحاكم، يقول هو على شرطهما، أو شرط أحدهما، وفي الإسناد من لم يخرجا له إلا متابعة، ولذلك أخرجه المصنف في المستدرك فهو عنده صحيح.

وقال تلميذه الخليلي: هذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه. (الإرشاد ١/ ١٧٣).

وهذا تقليد منه لشيخه المصنف، إلا إنه اختلف معه في منزلة أبي زكير، ثم إن الذهبي عقب على الخليلي فقال: بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا. (السير ٩/ ٢٩٩).

فائدة: لكي يقبل تفرد راوٍ ما يجب أن تتوافر فيه جملة شروط، وهي:

١ ـ أن يكون من العدالة والإتقان بدرجة يقوى بها الاعتماد عليه.

٢ ـ أن لا يكون قد أوغل بالتفرد وكثر ذلك منه.

٣ ـ أن لا يعلم عنه الإكثار من مخالفة أقرانه، والزيادة عليهم. =

[(قال] الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ):

وشواهد(١) هذا القسم كثيرة كلها صحيحة الإسناد(٢)، غير مخرجة في الكتابين، يستدل بالقليل الذي ذكرناه على الكثير الذي تركناه(٣).

= ٤ ـ وأن لا يكون التفرد عن إمام مشهور كثير الأصحاب، كما هو الحال هنا مع هشام بن عروة.
قال الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة صحيحه مبينًا ما قلناه: «لأن حكم أهل العلم، والذي يعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قبلت زيادته.
فأما من تراه يعمد لمثل الزُّهْري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ، المتقنين لحديثه، وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم».
(صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ١٧٣، ١٧٤).

(١) في النسخة (ط): وسوى هذا. (٢) في النسخة (م): الأسانيد.

(٣) مهم هنا أن تعرف اصطلاح الحاكم في الشاذ، وأنه الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة، (معرفة علوم الحديث، ص١١٩).
فالشاذ والغريب الصحيح يلتقيان في اصطلاح الحاكم، مما جعله هدفًا لنقد المتأخرين، (مقدمة ابن الصلاح، ص٧٨).
والعجيب أن الحاكم روى عن الشافعي مقولته المشهورة في الشاذ، وهي قوله: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث»، ثم خالفها فصار إلى ما صار إليه.
وعن الحاكم أخذ هذا الخليلي إلا أنه عمم، فقال: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. (الإرشاد الخليلي ١/ ١٧٦).
والشاذ عندنا نوع من أنواع الضعيف، وليس هو كذلك عند الحاكم، إلا إذا وقف له على علَّة، فيردّ عندها، فهو قبل الوقوف على علته يساوي عندنا الغريب، وبعد الوقوف على علته فمُعلٌّ.
ومثَّل الحاكم للشاذ بحديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ في الجمع =

= بين الصلاتين، فهو شاذ عنده لأن يزيد تفرد به، ولم يوجد له متابع، ويزيد ثقة، ولكنه أعله بعدم شهرة يزيد بالرواية عن أبي الطفيل.
وعليه فإن أراد الحاكم بهذا القسم: الغرائب، فينتقض نفيه ذلك عن الصحيحين بغرائبهما، وقد دون المصنف بعضها في (المعرفة، ص٩٤).
وهذا مما لا يختلف فيه، فالصحيحان يزخران بجملة صالحة منها، قيل: هي قرابة المائتين، (تدريب الراوي ١/ ١٤١)، ومن أشهرها:
* أول حديث في الجامع الصحيح: **«إنما الأعمال بالنية»**.
* وآخر حديث فيه: **«كلمتان خفيفتان على اللسان»**.
* وحديث **«النهي عن بيع الولاء وهبته»**.
* وحديث **«دخل وعلى رأسه المغفر»**، (الإرشاد للخليلي ١/ ١٦٨، مقدمة ابن الصلاح، ص٧٨).
* وحديث **«من عادى لي وليًّا فقد بارزته بالحرب»**، (ميزان الاعتدال ١/ ٦٤١)؛ بل لشدة غرابته قال الذهبي: «فلولا هيبة الجامع الصحيح لعددته في منكرات خالد بن مخلد القطواني»، فرحمة الله على الذهبي كيف امتهن القوم بعده هيبة الصحيحين!.
* وحديث **«كن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل»**، (هدي الساري، ص٤٤١).
وإن نزلنا مراد الحاكم بهذا القسم على الشاذ في اصطلاحنا، فنعم، قد تنكب الشيخان الأحاديث الشاذة في الجملة، وإن وقع عندهما اللفظة بعد اللفظة مما ادُّعي شذوذه، فإن عامة ذلك في المتابعات والشواهد:
١ ـ كلفظة «لا يرقون» الواردة في حديث ابن عباس في السبعين ألفًا، فقد أخرجها مسلم (٢٢٠) في المتابعات من حديث سعيد بن منصور الطالقاني، (صحيح مسلم ٣/ ٩٢، بشرح النووي).
٢ ـ وكإحدى روايات مسلم (٤٦٥) لحديث: **«أفتان أنت يا معاذ»**، قال الزيلعي: أما رواية مسلم **«أنه سلَّم، ثم صلى وحده»**. (الصحيح ٤/ ٤٢٦)، فأشار البيهقي إلى أنها شاذة ضعيفة، فقال: لا أدري هل حفظت هذه الزيادة أم لا؟ (نصب الراية ٢/ ٣٠).
٣ ـ وكلفظة «فليرقه» الواردة في حديث ولوغ الكلب، فقد أخرجها مسلم متابعة (٢٧٩) من طريق علي بن مسهر، والحديث عنده من طرق دونها.
٤ ـ وكحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ الثلاث. (صحيح مسلم: ١٤٧٢)، جاء عن أحمد أنه شاذ مطرح (شرح العلل لابن رجب الحنبلي ٢/ ٦٢٥)، وفيه مناقشة.
٥ ـ وكذا جاء عن أحمد إعلال حديث رافع بن خديج في المخابرة بالاضطراب، =

= وقال: حديث رافع ضروب، (المغني لابن قدامة ٥/ ٣١١)، وفيه مناقشة أيضًا، بيانها في جزء عندي جمعته في طرق هذا الحديث، وأصل حديث رافع متفق عليه. (رواه البخاري: ٢٢٨٦، ومسلم: ١٥٣٦).

٦ ـ وحديث ابن عباس في زواجه ﷺ ميمونة محرمًا، فقد عدَّه بعضهم شاذًّا، وتكلموا في موافقته للواقع، نبه على هذا النوع من الشذوذ ابن تيمية (في علم الحديث، ص١٦٣)، والحديث متفق عليه (رواه البخاري: ١٨٣٧، ومسلم: ١٤١٠).

والصحيح فيه: أن لا شذوذ، ومخالفته للواقع لا يدخله في الشذوذ؛ لأنه صحيح عن قائله، فإن كان هو أخطأ ـ تنزلًا ـ فلا يعني أنه شاذ، وبعض العلماء وفق بينه وبين ما روي مخالفًا له.

٨ ـ وأشهر ما ادعي شذوذه في مسلم حديث جابر في الست ركعات، وابن عباس في الثمان في صلاة الكسوف، وإنما صاروا إلى شذوذها بناء على أن الشمس لم تكسف إلا مرة واحدة زمن النبي ﷺ، يوم مات ابنه إبراهيم.

لكن قال النووي في (شرحه ٦/ ٤٥٣): اختلفت الأحاديث في ذلك، وقد قال بكل نوع بعض الصحابة، وقال جماعة من أصحابنا الفقهاء والمحدثين وجماعة من غيرهم، هذا الاختلاف في الروايات بحسب حال الكسوف، ونقل عن بعض أهل العلم أن صلاة الكسوف جرت في أوقات متعددة، ثم قواه، (وانظر: نصب الراية ٢/ ٢٢٦).

وهذا قول قوي، وليس ثمة ما ينفي تكرار التعدد وإن أباه الحافظ وقال: في ذلك نظر. (تلخيص الحبير ٢/ ٩٠).

وأيًّا كان فهذا باب يطول استقصاؤه، وقلَّ أن يجمع الحفاظ فيه على رأي؛ بل ادُّعي في بعض أحاديثهما أشد من ذلك، وهو النكارة، وللسيوطي رسالة استنكر فيها حديث: «**إن أبي وأباك في النار**»، وهو مخرج في صحيح مسلم (كتاب الإيمان: ٨٧) وادَّعى أنَّ في الصحيح بعض الأحاديث المنكرة.

واستنكر بعض المعاصرين حديث الجساسة المشهور، وهو في صحيح مسلم أيضًا (٢٩٢٤)، وأنا في هذه الأحاديث التي ذكرتها أمثل لا أقرر.

ثم إن الحاكم ـ وإن نفى الشذوذ عن أحاديث الصحيحين في هذا الموضع ـ فقد أثبت عكس هذا في (المستدرك ١/ ٢١) فقال: ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا متن شاذ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة، التي ليس لها إلا إسنادًا واحدًا، ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها!.

وهذا كما قلنا: إن الشاذ والغريب يجتمعان عند الحاكم.

[«و»]القسم الخامس من الصحيح المتفق عليه

أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم بها[1] إلا عنهم.

= مسألة:

ينبغي النظر في الشاذ وإلحاقه بأقرب القسيمين إليه، فصنيع الحاكم هنا يلحقه بالصحيح، وربما مال إليه الحافظ ابن حجر، فقد ذكر في فتح المغيث (١/ ١٨) أنَّ شيخه مال إلى النزاع في ترك تسمية الشاذ ضعيفًا، وقال: غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أنْ يكون هناك صحيح وأصح منه، فيعمل بالراجح، ولا يعمل بالمرجوح، لأجل معارضته له، لا لكونه لم تصح طريقه، ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف، وإنما غايته أن يتوقف عن العمل به، ويتأيد بمن يقول صحيح شاذ كما سيأتي في المعل، وهذا كما في الناسخ والمنسوخ سواء.

قال: ومن تأمل الصحيحين وجد أمثلة ذلك. (لمزيد بحث انظر: النكت على ابن الصلاح ١/ ٥٠، ٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩، فتح الباري ١٣/ ٢٥، تدريب الراوي ١/ ٦٥).

قلت: إلحاق الشاذ بالصحيح مغالطة لحد الصحيح، في قولهم: (... أو علة قادحة) فإنْ لم تكن مخالفة الجماعة للواحد علة قادحة، فلا توجد علة في الدنيا، وهو حري أن يلحق بالأحاديث المغلوطة، ولا يتم لابن حجر استدلاله بقولهم: صحيح شاذ، لما علم من أن مرادهم (أحيانًا) بالشاذ: الغريب، وهذا لا يخالف فيه أحد.

(١) هذه الكلمة من الأصل وَج وَ(م) وَ(ط).

هكذا علل المؤلف عدم إخراج هذا النوع في الصحيحين، وهي تفرد الأبناء عن الآباء.

ونحو هذا قال في سؤالات السجزي (ص١٤٨): بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع لها من الصحيح. اهـ.

والمعنى واحد لأنه أراد بالشذوذ هنا تفردهم عن آبائهم، وهو معنى قوله: لم تتواتر =

كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده(١).

= الرواية عن آبائهم إلا عنهم، فإنه لا يريد بالتواتر المتواتر الاصطلاحي؛ بل يريد المجيء، كأنه قال: لم ترد الرواية عن الأب إلا من طريق الابن.

وقد نبهنا في التعليق على معرفة علوم الحديث على أن المتواتر ليس من مصطلحات أهل الحديث، ولذا لم يذكره الحاكم في المعرفة، وإن ورد على لسانه فإنه يريد معنى آخر، كما في هذا الموضع.

(١) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه عن جده، إسناد يعتمد عليه أهل السنن، ويخرج في المسانيد.

وعمرو في نفسه ثقة، ومن قصَّر قال: صدوق، ولا ينزل عن ذلك، قال الحاكم (في المستدرك ١/ ١٠٥): ليعلم طالب هذا الفن أن أحدًا لم يتكلم قط في عمرو بن شعيب، وإنما تكلم مسلم في سماع شعيب من عبد الله. اهـ.

وكذا حال شعيب بن محمد، فإنه صدوق، لم يطعن فيه.

أما محمد بن عبد الله جدُّ عمرو، فلم يذكر بجرح ولا توثيق، وهو مقل في الرواية، ووثقه ابن حبان على أصله، ولأجل ذلك قال الحافظ في التقريب: مقبول، كما هي عادته في مثل هؤلاء.

وقال الذهبي: غير معروف الحال، وقد مات شابًّا في حياة أبيه، وخلف ابنه شعيب صبيًّا فكفله جده.

وجده هو: عبد الله بن عمرو بن العاص، الصحابي الجليل، أحد العبادلة الأربعة الذين هم معه: أبناء العباس، والزبير، وعمر بن الخطاب، رضي الله عنهم.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الإسناد على أقوال ثلاثة:

أولها: أن قوله: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، يراد بجده: جده الأدنى؛ أي: جد عمرو وهو محمد، فتكون هذه الأحاديث من قبيل المرسل؛ لأن محمدًا تابعي، ولذلك لا يحتج أبو داود ولا أحمد ـ في رواية الميموني ـ بهذا الإسناد، وسيأتي في رواية البخاري عنه خلاف ذلك.

وقال في رواية الأثرم: ربما احتججنا بحديثه وربما وجس القلب منه.

ونقل أبو داود عنه: أهل الحديث إذا شاءوا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاءوا تركوه لترددهم في شأنه.

وهو قول القطان في ما نقله ابن المديني عنه، واختاره ابن عدي وقال: إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلًا؛ لأن جده محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا صحبة له. (الكامل ٥/ ١١٦).

= قال مقيده: عادة عمرو بن شعيب إذا ما روى عن جده الأدنى، أن يصرح باسمه، فيقول: عن أبيه عن جده محمد، وهذا في السنن كما ذكره الحافظ. (تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٧).

وقد قال الذهبي: رواية شعيب عن أبيه محمد ما علمتُها صحت، فإنَّ محمدًا قديم الوفاة، وكأنه مات شابًّا. (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٦).

قلت: ثم كفله جده، ونشَّأه في كنفه، وقام له مقام والده، فتضعيف روايته عن أبيه أولى من تضعيفها عن جده وكافله.

وقال ابن حبان (الثقات ٥/ ٣٥٢): محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص يروي عن أبيه، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد، ولا أعلم بهذا الإسناد إلا حديثًا واحدًا من حديث ابن الهاد عن عمرو بن شعيب. اهـ.

ثانيها: إنها صحيفة وجدها شعيب فرواها عن جده وجادة، وهذه هي الصادقة، التي كان عبد الله يدون فيها أحاديث النبي ﷺ، وكان يحبها ويبالغ في الاعتناء بها، وشأنها معروف، قال عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها.

وقال ابن معين: إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب. اهـ.

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب، ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء.

وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها وعامة المناكير تروي عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح وابن لهيعة والضعفاء وهو ثقة في نفسه إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده. (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٩).

وهذا ما كان يقوله أيوب السختياني، وعلل ابن عدي رفض الناس حديثه لكونه عن صحيفة. (الكامل ٥/ ١١٦).

قال الترمذي (بعد حديث ٣٢٢): قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد، وإسحاق، وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، قال محمد: وقد سمع شعيب بن محمد، من عبد الله بن عمرو، ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه؛ لأنه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. اهـ. =

= قال مقيده: كونها عن صحيفة لا يقتضي رفضها، لما علم من صحة الرواية وجادة، لا سيما عن الصادقة، فكان الواجب على من قال بهذا أن يقايس عليها شروط قبول الوجادة، فإن رآها تامة قبلها، إلا أن يكون غير قائل بصحة الرواية وجادة.

ثالثها: وهو المختار، أنه إسناد صحيح متصل، والمراد بجده جد شعيب وهو عبد الله بن عمرو الصحابي الجليل.

قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، ومن الناس بعدهم. (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٩).

ومما يستدل به على ذلك:

١ ـ أن محمدًا والد شعيب توفي قديمًا كما أسلفت، وليس لشعيب رواية صحيحة عنه، وأن عبد الله بن عمرو كفل شعيبًا، ونشَّأه في حجره، فلا تستنكر هذه الرواية عنه.

٢ ـ ما جاء في بعض الطرق: (عن جده عبد الله بن عمرو)، فهذا رافع للنزاع، لكن بعض العلماء لم يجعله من قبيل المفسر؛ بل بنى عليه مذهبًا رابعًا فلم يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه باسم جده عبد الله بن عمرو.

قال المنذري في شرحه حديث: «**لا يحل سلف وبيع**»: يشبه أن يكون الترمذي إنما صححه لتصريحه فيه بذكر عبد الله بن عمرو ويكون مذهبه في الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب إنما هو الشك في إسناده، لجواز أن يكون الضمير عائدًا على محمد بن عبد الله، فإذا صرح بذكر عبد الله بن عمرو انتفى ذلك.

قال ابن القطان: إنما ردت أحاديث عمرو بن شعيب لأن الهاء من جده يحتمل أن تعود على عمرو فيكون الجد محمدًا، فيكون الخبر مرسلًا، أو تعود على شعيب فيكون الجد عبد الله، فيكون الحديث مسندًا متصلًا؛ لأن شعيبًا سمع من جده عبد الله بن عمرو، فإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يفسر الجد بأنه عبد الله بن عمرو إلا بحجة، وقد يوجد ذلك في بعض الأحاديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو فيرتفع النزاع، وقد يوجد بتكرار أبيه فيرتفع النزاع أيضًا. (نصب الراية للزيلعي ٤/ ١٨، ١٩).

٣ ـ لا يحتمل لمحمد هذه الكثرة من الأحاديث أن يرسلها عن رسول الله ﷺ؛ لأنه مات شابًّا، ولأنه كان مقلًّا، كما وصفه الذهبي وغيره.

٤ ـ وأما من حيث الإدراك، فقد أدرك شعيب من هو أقدم وفاة من عبد الله، =

= قال الذهبي (في الميزان ٣/ ٢٦٧)، صح أيضًا أن شعيبًا سمع من معاوية، وقد مات معاوية قبل عبد الله بن عمرو بسنوات، فلا ينكر له السماع من جده، سيما هو الذي ربَّاه وكفله.

٥ ـ قال الدارقطني (في السنن ٣/ ٥٠): حدثنا أبو بكر النيسابوري نا محمد بن علي الوراق قال: قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئًا؟ قال: يقول حدثني أبي، قال: قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه قد سمع منه.

سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

نقله الحاكم عن الدارقطني في المستدرك ٢/ ٤٧ ـ ثم قال:

حدثنا أبو بكر النيسابوري أنبأنا محمد بن يحيى بن فارس، وأحمد بن منصور بن راشد، وعلي بن حرب، قالوا: نا محمد بن عبيد، نا عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه أنَّ رجلًا أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأة، فأشار إلى عبد الله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله، قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال: بطل حجك، قال: فقال الرجل: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلًا فحج واهد، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره، ثم قال له: اذهب إلى ابن عباس فاسأله، قال شعيب: فذهبت معه، فسأله فقال له مثل ما قال له عبد الله بن عمر، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره بما قال ابن عباس، ثم قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثل ما قالا.

نقله الحاكم أيضًا عن الدارقطني في المستدرك ٢/ ٦٥، وكان قال قبلها: لم أزل أطلب الحجة في سماع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو فلم أصل إليها إلى هذا الوقت، ثم ساق الخبر، مراده لم يصل إليها قبل هذا الخبر، والزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير ما موضع ينقل هذه العبارة عن الحاكم، فيفهم منها أنه لم يجدها بعد فيقف عندها ولا ينظر أسفل منها، حيث الحجة فتجد النقل عنده ناقصًا. (للمثال انظر: نصب الراية ٢/ ٣٨١).

حدثنا محمد بن الحسن النقاش، نا أحمد بن تميم، قال: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: شعيب والده عمرو بن شعيب سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم، قلت: فعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يتكلم الناس فيه؟! قال: رأيت علي بن =

وبَهْز بن حكيم القُشيري عن أبيه عن جده[1].

= المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحاق بن راهويه يحتجون به، قال: قلت: من يتكلم فيه، يقول ماذا؟ قال: يقولون إن عمرو بن شعيب أكثر أو نحو هذا. اهـ.

قلت: لكن أبا عبد الله البخاري مع توثيقه له، فقد تجنب حديثه في الجامع الصحيح، وما نقلناه عن الدارقطني فإسناده صحيح؛ بل قال أبو عبد الله الحاكم: رواته حفاظ وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبد الله بن عمرو. (المستدرك ٢/ ٦٥).

* قال ابن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. (المستدرك ١/ ١٩٦، ٥٠٠، الكامل ٥/ ١١٤).

* ومن قال: إن الرواية وجادة عن صحيفة، فهذه مكابرة يدفعها تصريحه بالسماع في أحاديث، ولا يمنع أن يكون روى بعضًا سماعًا وبعضًا وجادة عن «الصادقة».

قال الذهبي: أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر، ولسنا نقول إنَّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح بل هو من قبيل الحسن.

قلت: كونها وجادة لا يقلل من قيمتها، ولا يعلل ردها، لما علم من ضبط عبد الله بن عمرو لهذه الصحيفة، واعتنائه بها أولًا، ولما تقرر ثانيًا عند علماء النقد من صحة الرواية وجادة، بشروطها المعتبرة، وكلها متوافرة في هذا الإسناد.

* للحافظ ابن حجر مبحث نفيس في ترجمة عمرو بن شعيب في تهذيب التهذيب ٨/ ٥٥، وقد حرر فيه المسألة.

وإسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مخرج في السنن.

(١) هو: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري، كان شعبة يضعفه لأنه رآه يلعب الشطرنج.

وذكره ابن حبان في المجروحين لأجل حديث رواه، فقال (كتاب المجروحين ١/ ١٩٤): كان يخطئ كثيرًا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رحمهما الله، فهما يحتجان به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: **«إنا آخذوه وشطر إبله، عزمة من عزمات ربنا»** لأدخلناه في الثقات، وهو من أستخير الله عز وجل فيه.

وقال الآجري عن أبي داود: هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت ومن أبوك! (من تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩، وهو من النصوص التي لم أجدها في سؤالات الآجري المطبوعة).

وقال البخاري: يختلفون فيه.

وقال الحاكم: هي نسخة شاذة (تاريخ الإسلام ٦/ ٢٥٣) هكذا نقلها الذهبي، وفي =

= سؤالات مسعود السجزي (ص١٤٨): بهز بن حكيم من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من «الصحيح» روايته عن أبيه عن جده هذا؛ لأنها شاذة، لا متابع لها في «الصحيح». (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٣٦).

وقد وثقه علي بن المديني ويحيى والنسائي (الجرح والتعديل ٢/ ٤٣٠، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٣).

وقدم أبو حاتم إسناد عمرو بن شعيب عليه.

وأما أبوه حكيم: فقد وثقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ: ذكره أبو الفضائل الصنعاني فيمن اختلف في صحبته، وهو وهم فإنه تابعي قطعًا، (تهذيب التهذيب ٢/ ٤٥١).

وأما جده معاوية فصحابي نزل البصرة، ومات بخراسان.

والذي عليه العمل عند المحدثين هو ما قاله التقي ابن الصلاح: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، روي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة. (المقدمة، ص٣١٥).

تنبيه:

ذكر الحاكم في (المستدرك: ١/ ١٢٥) أنه قدم القول في صحيفة بهز بن حكيم، ونقله الذهبي في المختصر، وقد تتبعت أحاديث المستدرك من هذا الموضع إلى أوله فوجدته قد روى في المستدرك (١/ ٤٦) حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت نبي الله ﷺ يقول: **«ويل للذي يحدث فيكذب ويضحك به القوم، ويل له ويل له»**.

ثم قال الحاكم: هذا حديث رواه سفيان بن سعيد والحمادان وعبد الوارث بن سعيد وإسرائيل بن يونس وغيرهم من الأئمة عن بهز بن حكيم، ولا أعلم خلافًا بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز بن حكيم، وأنه يجمع حديثه، وقد ذكره البخاري في الجامع الصحيح. اهـ.

والبخاري ذكره تعليقًا في كتاب الطهارة، فقال في: باب من اغتسل عريانًا وحده في الخلوة، ومن تستر فالتستر أفضل: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: **«الله أحق أن يستحيا منه من الناس»** (رقم الحديث الذي بعده: ٢٧٨).

قال الحافظ (في فتح الباري ١/ ٣٨٦): الإسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري، وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه، ولهذا لما علَّق في النكاح شيئًا من حديث جد بهز لم يجزم به؛ بل قال: ويذكر عن معاوية بن حيدة، فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الإسناد إلا إلى مَن علق عنه، وأما ما فوقه فلا يدل، وقد حققت ذلك فيما كتبته على ابن الصلاح وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها.

وإياس بن [٤ص/أ] معاوية بن قُرَّة المزني عن أبيه عن جده[١].

وجدُّ بهز بن حكيم: معاوية بن حيدة القشيري.

وجدُّ عمرو بن شعيب: عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي[٢].

وجدُّ إياس بن معاوية: قُرَّة بن عبد الله المزني.

❖ **قال الحاكم** رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]:

جماعتهم صحابيون،[٤] وأحفادهم ثقات، والأحاديث على كثرتها محتجٌّ بها في كتب العلماء.

وقال أيضًا[٥]:

فهذه الأقسام [(الخمسة)] مخرجة[٦] في كتب الأئمة محتج بها[٧]، وإنْ لم يخرّج في الصحيحين منها حديث، لما بيَّناه في كل قسم منها.



---

(١) إياس بن معاوية بن قرة بن إياس المزني، القاضي المشهور بالذكاء، بصري متفق على توثيقه، وأبوه معاوية من أفاضل التابعين، حديثه في الكتب الستة، وقرة بن إياس صحابي جليل، قتل في وقعة مع الأزارقة سنة ٦٤هـ.

وسماع إياس من أبيه ثابت مشهور، وكذا سماع أبيه من جده، لكن الأحاديث المروية بهذا الإسناد قليلة بالنسبة للإسنادين قبله، ولم يخرج الحاكم لهذا الإسناد في مستدركه إلا حديثًا واحدًا (٣/ ٥٨٧) من بين سبعة أحاديث أخرجها عن قرة بن إياس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وليس لهذا الإسناد ذكر في مسند أحمد (٢٤/ ٣٤٧).

(٢) في (م): قدم ذكر جد عمرو أولًا.

(٣) الدعاء ليس في (م). وليست الجملة كلها في (ط).

(٤) هنا في (ط) زيادة: وأجدادهم ثقات. ولا معنى لها.

(٥) في (م): قال الحاكم.

(٦) في (م): المخرجة.

(٧) لخص النووي هذه التقاسيم معزوة للحاكم في كتابه هذا، وذلك في (شرح مسلم ١/ ١٣٨).

وأما الأقسام الخمسة[(١)] المختلف في صحتها

فالقسم الأول منها: المراسيل

وهو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ، وبينه وبين رسول الله ﷺ[(٢)] قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه فيه[(٣)] مِن الذي سمعه[(٤)].

فهذه أحاديث[(٥)] صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة: كإبراهيم بن يزيد النَّخعي[(٦)]، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت، وأبي

(١) ليست في (ط).
(٢) في (م): الرسول.
(٣) زيادة من الأصل وَ(م) وَ(ط).
(٤) في المرسل عدة أقوال: قيل: ما رفعه التابعي مطلقًا، وقيل: ما رفعه التابعي وأتباع التابعين، وقيل: مختص بذي الكبر من التابعين، وقيل: ما سقط منه راوٍ من السند. فهذه أربعة إطلاقات.
والمعتمد ما قاله المصنف في (المعرفة، ص١٧٤): من أن مشايخ الحديث لم يختلفوا أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.
ثم قال (ص١٧٨): فأما مشايخ أهل الكوفة فكل من أرسل الحديث عن التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء، فإنه عندهم مرسل، محتج به، وليس كذلك عندنا، فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل.
وعلى هذا فإن الحاكم ذكر هنا المذهبين في المرسل، مذهب أهل الحديث ـ وهو متفق عليه بين الفريقين ـ أنَّ المرسل هو ما يرسله التابعي، ومذهب أهل الكوفة: أن ما رفعه أتباع التابعين يدخل كذلك في المرسل، ولا يوافقهم عليه أهل الحديث.
وأما الإطلاق الأخير ـ وهو ما سقط منه راو من السند ـ فقد اعترض المصنف عليه، وسماه منقطعًا، وخالفه بعض أهل العلم. (انظر: المقدمة، ص٥٢).
(٥) (ط): الأحاديث.
(٦) بيَّن الحافظ ابن رجب ما يحتمل أن يكون مستند الحاكم الذي اعتمد عليه في تصنيفه =

يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وأبي عبد الله[1] محمد بن الحسن الشيباني، فمن بعدهم من أئمتهم، محتج بها عند جماعتهم.

ومنهم من قال: إنَّه أصح من المتصل المسند، فإنَّ التابعيَّ إذا روى الحديث عن الذي سمعه منه أحال الرواية عليه، وإذا قال: قال رسول الله ﷺ، فإنَّه لا يقوله إلا بعد اجتهاد[2] في معرفة صحته[3].

والمراسيل [(كلها)] واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز، غير محتج بها، وهو قول سعيد بن المسيب، ومحمد بن مسلم الزُّهْري، ومالك بن أنس الأصبحي، وعبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي[4]، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، [رضي الله عنهم]، فمن بعدهم من فقهاء [(أهل)] المدينة[5].

= إبراهيم النخعي فيمن يحتج بالمرسل، فقال في (شرح العلل ١/ ٥٤٢، ٥٤٣): «وقد ذكر الحاكم إبراهيم النخعي فيمن يحتج بالمرسل، ولعله أخذه مما حكاه الترمذي عنه أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد، وإن أسند لم يكن عنده إلا عمن سماه، فإن كان هذا مستنده فإنه يقتضي قبول أو ترجيح المرسل على المسند عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة، والله أعلم».

(١) سقطت الكنية من (ط). (٢) في (م) (ط): اجتهاده.

(٣) يكفي في تضعيف هذا الوجه أن الناس مختلفون في شروط الصحيح، ويتفاوتون في إنزال الرواة منازلهم من الجرح والتعديل، فقد يكون المرسَل عن ضعيف يراه المُرسِل ثقة، أو يكون اختل فيه شيء من شروط الصحيح يراها المُرسل غير ضرورية.

(٤) في (م) اكتفى بـ: الأوزاعي، وفي (ط): لم يذكر اسم أبيه.

(٥) في بعض ما ذكره الحاكم هنا نظر، فقد ذكر أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة، ص٥): «إن المراسيل قد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي وتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل».

فهذا الذي ذكره أبو داود هو المعروف، وما ذكره الحاكم محمول على الذهول، فإنه يكتب من حفظه.

وقد تحامل ابن دحية على الحاكم فقال في كتاب العلم المشهور في الأيام والشهور: يجب على طلبة الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله فإنه كثير الغلط، =

وحجتهم فيه:

كتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيِّه ﷺ، وهو قوله[1] تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [براءة: ١٢٢][2]، [قال]: فَقَرن تبارك وتعالى الرواية بالسماع من نبيِّه ﷺ، ثم أدائه إلى من وراءه[3].

وهكذا قال رسول الله ﷺ في خطب ذوات عدد: «**نَضَّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من [(لم)] يسمعها**».

٢٣ ـ حدثنا أبو الحسين أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي، ببغداد[4]، ثنا[5] العباس بن محمد الدوري، [قال]: ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، ثنا أبي، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عبد الرحمٰن، عن ثابت بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَسْمعون ويُسمع منكم، ويُسمع من الذين يَسمعون منكم، ويُسمع من الذين يَسمعون من الذين يَسمعون منكم، ثم يأتي من بعد ذلك قوم**

= بيِّن السقط، وقد قال على مالك وأهل المدينة في كتاب المدخل ما لا علم له به. اهـ. من النكت على ابن الصلاح للزركشي ١/ ٢٢٤.

تنبيه:

حاول ابن رجب أن يجعل الخلاف بين من يحتج بالمرسل وبين من لا يحتج به، خلافًا لفظيًّا، فساق فصلًا في ذلك. (شرح العلل ١/ ٥٤١)، ملخصه:

إن من لم يصححه يريد إسناده؛ لأنه في حكم المنقطع، ومن قبله فمراده المعنى المروي، ولا يخفى ما فيه.

(١) في (م): قول الله تعالى.

(٢) في (م) (ط): لم يتم الآية، وكتب: الآية.

(٣) روى المصنف في (المعرفة: ح٤٨) بإسناده إلى يزيد بن هارون قال:

قلت لحماد بن زيد: يا أبا إسماعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: بلى، ألم تسمع إلى قول الله: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾، فهذا فيمن رحل في طلب العلم، ثم رجع به إلى من وراءه، ليعلمهم إياه.

قال الحاكم: ففي هذا النص دليل أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل.

(٤) في (م) (ط) كتبها كعادته: ببغداذ.

(٥) في (م) أتم أدوات التحديث ولم يختصرها في هذا الحديث والذي يليه.

سِمان، يحبون السمن، ويشهدون قبل أن يُسْأَلوا»[١].

٢٤ ـ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم[٢]، ثنا[٣] ابن وهب، أخبرني مسلمة بن علي، عن زيد[٤] بن واقد، عن حَرَام بن حكيم[٥] قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **«حدِّثوا عني كما سمعتم»**[٦].

---

(١) هكذا وقع الإسناد في نسخ كتاب المدخل إلى الإكليل، ورواه المصنف (في معرفة علوم الحديث: ح١٠٥، ص٢٥٠) بإسناده هذا فقال فيه: عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن ثابت.
ورواه الطبراني في الكبير (١٣٢١)، والأوسط (٥٦٦٨) عن محمد بن عمران عن أبيه عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن ثابت.. وهكذا رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٢٠٦، والروياني في مسنده (١٠٠٥)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٩٣١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ٣٧.
قال الطبراني: تفرد به محمد بن عمران.
فالظاهر أن الحاكم رواه من حفظه هنا وفي المعرفة فوهم فيه، أو تصحف عليه، وكان الصواب: عن أخيه عن عبد الرحمٰن، فسقطت عن.
هذا وقد تصحف الإسناد في ما سوى الأصل وَ(ط) وَ(م) تصحيفًا شديدًا.

(٢) في (م): عبد الكريم. وفي (ط): الحاكم، وهو تصحيف.
وهذا هو الإمام ابن عبد الحكم المصري الفقيه، تلميذ الإمام ابن وهب، (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٧).

(٣) في (م): أخبرنا.

(٤) في (ط): يزيد، وهو تصحيف.

(٥) في غير الأصل: حزام، بالزاي المنقوطة، وهو تصحيف، والصواب: حرام بالمهملة، وهكذا ثبت في معرفة علوم الحديث حيث رواه المصنف (١٠٧)، وعلق عليه الحافظ تقي الدين ابن الصلاح: هو حرام بفتح الحاء والراء المهملتين، وهو حرام بن حكيم بن سعد الأنصاري الدمشقي. اهـ.
قلت: حرام بن حكيم ثقة، من رجال التهذيب.

(٦) رواه المصنف في معرفة علوم الحديث (١٠٧) من طريق ابن وهب، وهو في مسنده (١٢٢).
ومن طريق الحاكم رواه القاضي في الإلماع ص١١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٢/٣٠٤، ورواه كذلك من غير طريق الحاكم.
وفي إسناده: مسلمة بن علي متروك، (الضعفاء للعقيلي ٤/٢١١، الميزان ٤/١٠٩).

٢٥ ـ حدثنا علي بن حمشاذ العدل، قال[١]: سمعت محمد بن شاذان يقول: سمعت [٤ص/ب] أحمد بن سعيد بن صخر، يقول: سمعت أبا إسحاق الطالقاني، يقول: سألتُ ابن المبارك، قلت: الحديث الذي يُروى[٢]: من صلَّى عن أبويه؟ فقال: من رواه؟ قلت: شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قلت: عن الحجاج بن دينار، فقال: ثقة، عمن؟ فقلت: عن النَّبي ﷺ، فقال: إنَّ بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفازة تنقطع فيها أعناق الإبل[٣].



(١) ليست في (م).

(٢) في غير الأصل وَ(ج): الذي يقال.

(٣) رواه مسلم في مقدمة الصحيح ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤ بشرح النووي، وقال: معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح. اهـ، ورواه الخطيب في الكفاية، ص٤٣١.

ومما احتج به الحافظ ابن حجر في رد المرسل ما جاء بالإسناد الصحيح عن عبد الرحمٰن بن مهدي عن ابن لهيعة عن شيخ من الخوارج أنه سمعه يقول بعدما تاب: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثًا.

قال الحافظ: وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين، فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرًا جعلوه حديثًا، وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السُّنيُّ فيحدث به، ولم يذكر من حدث به تحسينًا للظن به، فيحمله عنه غيره، فيجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله. (لسان الميزان ١/١١ ـ ١٢).

قال مقيده: ثم تمر على السُّنيِّ هذه الأحاديث لما يرى من اجتهاد الخوارج في العبادة، وتشميرهم فيها، وقد وصفهم الرسول ﷺ بذلك في الأحاديث الصحيحة، وفي هذا أيضًا رد على بعض الفضلاء ممن زعم أن الخوارج لا يكذبون بالنقل، والحق أن الهوى كالحب يعمي ويصم.

فائدة: اختصر ذكر الحديث هنا، وأتمه في صحيح مسلم، ففيه: الحديث الذي جاء «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك».

«و»القسم الثاني من الصحيح المختلف في صحته

روايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية.

فإنها صحيحة عند جماعة من ذكرناهم من أئمة أهل الكوفة، غير صحيحة عند جماعةِ مَنْ قَدَّمنا ذكرهم من أئمة أهل المدينة.

ومعنى التدليس(١): أنْ يقول سفيان بن عيينة ـ وهو إمام من

(١) التدليس نوع جرح في الرواة عند العلماء، أفرده بالنوع ابن حبان في (مقدمة المجروحين ١/ ٨٠).

وليس المقصود جرحه بإطلاق، (كما ذهب إليه ابن حزم، في الإحكام ١/ ١٣٢) بل ما روى على تلك الصفة خاصة، قال المصنف في (المعرفة، ص١٠٦): وربما توهم طالب هذا العلم أنه يجرح فيه، وليس كذلك.

والتدليس على أنواع، وقد ذكر المصنف (في معرفة علوم الحديث، ص٣٥٥) ستة أجناس من التدليس.

والمنتشر بين الرواة، والذي يعالجه الحديثي بكثرة، نوعان:

الأول: ما ذكره المصنف، وهو أن يروي المعروف بالتدليس ما لم يسمعه بصيغة موهمة للسماع، كعن أو قال. وهذا يسمى: تدليس الإسناد. (مقدمة ابن الصلاح ٧٣، تدريب الراوي ١/ ٢٥٦).

وممن هذا شأنه: ابن إسحاق وابن جريج، وفيهم كثرة، ومنهم من لم يدلس إلا عن ثقة: كالسفيانين ومعمر، وجد ذلك بالاستقراء من أحوالهم، ومنهم من يدلس عن الضعفاء وهو الغالب.

والفرق بين هذا وبين الإرسال أن المرسل لم يسمع ممن أرسل عنه، بخلاف المدلس.

فائدة: ذكر الدارقطني أن مالك بن أنس كان يدلس، وتعقبه ابن حزم بأن هذا لم يوجد منه إلا في حالات قليلة. (الإحكام ١/ ١٣٢).

الثاني: تدليس التسوية، وهو أن يسوي الإسناد ويخلصه من الضعفاء، كأن يكون شيخه يروي عن ضعيف عن ثقة، فيحذف الضعيف ويجعله ثقة عن ثقة، ولم يذكر ابن الصلاح هذا النوع. (تدريب الراوي ١/ ٢٥٧). =

أئمة[1] أهل مكة ـ قال الزُّهْري: حدثني سعيد بن المسيب، أو يقول: قال عمرو بن دينار: سمعت جابرًا.

وسفيان بن عيينة مشهورٌ سماعه منهما جميعًا، إلا أنَّه لم يذكر السماع

= وممن اشتهر بذلك: الوليد بن مسلم، وبقية، وهؤلاء أقل من الأولين.
وقد قال العلماء: إن المدلس إذا صرح بالسماع وكان ثقة، صح حديثه، وفي تطبيق هذا على النوع الثاني قصور؛ بل يجب فيه أن يتسلسل بالتحديث والسماع؛ لأن محل النظر ليس في سماع المدلِّس من شيخه فحسب؛ بل ما يخشى من أن يسوي شيخ شيخه، ومن فوقه إلى منتهى الإسناد.
سئل أبو حاتم عن حديث ابن راهويه عن بقية قال: حدثني أبو وهب الأسدي قال: ثنا نافع، عن ابن عمر قال: «لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه» فأجاب:
له علة قلَّ من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة وهو ضعيف من الوسط لا يهتدي له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا.
قلت: فمشت فعلته على ابن راهويه، ولم يفطن لها.
قال أبو حاتم: وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع، فهو وهم غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع أو عن نافع. (العلل ٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية، ص٤٠٢ ـ ٤٠٣).
وانظر تطبيقًا آخر عند أبي حاتم في (العلل: ٢/ ١٢٦).
وبهذا النظر الدقيق أعلَّ الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي حديثًا رواه الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة عبدان الأهوازي (٢/ ٦٨٨) بإسناده إلى هشام بن عمار، نا الوليد، نا الأوزاعي، عن عطاء، عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت، فلما رأى النبي ﷺ ما بها قال: **«لا تبئسي على حميمك، فإن ذلك من حسناتك»** قال الذهبي: رواته ثقات لكنه منكر.
فعلق المعلمي: علته أن الوليد يدلس التسوية، وكذا هشام في ما يظهر. اهـ.

(١) الكلمتان ليستا في (م).

في هذه الرواية، وقد عُرف بأنه يدلس فيما يفوته سماعه[١]، كما:

٢٦ ـ **حدثناه**[٢] أبو الطيب محمد بن أحمد ابن[٣] الكرابيسي، ثنا إبراهيم بن محمد «السكري»[٤] المروزي، ثنا علي بن خشرم قال: كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال: قال الزُّهْري، فقيل له: حدثكم الزُّهْري؟ فسكت، ثم قال: [«قال»] الزُّهْري، فقيل له: سمعتَه من الزُّهْري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزُّهْري، ولا ممن سمعه من الزُّهْري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهْري[٥].

وكذلك قتادة بن دِعامة، وهو إمام أهل البصرة، إذا قال: قال أنس، أو: قال الحسن، وهو مشهورٌ بالتدليس عنهما.

٢٧ ـ **أخبرني** أبو الحسن[٦] أحمد بن محمد [بن عبدوس] العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، ثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، قال: سمعت شعبة يقول: كنتُ أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا[٧] كتبت، وإذا لم يقل لم أكتبه[٨].

---

(١) قال الحافظ في التقريب: كان ربما دلس لكن عن الثقات.

(٢) في (م): حدثنا.

(٣) ليست في (ج) ولا (مَ)، ولا (ط).

(٤) ليست في الأصل ولا في (ج) ولا (م). وفي بعض نسخ المعرفة: السكري، وبعضها: السكوني.

(٥) رواه المصنف في المعرفة (٢٤٩) بنفس الإسناد، ولكن باختصار، ومن طريق الحاكم رواه الخطيب البغدادي في الكفاية ٣٩٧.

(٦) في (م): الحسين، وهو تصحيف، وأبو الحسن مترجم في تاريخ الإسلام ٧/ ٨٣١، وكانت وفاته سنة ٣٤٦.

(٧) في (م): ثنا.

(٨) في غير الأصل وَ(م): أكتب.

وهذا الخبر في: الكامل لابن عدي ١/ ٦٨، الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٩٧ و٤٠١، تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٣.

وروى المصنف في المعرفة (٢٤٥) عن علي بن المديني قال: شعبة أعلم الناس بحديث قتادة، ما سمع منه وما لم يسمع.

=

فأمَّا أهل الكوفة فمنهم من دلس، ومنهم من لم يدلس، وقد دلَّس أكثرهم.

والمدلسون منهم:

حماد بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد[١]، وغيرهما.

فأما الطبقة الثانية (ف)ـمثل: أبي أسامة حماد بن أسامة، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وغيرهما، فإنَّ أكثرهم لم يدلسوا[٢].

= **فائدة:**

في المعرفة للبيهقي، أن شعبة قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة، انظر: معرفة السنن والآثار (٢٠٤).

قال الحافظ: فهذه قاعدة حسنة، تقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة، ولو عنعنوها، (النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٣٠).

(١) إسماعيل بن أبي خالد مدلس باعتبار الإرسال نوع من التدليس، ففي ترجمته أنه روى عن جماعة لم يرهم، وقد وصفه بالتدليس النسائي. (التبيين لأسماء المدلسين ص٤٣) وجعله ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين. (طبقات المدلسين ص٢٨).

(٢) ذكر الحاكم في (المعرفة، ص٣٧٣) أن أهل الحجاز ومصر والعوالي وخراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس.

قال: وأكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، وأهل بغداد إنما ظهر التدليس فيهم في الطبقة السادسة منهم، وأشهرهم تدليسًا الباغندي.

قلت: في المكيين طائفة من المدلسين؛ كأبي الزبير وابن عيينة ـ على قلة ـ وابن جريج وأبيه، وكذا في مصر طائفة منهم، أشهرهم ابن لهيعة.

ولكن الحاكم لا يتهم أبا الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي بالتدليس، ويبرئه منه.

فقد قال في النوع الحادي عشر من (كتاب معرفة علوم الحديث، رقم: ٦٤): معرفة الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أهل النقل، على تورع رواتها عن أنواع التدليس ثم روى بإسناده إلى أبي الزبير عن جابر مرفوعًا: «**لكل داء دواء**».

ثم قال: هذا حديث رواته بصريون ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا أسماعهم أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثالًا لألوف مثله.

٢٨ ـ سمعت أبا بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد [(يقول)]: سمعت أحمد بن سلمة [(يقول)]: سمعت أبا عبيدة بن أبي السفر[(١)] يقول: كنا عند أبي أسامة فقال: «قال» يحيى بن سعيد[(٢)].

فقال له رجل: أُذكر الخبر، فقال: أترونى أدلس لكم، والله لأن أعفى عن مجلسي هذا أحب إلي من مائة ألف حديث، حدثني يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، عن سعيد بن المسيب بن حزن القرشي[(٣)].

[(قال الحاكم] رَحِمَهُ اللَّهُ):

وأخبار المدلسين كثيرة، وضبط الأئمة عنهم ما لم يدلسوا، [(والتمييز بين ما دلسوا)] وما لم يدلسوا ظاهر في الأخبار[(٤)].



(١) في نسخة (ط): بن أبي سفيان، وهو خطأ وأبو عبيدة هو أحمد بن عبد الله بن محمد، من رجال التهذيب.

(٢) في (م): فقال: يحيى بن سعيد قولًا.

(٣) حماد بن أسامة، ذكر الأزدي عن بعضهم أنه كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه، (الميزان ١/ ٥٨٨)، لكن الأزدي متروك، والنص يفيد أنه من أبعد الناس عنه.
وذكر ابن سعد أنه كان يدلس ويبين تدليسه. (طبقات المدلسين، ص٣٠).
وفي الكامل لابن عدي ١/ ٣٣ عن أبي أسامة قال: خرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كاذبين. اهـ.
قلت: جاء عن طائفة من السلف اعتبار المدلسين في حكم الكاذبين؛ كعوف الأعرابي، وكشعبة فإنه قال: التدليس أخو الكذب، وعن حماد بن زيد نحوه. (انظر الروايات في ذلك في: الكامل لابن عدي ١/ ٣٣، المعرفة للمصنف، ص٣٥٤).
لكن الصحيح في مسألة التدليس ما قاله ابن معين: لا يكون المدلس حجة حتى يقول حدثنا وأخبرنا، لا يكون حجة فيما دلس. (الكامل ١/ ٣٤) وقد سبق ذكر ذلك أول القسم.

(٤) انظر بعض هذه الأخبار في: معرفة علوم الحديث للحاكم في النوع السادس والعشرين، ص٣٥٤.

والقسم الثالث من الصحيح المختلف فيه

خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين فيسنده، ثم يرويه (عنه) جماعة من [٥ص/أ] الثقات فيرسلونه.

ومثاله[١]:

حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس «رضي الله عنهما»[٢] عن النبي ﷺ أَنَّه قال: **«من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا مِن عذر»**.

(قال الحاكم رحمه الله):

هكذا رواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير، وهو ثقة، وقد وقفه[٣] سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه[٤].

---

(١) في (ط): ومثال ذلك.

(٢) زيادة من غير الأصل وَ(ج).

(٣) في (م): أوقفه.

(٤) الحديث رواه هشيم كما في سنن ابن ماجه (٧٩٣)، وسنن الدارقطني ١/ ٤٢٠، وصحيح ابن حبان (٢٠٦٤)، والبغوي في شرح السُّنَّة ٧٩٤.
وقراد أبو نوح عبد الرحمٰن بن غزوان كما في سنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم ١/ ٢٤٤، وسنن البيهقي ٣/ ٨٠، وشرح السُّنَّة ٧٩٥.
وسليمان بن حرب كما في موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٤٢٩، والمجالسة وجواهر العلم (٣٣٦٨).
وسعيد بن عامر وأبو سليمان داود بن الحكم كما في مستدرك الحاكم ١/ ٢٤٤، كلهم عن شعبة عن عدي عن سعيد عن ابن عباس مرفوعًا.
ورواه علي بن الجعد في مسنده (٤٨٢)، ووكيع كما في مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٨٣)، وحفص بن عمر كما في المجالسة (٣٣٦٩)، وسليمان بن حرب رواه مرة أخرى، كما في المجالسة، كلهم عن شعبة بإسناده موقوفًا.
قال الحاكم بعد أن رواه: أوقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة، وهو صحيح على شرط =

وهذا القسم مما يكثر، ويستدل بهذا المثال على جملة[١] من الأخبار المروية هكذا.

فهذه الأخبار صحيحة على مذاهب الفقهاء، فإنَّ القول عندهم فيها[٢] قول من زاد في الإسناد أو[٣] المتن إذا كان ثقة.

فأما أئمة الحديث فإنَّ القول فيها عندهم قول الجمهور الذين أرسلوه، لما يخشى من الوهم على هذا الواحد[٤]، لقوله ﷺ: «**الشيطان مع الواحد**

= الشيخين، ولم يخرجاه، وهشيم وقراد أبو نوح ثقتان، فإذا وصلاه فالقول فيه قولهما، وأقره على ذلك الذهبي. (انظر: تلخيص الحبير ٢/ ٣١).

قال الدارقطني في (السنن ١/ ٤٢٠): رفعه هشيم وقراد شيخ من البصريين مجهول. اهـ.

قلت: ظاهر كلام الدارقطني أن قرادًا هذا آخر غير أبي نوح، ولكن الحاكم والبيهقي صرحا باسمه وكنيته، فالظاهر أن الصواب في عبارة الدارقطني: قراد وشيخ من البصريين مجهول، فسقطت واو من نسخ السنن.

تنبيه: رواه أبو جناب الكلبي عن مَغراء العبدي عن عدي عن سعيد عن ابن عباس مرفوعًا، رواه أبو داود في السنن (٥٥١)، والطبراني في الأوسط (٤٣٠٣)، والكبير (١٢٢٦٦)، والدارقطني في السنن ١/ ٤٢٠، والحاكم في المستدرك ١/ ٢٤٤ وهذا إسناد ضعيف.

(١) في (م): تستدل... الجملة.

(٢) في (م): والقول فيها عندهم.

(٣) في (م): و.

(٤) مسألة الاختلاف في الوصل والإرسال من المسائل المهمة، وقد اختلف فيها الفقهاء والمحدثون.

قال النووي رحمه الله (في شرح مسلم ١/ ١٤٥): إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلًا وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله، أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي، أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ، لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة، وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدثين، وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: للأحفظ. (انظر كذلك: الكفاية للخطيب، ص٤٥٠ ـ ٤٥١).

قلت: وهذا الذي رجحه النووي مخالف لما عليه حذاق المحدثين، ولمذهب الشيخين، البخاري ومسلم، ولمذهب المصنف الذي ذكره هنا.

وهو من الاثنين أبعد»(١).



= قال الحافظ ابن حجر (فتح الباري ١٢/ ٣١٢): التحقيق أنهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد؛ بل هو دائر مع القرينة، مهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا في تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.

وبيَّن ذلك بأمثلته في (النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٩) فانظره فإنه مبحث مفيد، ثم قال (٢/ ٦٨٧): الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد؛ بل يرجحون بالقرائن.

وعلى هذا جرى الإمام الكبير الدارقطني، كما في (شرح العلل لابن رجب ٢/ ٦٣٨).

تنبيه:

فرق الحاكم أبو عبد الله بين مذهب الفقهاء ومذهب المحدثين في قبول الزيادة، وقرر هنا أن قول جمهور المحدثين لا يقضي بتقديم الوصل مطلقًا؛ بل ذلك يختلف، فمثلًا: يقدمون قول الأكثر على الأقل.

ولذا صحح هنا الإرسال، لكننا نجده في المستدرك صحح رفع حديث شعبة، وقال: هذا حديث قد أوقفه غندر، وأكثر أصحاب شعبة وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهشيم وقراد أبو نوح ثقتان، فإذا وصلاه فالقول فيه قولهما. اهـ.

فأخذ بقول الفقهاء وترك قول أئمة الحديث، وذلك لأنه صرح في خطبة المستدرك بأنه بنى كتابه على مذهب الفقهاء في هذه المسألة، فقال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة».

وهذا ما يعلل اختلاف قوله هنا مع فعله في المستدرك، فتنبه لذلك.

(١) الحديث جزء من خطبة عمر رضي الله عنه في الجابية، وقد أخرجه المصنف في المستدرك ١/ ١٩٧ من طريق ابن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن أبيه ومن هذا الوجه، رواه أحمد (١١٤) والترمذي (٢١٦٥)، ورواه الحاكم أيضًا من طريق عامر بن سعد عن أبيه عن عمر وصححه ١/ ١٩٧، وللحديث طرق مشهورة عن عمر، وشواهد عن أبي هريرة وغيره.

«و»القسم الرابع من الصحيح[1] المختلف فيه

روايات محدث[2] صحيح السماع، صحيح الكتاب، معروف بالسماع، ظاهر العدالة، غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه؛ كأكثر محدثي زماننا هذا، فإنَّ هذا القسم محتجٌّ به عند أكثر أهل الحديث[3].

فأما أبو حنيفة ومالك بن أنس[4]، «رحمهما الله»[5]، فلا يريان الحجة به.

[ف]أما الرواية فيه عن أبي حنيفة:

٢٩ ـ فحدثناه أبو أحمد محمد بن أحمد بن شعيب العدل[6]، ثنا أسد بن

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل.

(٢) في (ط) سقط من هنا بمقدار سطر إلى قوله: لا يعرف..

(٣) لأن الحفظ ليس بشرط في صحة الحديث، وإن اشترطه أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته إذ قال (ص١٧): «عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط».
ونكت عليه ابن حج في هذه المسألة.
والمقصود أن الأسانيد منذ زمن المصنف قلَّ الاعتماد عليها في معرفة الصحيح، وصارت سلسلة موصلة إلى كتاب، أو إمام، وعاد الأمر إلى الاعتماد على ما دون الأئمة ورووا في كتبهم المعتمدة المشهورة، وعلى ما نصوا عليه من نقد لهذه الأحاديث.
وهذا السبب هو الذي جعل ابن الصلاح يجنح إلى القول بتعذر الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار السند، ونوقش في ذلك كثيرًا، وحملوا عبارته تلك سد باب الاجتهاد، وهي عند التأمل لا تحتمل ذلك.

(٤) قدم وأخر في (ط).

(٥) الدعاء ليس في الأصل وَلا (ج) ولا (م).

(٦) كذا في الأصل وَ(ج) و(م)، وَ(ط)، وفي ما سواها: أبو عبد الله الحسين بن شعيب العدل. والصحيح ما أثبت، فقد ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام ٨/١١٩، =

نوح الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن سلمة، عن بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة أنه قال: لا يحل للرجل أنْ يروي الحديث إلا إذا سمعه من فم المحدث، فيحفظه، ثم يحدث به.

وأما الرواية [(فيه)] عن مالك [(بن أنس)]:

٣٠ ـ **فحدثناه** أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي(١)، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي(٢)، ثنا معن بن عيسى، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف ما يُحدث به، قال مالك: ولقد أدركتُ بهذه المدينة أقوامًا لهم فضل وصلاح ما أخذت(٣) عن واحد منهم حرفًا، قيل: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لأنهم كانوا لا يعرفون ما يحدثون به(٤).

= وقال: مُحَمَّد بْن أحْمَد بْن شعيب بْن هارون، أبو أحمد الشُّعَيْبي النَّيْسَابُوري العدل الفقيه. سَمِعَ: البوشنجي، وإبراهيم بن علي الذهلي، ومحمد بن عبد الرحمٰن السامي الهروي، وطبقتهم، وجمع كتاب «الزهد» في أربعين جزءًا، و«فضل أبي حنيفة» في مُجَلَّدٍ، وكان على مذهبه. مات في ربيع الآخر ـ أي: سنة ٣٥٧هـ ـ وله اثنتان وثمانون سنة.

(١) ليست في (ط).

(٢) في (م): الخزاعي، وهو تصحيف، والحزامي من رجال التهذيب، توفي سنة ٢٣٦هـ.

(٣) في (م): أحدث.

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٤٤، ١٩١، ١٩٢.

وفيه أيضًا ص٢٦٣: عن عبد الله بن عبد الحكم قال: قال أشهب: وسئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح؟ أيؤخذ عنه الأحاديث؟ فقال: لا يؤخذ منه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ (في مقدمته ١٢١): أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم.

ووجه ذلك ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود آل آخرًا إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلمًا، =

[«و»]القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه

روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإنَّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين(١).

= بالغًا، عاقلًا، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه.

وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه ذكر فيما روينا عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن يكون القراءة عليهم من أصل سماعهم.

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسقم قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم، لضمان صاحب الشريعة حفظها.

قال: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلًا» بحدثنا وأخبرنا، «وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفًا لنبيِّنا المصطفى ﷺ». (وانظر: فتح المغيث ٢/ ١١١، تدريب الراوي ١/ ٤٣٠).

(١) مسألة الرواية عن أهل البدع مما اختلف فيها العلماء، والخلاف فيمن لم يكفر ببدعته، إذ لا خلاف في ترك الاحتجاج بمن كفر منهم.

ويمكن أن نُقسم أصحاب البدع إلى قسمين:

١ ـ من ضعف لأمر آخر غير بدعته؛ كاتهام بالكذب أو سوء حفظ، أو غفلة مفرطة، فهذا يطرح حديثه ولا يلتفت إليه، ومثاله في: عمرو بن عبيد، والحارث الجعفي، وعمرو بن شمر، وبابتهم، فإنهم على بدعتهم اتهموا.

٢ ـ وأما من كان صادقًا حافظًا، فهذا الذي اختلف في قبول روايته إلى أقوال ثلاثة: القبول مطلقًا، والرد مطلقًا، والتفريق بين من كان داعية لبدعته، ومن لم يكن كذلك، وبين ما روى مؤيدًا بدعته، وما لم يكن كذلك.

= قال الحاكم: «ثم يتأمل حاله ـ أي: حال الراوي ـ هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه». (معرفة علوم الحديث، ص١٣٩).

فيكون مذهب الحاكم ـ من مجموع هذين القولين ـ: أن صاحب البدعة يقبل حديثه إذا كان ثقة ولم يكن داعيًا.

ولكن لو نظرت في تعليل المانعين عن الرواية عن المبتدع: لوجدته مبنيًّا على توقع الكذب منهم، وعلى اتهام بعض أصناف المبتدعة عامة ـ كالرافضة مثلًا ـ بالكذب، فرجع هذا إلى الصنف الأول الذي ذكرناه، وهم: من ضعفوا لأمر زائد عن مجرد بدعتهم.

وأما من عرف منه التدين على البدعة، ولم يتهم بكذب ولا بما يبطل الاحتجاج به، فسيذكر المصنف أن في الصحيحين جملة منهم، مما يدل على أن صاحبي الصحيحين يقبلون رواياتهم.

وأما القول بالتفريق بين الداعية وغير الداعية ـ على ما ذكر الحاكم ـ ففيه نظر، فربما كان الداعية أوثق وأشد عناية وحفظًا من غير الداعية، لا سيما أن في الصحيحين جماعة من المبتدعة الدعاة، مثل: عبيد الله بن موسى، وعمران بن حطان.

والتفريق بين ما روى مؤيدًا لبدعته وما لم يكن كذلك تحكم؛ بل ينبغي الثبات على حالة واحدة، إما القبول مطلقًا، أو الرد مطلقًا، ويكون التعويل على العدالة والثقة، فمن ثبتت عدالته ينبغي قبول حديثه، فلنا روايتهم، وعليهم بدعتهم، وما يقال عن الحديث المؤيد لبدعته ـ إن صح ـ قد يكون هو الشبهة التي صيرته إلى هذا المذهب، إذ لم يعرف حقيقته، ولا يشكل ذلك على الراسخين في العلم.

وقد أخرج مسلم في الصحيح (حديث: ٧٨) حديث عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن عليٍّ قال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق».

وعدي ثقة معروف بالتشيع الشديد؛ بل كان إمام مسجدهم وقاصهم، كما قال أبو حاتم. (الجرح والتعديل ٧/ ٢).

والحديث أخرجه الترمذي (٣٧٣٦)، وقال: حسن صحيح، مع علمه بحال عدي بن ثابت.

وأما الغالي في بدعته وصاحب البدعة المكفرة، فقلَّ أن تجد منهم من لم يتهم مع بدعته بشيء تنتقض العدالة بأقل منه، ولو طالعت كتب التاريخ والتراجم لوجدت =

فقد حدَّث محمد بن إسماعيل البخاري في [كتابه] الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثنا الصدوق في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب[1].

= مصداق ذلك، وقد قرره مؤرخ الإسلام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبان بن تغلب (ميزان الاعتدال ١/٦) حيث قال: لقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟

وجوابه: أن البدعة على ضربين:

فبدعة صغرى؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا ما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا؛ بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا.

(١) ذكر ابن حجر في (هدي الساري، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠) تسعة وستين راويًا من رجال البخاري، تكلم فيهم لأجل البدعة.

وعباد بن يعقوب الرواجني صدوق، وحديثه في البخاري قد قرنه بغيره، وليس له عنده إلا فرد حديث، قال البخاري (٧٥٣٤): حدثني سليمان، حدثنا شعبة، عن الوليد، ح وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي، أخبرنا عباد بن العوام، عن الشيباني، عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رجلًا سأل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: «**الصلاة لوقتها، وبر الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله**»

وكان محمد بن إسحاق يروي عنه ثم تركه بعد، (الكفاية للخطيب ١٥٩، ففيها شيء من أخباره).

وقد تعجب الذهبي من التسمح بالرواية عنه، مع أنه أثنى على صدقه، فقال في (سير أعلام النبلاء ١١/٥٣٨): «قال محمد بن المظفر الحافظ: حدثنا القاسم المطرز، قال: دخلت على عباد بالكوفة، وكان يمتحن الطلبة، فقال: من حفر البحر؟ قلت: الله. قال: هو كذاك، ولكن من حفره؟ قلت: يذكر الشيخ، قال: حفره عليٌّ، فمن أجراه؟ قلت: الله. قال: هو كذلك، ولكن من أجراه؟ قلت: يفيدني الشيخ. قال: أجراه الحسين، وكان ضريرًا، فرأيت سيفًا وحجفة. فقلت: لمن هذا؟ قال: أعددته لأقاتل به مع المهدي. فلما فرغت من سماع ما أردت، دخلت عليه، =

وقد احتج البخاري أيضًا في الصحيح بمحمد بن زياد الألهاني[(١)]، وحَريز بن عثمان الرحبي[(٢)]، وهما ممن قد اشتهر عنهما النصب.

= فقال: من حفر البحر؟ قلت: حفره معاوية ـ رضي الله عنه ـ وأجراه عمرو بن العاص. ثم وثبت وعدوت، فجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله، فاقتلوه.

إسنادها صحيحٌ، وما أدري كيف تسمحوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه».

تنبيه: إذا روى البخاري حديثًا واحدًا بإسنادين، فإن اللفظ كون للإسناد الثاني منهما، وهذه إحدى عاداته في الصحيح. (انظر: عادات الإمام البخاري في صحيحه لعبد الحق الهاشمي ص٦٦).

(١) محمد بن زياد الألهاني ثقة، لم يطعن فيه بشيء، ولم يسبق الحاكم باتهامه بالنصب؛ بل قال الذهبي (في الميزان ٣/ ٥٥١): «وثقه أحمد والناس، وما علمت فيه مقالة سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد وحريز بن عثمان ـ وهما ممن قد اشتهر عنهم النصب.

قلت: ما علمت هذا من محمد، بلى غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق، كما أن الكوفيين ـ إلا من شاء ربك ـ فيهم انحراف عن عثمان، وموالاة لعلي، وسلفهم شيعته وأنصاره، ونحن معشر أهل السُّنَّة أولو محبة وموالاة للخلفاء الأربعة، ثم خلق من شيعة العراق يحبون عثمان وعليًّا، لكن يفضلون عليًّا على عثمان، ولا يحبون من حارب عليًّا من الاستغفار لهم فهذا تشيع خفيف.».

(٢) هو حَريز ـ بفتح المهملة ـ بن عثمان بن جبر المِشرقي، شامي من حمص، قال الذهبي: كان متقنًا ثبتًا لكنه مبتدع. (ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٥).

قال شبابة: كنا عند حريز فقال رجل: قُل رحم الله عليًّا! فقال: ما أنت وذاك، ولا أم لك، ثم التفت فقال: رحم الله عليًّا مائة مرة. (سؤالات الآجري ٢/ ٢٣٤)، وعن أحمد قوله: حريز ثقة ثقة ثقة.

فهذا النص فيه ما يفيد اشتهار النصب عن حريز فأراد الرجل الاستثبات، فسأله الترحم على علي رحمه الله ورضي عنه، وفيه أن النصب الذي رمي به لم يخرجه عن دائرة الترحم على علي وموالاته.

قال يزيد بن هارون: أكثر ما سمعت حريزًا يقول: لنا أميرنا يعني معاوية، ولكم أميركم يعني عليًّا، (سؤالات الآجري ٢/ ٢٣١، معرفة علوم الحديث، رقم: ٣٤٩ ـ ٣٥٠) فلما بلغت هذه المقولة ابن المبارك ترك الرواية عنه. =

واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم[1]،

= وفي رواية أحمد بن سليمان الرهاوي قال: سمعت يزيد بن هارون، وقيل له: كان حريز يقول: لا أحب عليًّا ﷺ، قتل آبائي - يعني يوم صفين - فقال: لم أسمع هذا منه، كان يقول: لنا إمامنا ولكم إمامكم - يعني: معاوية وعليًّا.

وقال عمران بن أبان: سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه، قتل آبائي. (ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٥).

لكن قال أبو حاتم: لا يصح عندي ما يقال في رأيه. (الجرح والتعديل ٣/ ٢٨٩).

وذكره ابن حجر في الهدي، ص٣٩٦، وقال: قال البخاري: قال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم تركه، قلت: فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب. اهـ.

وقد صح عن علي بن عياش أنه قال: سمعت حريزًا يقول: والله ما سببت عليًّا قط. (ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٥)، لكن ابن حبان رده ولم يصححه. (كتاب المجروحين ١/ ٢٦٨).

قلت: وحريز من الذين قيل فيهم: لا يحدث إلا عن ثقة، وليس لحريز في صحيح مسلم شيئًا، وله في صحيح البخاري حديثان أحدهما ثلاثي، وهو قوله (٣٥٤٦): حدثنا عصام بن خالد، حدثنا حريز بن عثمان، أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: أرأيت النبي ﷺ كان شيخا؟ قال: «كان في عنفقته شعرات بيض».

والآخر رباعي، وهو قوله (٣٥٠٩): حدثنا علي بن عياش، حدثنا حريز، قال: حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصري، قال: سمعت واثلة بن الأسقع، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه، أو يري عينه ما لم تر، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل**»

(١) أبو معاوية محمد بن خازم - بخاء معجمة وزاي - الكوفي الضرير، كان يرى الإرجاء لا التشيُّع؛ لأن الغلو إذا أطلق فيراد به غلو التشيع، وقال الآجري عن أبي داود: كان مرجئًا، وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة، (تهذيب التهذيب ٩/ ١٣٩، ولم أجده في سؤالاته المطبوعة).

قال العجلي: كوفي ثقة يرى الإرجاء، وكان لين القول فيه. (سير أعلام النبلاء ٩/ ٧٦) أي: أنه لم يكن يتعصب للإرجاء، ولذا لم يذكر ابن أبي حاتم هذا عنه. (الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٨)، وقد كان ابنه إبراهيم صاحب سُنَّة لا بدعة. (الجرح والتعديل ٢/ ١٣٠).

وأبو معاوية ثقة، قيل فيه: أحفظ الناس لحديث الأعمش، وحديثه في الكتب الستة، لكنه مدلس، وقد احتمل تدليسه عن الأعمش في الجملة.

وعبيد الله بن موسى[١]، وقد اشتهر عنهما[٢] الغلو[٣].

---

(١) أبو محمد عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي، جاء في (هدي الساري، ص٤٢٣): أنه كان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، وضعف بذلك عند كثير من الناس.
وفي (سؤالات أبي عبيد ١/ ١٥٤، ٢٩٧) قال أبو داود: كان محترقًا شيعيًّا جاز حديثه.
قال الذهبي: ثقة في نفسه، لكنه شيعي محترق... وروى الميموني، عن أحمد: كان عبيد الله صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، وأخرج تلك البلايا، وقد رأيته بمكة فما عرضت له.
وقد استشار محدث أحمد بن حنبل في الأخذ عنه فنهاه. (ميزان الاعتدال ٣/ ١٦).
قلت: فهذا يدل أن أحمد لم يرو عنه، وقد ذكره المزي في الرواة عنه، فالله أعلم. (تهذيب الكمال ١٩/ ١٦٦).
وكان عبيد الله مقرئًا مجودًا لحروف الكوفة، متصدرًا للقراءة، وقد قرأ عليه جماعة. (معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠).
وقد رأيت له أحاديث في مناقب آل البيت والآيات التي نزلت فيهم - رواها عنه ثقات - وهي مناكير، فيظهر أنه كان يدلس تدليسًا قبيحًا، وقد أشار إلى ذلك بعض النقاد فقال: يروي أحاديث في التشيع منكرة. (هدي الساري ٤٢٣).
وعبيد الله من أوائل من صنف المسند في الكوفة كما مر ذلك.
تنبيه: مما يستدل به على تبرئة الحاكم من التشيع والغلو فيه، ذكره عبيد الله هذا في أصناف المبتدعة، فهذا دالٌّ على أنه يرى التشيع بدعة، فكيف ينتسب إلى ما يرى أنه بدعة!
وقع في النسخة (ج): عبد الله... تصحيف.

(٢) في (م): عنهم.

(٣) فائدة في معرفة البدع التي يوصف بها الرواة، قال ابن حجر رحمه الله:
الإرجاء: بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الأيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك.
والتشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن أضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو. =

❖ **قال الحاكم (رَحِمَهُ اللَّهُ):**

وإنما جعلتُ[1] هؤلاء مثالًا لآخرين.

فأمَّا مالك بن أنس «رَحِمَهُ اللَّهُ» فإنه يقول: لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، وإنْ كنت لا تتهمه أنْ[2] يكذب على رسول الله ﷺ[3].

= والقدرية: من يزعم أن الشر فعل العبد وحده.

والجهمية: من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسُّنَّة، ويقول: إن القرآن مخلوق.

والنصب: بغض علي، وتقديم غيره عليه.

والخوارج: الذين أنكروا على عليٍّ التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.

والإباضية: منهم أتباع عبد الله بن إباض.

والقعدية: الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس مخلوق. (هدي الساري ٤٥٩).

وفي الفرق بين الشيعي في زماننا والشيعي في زمن السلف، قال الذهبي: «الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال معثر» (الميزان ١/ ٦).

(١) في (م): قال: وإنما جعل هؤلاء مثلًا..

(٢) في (م): أنه.

(٣) معرفة علوم الحديث ص٤٣٠، المحدث الفاصل ٤٠٣، الكفاية، ص١٩٢، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦٨)، والتمهيد ١/ ٦٦.

وقد نقل النووي هذه الأنواع المختلف فيها عن الحاكم ملخصة في (شرح مسلم ١/ ١٣٩) ثم ذكر تقسيم الجياني للرواة الناقلين الأخبار إلى سبعة طبقات: ثلاثة مقبولة، وثلاثة متروكة، والسابعة مختلف فيها، وطبقات المتفق عليه:

الأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم.

الثانية: دونهم في الحفظ والضبط.

الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء، غير غالية، ولا داعية، وثبت صدقها.

❖ **قال الحاكم (رحمه الله):**

فقد ذكرنا وجوه صحة الحديث على عشرة أقسام، على اختلاف بين أهله فيه [٥ص/أ]، لئلا يتوهم متوهم أنَّه ليس يصح من الحديث إلا ما خرجه البخاري ومسلم.

فإذا نظرنا وتأملنا، فوجدنا البخاري قد جمع كتابًا في التاريخ على أسامي من روي عنهم الحديث، من زمان الصحابة إلى سنة خمسين ومائتين(١)، فبلغ عددهم قريبًا من أربعين ألف رجل وامرأة، المخرج منهم في الصحيحين للبخاري ومسلم، جمعتُ أنا أساميهم، وما اختلفا فيه فاحتج به أحدهما ولم يحتج به الآخر، فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة، ثم جمعتُ من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفًا، فبلغوا مائتين وستة وعشرين رجلًا(٢).

= أما الطبقات المتروكة:

فالأولى: من وسم بالكذب، ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم.

الثالثة: طائفة غلت في البدعة، ودعت إليها، وحرفت الروايات، وزادت فيها، ليحتجوا بها.

أما السابعة: فالمجهولون إذا انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها، قبلها قوم ووقفهم آخرون. اهـ.

وتعقب النووي إطلاقه الاتفاق على الاحتجاج بالمبتدعة غير الدعاة، وأقره على الخلاف الذي في المجهولين، ثم قال: قد أخل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه. اهـ.

وكذلك نقل هذه الأنواع العشرة للصحيح الزركشي في النكت على ابن الصلاح ١/ ١٢٥ ـ ١٢٨.

(١) في (م): خمس وثمانين.

(٢) هذه إشارة لطيفة، ولفتة ذكية، من المصنف رحمه الله تعالى، يردُّ بها ما جاء عن عصريِّه الحافظ الماسرجسي إذ قال: قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريبًا من أربعين ألف رجل وامرأة، الذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وامرأة». =

= هكذا نقل المصنف عن الماسرجسي في (المدخل إلى الصحيح، ص١١١).

ثم دفعه المصنف ولم يرضه، وقال: إن ذلك مما يشمت أهل البدع في الرواة، وبيَّن أن الشيخين شرطًا شرطًا التزماه، ولم يقولا لا يصح ما سواه، ولا قصدا أصلًا إلى الحصر، وعليه فلا يعني عدم إخراجهما لحديث رجل أنه ضعيف أو ليس بثقة.

وذكر أن البخاري صنف في المجروحين أوراقًا لا يبلغ عدد من ذكر إلا أقل من سبعمائة، قال: فإذا أخذنا سبعمائة للجرح، وألفين للتعديل، بقي على ما ذكره الماسرجسي نيف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار.

ثم إن أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة والثبت والمتقن والصدوق، هذا في التعديل، ثم في الجرح، قد فرقوا بين الكذاب على رسول الله ﷺ، والكذاب في حديث الناس وسيئ الحفظ والمتهم في الدين فعلى هذا قلنا: إن أسامي القوم الذين لم يوجدوا في الكتابين الصحيحين، ليس بجرح فيهم. (المدخل ١١٢ ـ ١١٣).

وهذا تحقيق بديع من المصنف رَحِمَهُ اللهُ، مبني على الاستقراء، في مسألة شغلت فكر أهل ذلك العصر، والعجب أن بعض الأئمة المتقدمين، كان يتوقع نزولها، فجاء عنهم النهي عن إفراد الصحيح، والإنكار على من فعل ذلك، ثم استقر الأمر بعد ذلك على الحاجة لمثل هذه الصحاح.

قال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعة، وتذاكرا، فلما أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في (الصحيح) فقال: فلمن ترك الباقي؟

وقال سعيد البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر (صحيح مسلم)، وأن الفضل الصائغ ألف على مثاله، فقال: هؤلاء أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئًا يتسوقون به.

وأتاه يومًا رجل بكتاب مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث لأسباط بن نصر، فقال: ما أبعد هذا من (الصحيح) ثم رأى قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم، ثم نظر، فقال: ويروي عن أحمد بن عيسى، وأشار إلى لسانه، كأنه يقول الكذب، ثم قال: يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك ابن عجلان، ونظراءه، ويطرق لأهل البدع علينا، فيقولوا: ليس حديثهم من الصحيح؟ فلما ذهبت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة. فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه ثقات، وقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع، فاقتصرت عليهم وأصل الحديث معروف.

وقد قدم مسلم بعدُ إلى الري، فاجتمع بابن وارة، فبلغني أنه عاتبه على (الصحيح)، وجفاه، وقال له نحوًا من قول أبي زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر، =

فليعلم طالب هذا العلم أنَّ أكثر رواة الأخبار[١] ثقات، وأنَّ الدرجة الأولى منهم محتج بهم في الكتابين، وأنَّ سائرهم[٢] أكثرهم ثقات، وإنما سقطت أساميهم من الكتابين الصحيحين للوجوه التي قدمنا ذكرها، لا لجرح فيهم.

وأنا ذاكر بمشيئة الله (تعالى ذكره) وحسن توفيقه سبب الجرح، وما يوهم أنه جرح وليس بجرح، ليوقف على حقيقة الحال فيه، والله المعين على ذلك بمنِّه [لا إله إلا هو][٣].

= وقال: إنما قلت: صحاح، ولم أقل: ما لم أخرجه ضعيف، وإنما أخرجت هذا من الصحيح ليكون مجموعًا لمن يكتبه، فقبل عذره، وحدثه (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧١).

تنبيه: استفاد الإمام الحازمي هذا الفصل من الحاكم، فقال في (شروط الخمسة، ص٥١): «لم يلتزم البخاري أن يخرج كل ما صح من الحديث، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه، ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفًا وثلاثين ألفًا.

لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون السبعمائة نفس، فالثقات عنده أكثر ومع ذلك فالذين خرجهم في جامعه دون ألفين، وكذا لم يخرج كل ما صح من حديث».

تنبيه ثانٍ: عدد تراجم الأعلام في التاريخ الكبير للبخاري ١٣٩٨٢ ترجمة، وعدد تراجم الأعلام في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٠٣٨؛ أي: بزيادة قدرها: ٤٠٥٦.

وعليه فما ذكره الحاكم هو من باب الحسبان والتوهم (انظر: بحث الموازنة العلمية بين كتابي التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، د. فاطمة الزهراء عواطي).

تنبيه ثالث: عد المصنف معرفة مذاهب المحدثين من أنواع علوم الحديث، ولذا أفردها بالبحث في النوع الثاني والثلاثين من معرفة علوم الحديث، ص٤٣٠، وقال: هذا النوع معرفة مذاهب المحدثين.

(١) في سوى الأصل: أكثر الرواة للأخبار. وفي (م): أكثر رواة الأحاديث.

(٢) في ما سوى الأصل وَ(م): سائر أكثرهم.

(٣) بعده في النسخة (ج): تمَّ (طمس، ولعله صلاة على النبي ﷺ) على يد العبد الفقير (طمس).
وهنا ينتهي القسم الأول من تقسيم الكتاب في النسخة (ج)، وفيها:
نهاية القسم الأول، والله المعين على ذلك بمنه وكرمه، وصلى الله على مولانا محمد وآله، =

ذكر أنواع الجرح «وصفته، وطبقات المجروحين»[(١)] (والمجروحون على عشرة طبقات)[(٢)]

= كمل ما جاء فيه الحافظ الفاضل، بحمد الله وحسن مغفرته، على يد العبد الراجي عفو ربه أحمد العربي لطف الله به.
ويليه في الصفحة التالية:
بسم الله الرحمٰن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا.
أنبأنا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) في (م): ذكر أنواع الجرح والمجروحين وهم على عشر طبقات، في (ج): أنواع الجرح وأصحابه على عشر أنواع. وفي (ط): أنواع الجرح وصفته، فأول أنواعه..
وهذه الأنواع المتفاوتة في جرح الرجال، حررها المصنف في هذا الموضع من كتابه المدخل، وأحال إلى هذا الموضع في كتابه المعرفة.
قال في (المعرفة، ص٢٣٤، النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل): قد ذكرت في كتاب المدخل إلى معرفة الإكليل أنواع العدالة على خمسة أقسام والجرح على عشرة أقسام، وتكلمت في هذه الكتب على الجرح والتعديل، مما يغني عن إعادته، واستشهدت بأقاويل الصحابة وأئمة المسلمين.
ثم قال، ص٢٤٤: وقد استقصيت الكلام في إباحة جرح المحدث في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل وهذا الاستقصاء سيأتي في آخر هذه التقاسيم والأنواع، إن شاء الله تعالى.

(٢) عدَّد شيخ المصنف أبو حاتم بن حبان أسباب الضعف فجعلها عشرين نوعًا، وذلك في أول كتاب المجروحين، يتفق مع المصنف في عامتها، إلا أنه عد التدليس نوعًا منها، وأبو عبد الله الحاكم عده في الصحيح المختلف فيه..
وكذلك جعل ابن حبان كل من وضع حديثًا لغرض ما نوعًا مفردًا، والمصنف جعلهم في قسم واحد، بالرغم من اختلاف أغراض الواضعين، وقد زاد ابن حبان أنواعًا ستأتي في موضعها، إن شاء الله تعالى.

❖ [(قال الحاكم] رَحِمَهُ اللَّهُ):

أول أنواع الجرح: وضع الحديث على رسول الله ﷺ

وقد صحت الرواية عنه ﷺ أنَّه قال: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**».

٣١ ـ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا[(١)] العباس بن الوليد بن مزيد[(٢)] البيروتي، حدثني أبي، ثنا الأوزاعي، ثنا حسان بن عطيَّة، عن أبي كبشة، عن عبد الله بن عمرو أنَّ النبي ﷺ قال: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليَّ، فمن كذب عليَّ متعمدًا[(٣)] فليتبوأ مقعده من النار**»[(٤)].

قال الحاكم (رَحِمَهُ اللَّهُ): **فممن ارتكب هذه الكبيرة جماعة:**

فمنهم قوم من الزنادقة:

مثل: المغيرة بن سعيد الكوفي[(٥)].

---

(١) في (م) (ط): ثنا.
(٢) في ج: يزيد، وهو تصحيف.
(٣) من الأصل و(م) و(ط).
(٤) رواه ابن عساكر من طريق الحاكم في المدخل (تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٧).
والحديث رواه البخاري في صحيحه (٣٤٦١)، ورواه الترمذي في جامعه (٢٦٧١)، وقال: حسن صحيح، وقد خرجه السيوطي في تحذير الخواص عن سبعة وتسعين صحابيًّا (ص٧٥ ـ ١١٩).
ثم نقل عن ابن منده: أنه ورد عن اثنين وعشرين صحابيًّا سوى من ذكرهم.
وقد أفرده بالجمع والتصنيف الحافظان: يحيى بن محمد بن صاعد الدمشقي (ت: ٣١٨هـ)، وأبو الحجاج يوسف بن خليل الحلبي (ت: ٦٨٤هـ).
قال أبو بكر الإسفراييني: ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة المشهود لهم في الجنة غير هذا الحديث.
رواه عنه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٦٤ ثم قال: ما وقعت لي رواية عبد الرحمٰن بن عوف.
وهذا الحديث مثال للمتواتر لفظًا، قيل: رواه ثمان وتسعون، وقيل: بل مائتان. (فيض القدير للمناوي ٦/ ٢١٤ ـ ٢١٦، مقدمة ابن الصلاح، ص٢٦٩).
(٥) المغيرة هذا كان من حمقى الروافض، كان يقول: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، =

وأبي عبد الرحيم الكوفي[١].

ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة[٢].

= كان علي قادرًا على أن يحيي ما بينك وبين آدم، (كتاب المجروحين ٣/ ٨، وهو مترجم في الميزان ٤/ ١٦٠، واللسان ٦/ ٧٥ ـ ٧٨).

ولا يعرف له حديث مسند، ثم آل به الأمر إلى ادعاء النبوة.

قتله خالد بن عبد الله القسري في حدود العشرين ومائة، وقد ساق ابن قتيبة الدينوري شيئًا من أخباره في عيون الأخبار ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧، وكذا الذهبي في تاريخ الإسلام ٣/ ٣١٧.

(١) أبو عبد الرحيم هذا مجهول، إنما جاء عن النخعي قوله الآتي: إياكم والمغيرة وأبا عبد الرحيم، فإنهما كذابان. (المجروحين ١/ ٦٣)، وجاء في الميزان ٤/ ٥٤٧، واللسان ٧/ ٧٧: كوفي زنديق، ذكره الحاكم في كتاب الإكليل، في زمن التابعين.

(٢) محمد بن سعيد بن حسان الشامي المصلوب، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، وقد ذكر بعض هذا القلب (الخطيب في: موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٣٩٤ ـ ٤٠١، وابن حبان في المجروحين ٢/ ٢٤٨، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ٣/ ٦٥، والذهبي في الميزان ٣/ ٥٦١، والحافظ في التهذيب ٩/ ١٨٤).

قال الذهبي: «غيروا اسمه على وجوه سترًا له وتدليسًا لضعفه، فقيل: محمد بن حسان فنسب إلى جده، وقيل: محمد بن أبي قيس، وقيل: محمد بن أبي حسان، وقيل: محمد بن أبي سهل، وقيل: محمد بن الطبري، وقيل: محمد مولى بني هاشم، وقيل: محمد الأردني، وقيل: محمد الشامي».

وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، صلب وقتل على الزندقة.

وقال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام.

وحديثه في سنن الترمذي وابن ماجه (تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٦٤)، قال الذهبي (في تاريخ الإسلام ٣/ ٩٦١): «وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب والكلبي وأمثالهما انحطت رتبةٌ جامعةٌ عن رتبة سنن أبي داود، والنسائي، وكان صلب هذا الرجل في حدود سنة خمسين ومائة».

تنبيه:

استدرك ابن الجوزي على البخاري ذكر هذا المصلوب في مواضع من كتابه، زاعمًا أنه ظنه جماعة، وتبعه الذهبي في الميزان، ولذلك ونحوه في تاريخ البخاري أسباب، (انظر: موضح الجمع للخطيب ١/ ١٣).

تشبهوا بالعلماء، فوضعوا الأحاديث وحدثوا بها ليوقعوا في قلوبهم الشك.

فممَّا روى محمد بن سعيد المصلوب، عن حُميد [بن عبد الله]، عن أنس أنَّ رسول الله(١) ﷺ قال: «**أنا خاتم النبيين، [و]لا نبي بعدي، إلا أنْ يشاء الله**»، فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى المتنبي(٢).

٣٢ ـ أخبرنا أبو الحسين محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد السلام، ثنا أحمد بن سليمان الرهاوي، ثنا أبو نعيم، ثنا حماد بن زيد، عن ابن عون قال: قال إبراهيم النخعي: إيَّاكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم فإنهما كذابان(٣).

٣٣ ـ قال محمد بن عبد الله البيروتي: سمعت جعفر بن أبان الحافظ يقول: سمعتُ ابن نمير(٤) يقول: مغيرة بن سعيد هذا كان شاعرًا مشعبذًا، وكان أبو عبد الرحيم زنديقًا، قتلهما [٦ص/أ] خالد بن عبد الله القسري، وأحرقهما بالنار(٥).

= والصحيح: أن البخاري إنما خرجه في مواضع لاختلافهم في تدليس اسمه على أوجه، فتنبه لعادة البخاري، ولا سيما أنه قد علم بتغيير اسمه، فقد قال في ترجمته: «محمد بن سعيد الشامي، ويقال: ابن أبي قيس، ويقال: ابن الطبري، ويقال: ابن حسان، أبو عبد الرحمٰن كان صلب، متروك الحديث قتل في الزندقة». (التاريخ الكبير ١/ ٩٤).

(١) في (م): أن النبي.

(٢) هكذا وردت اللفظة، قال الشيخ الطباخ: لعله التنبئ. قلت: وهكذا ثبتت في (م): التنبئ. ولعلها كذلك في (ج) فإنها غير واضحة.
وهذا الحديث الموضوع، أخرجه الجوزجاني بإسناده إليه، وقال: إنه مصنوع، (اللآلئ المصنوعة للسيوطي، ص٢١٤، والفوائد المجموعة للشوكاني، ص٣٢٠).

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٦٣، لسان الميزان ٦/ ٧٦.

(٤) في (م): أبي نمير. في (ط): سمعت نميرًا.

(٥) هذا موصول عن شيخه السابق، وعن محمد بن عبد الله رواه ابن حبان في =

٣٤ ـ[1] وسمعت أبا العباس السياري، يقول: سمعت أبا الموجَّه[2]، يقول: سمعت عبدان، يقول: سمعت ابن المبارك يقول: الإسناد من الدين، قال عبدان: ذكر عبد الله هذا عند ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث.

*** قال الحاكم (رَحِمَهُ اللهُ): ومنهم قوم وضعوا الحديث لهوًى يدعون الناس إليه.**

٣٥ ـ **أخبرنا** أبو علي الحسين بن علي الحافظ، ثنا أحمد بن علي بن المثنى[3]، ثنا هارون بن معروف، ثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاووس، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: إنَّا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه[4].

ومن هذه الطبقة جماعة منهم من أقرَّ على نفسه بذلك:

٣٦ ـ سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه، يقول: ثنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو نعيم الحلبي، أخبرنا[5] المقرئ، ثنا عبد الله بن لهيعة، قال: سمعتُ شيخًا من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إنَّ هذه الأحاديث دين،

= المجروحين ١/ ٦٣، وزاد: وأما بيان فكان زنديقًا، قتلهما خالد بن عبد الله القسري، وأحرقهما بالنار.

ومحمد بن عبد الله هذا هو ابن عبد السلام البيروتي، الملقب بمكحول، ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ٨١٤.

فائدة لغوية:

يقال: فلان شعوذي ومشعوذ ومشعبذ، وعمله الشعوذة والشعبذة، وهي خفة في اليد وأخذ كالسحر... (أساس البلاغة، ص٢٣٦).

(١) في (ج) زيادة: قال: أي أن مكحول شيخ المصنف هو الذي سمع من السياري، وليس كذلك فالحافظ أبو العباس القاسم السياري (ت: ٣٤٢هـ) شيخ المصنف لا شيخ مكحول.

(٢) في (ط): أبا الوجه وهو تصحيف، وأبو الموجَّه هو الحافظ الثقة محمد بن عمرو بن الموجه، ترجمته في تذكرة الحفاظ، ص٦١٥.

(٣) هو: الحافظ أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند الكبير المشهور، توفي سنة ٣٠٧هـ.

(٤) رواه مسلم في مقدمة الصحيح ١/ ١٩٦. وسيعيده المصنف آخر الكتاب.

(٥) في (م): ثنا. وقد سقط المقرئ من النسخة (ط).

فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنَّا كنَّا إذا هوينا أمرًا صيَّرناه حديثًا[(١)].

٣٧ ـ سمعت عبد العزيز بن عبد الملك الأموي[(٢)]، يقول: سمعتُ إسماعيل بن محمد النحوي، يقول: سمعت المحاملي، يقول: سمعت أبا العيناء، يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي، فإنَّه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوله، فأبى أنْ يقبله.

قال إسماعيل: وكان أبو العيناء يحدث بهذا بعد ما تاب[(٣)].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٥١، شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٣٥٧.

(٢) في اللسان ٥/٣٤٦ جاءت تسميته: عبد العزيز بن عبد الله الأموي، وفيه أيضًا ٤/٣٥٦: قال الحافظ: سمعها الحاكم من عبد العزيز بن عبد الملك الأعور! وكل هذا تصحيف، الصواب ما ثبت في الأصول، وتاريخ ابن عساكر.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٥/٤٤١، ونقلها الحافظ ابن حجر في اللسان (٤/٣٥٦)، ثم عقب: ما عَلِمت ما أراد بحديث فدك، وكذا ساقها في ترجمة أبي العيناء منه ٥/٣٤٦، وفيه: قال إسماعيل: وكان أبو العيناء يحدث بذلك بعد ما مات الجاحظ.

قلت: يشبه أن يكون المقصود بحديث فدك أن النبي ﷺ لما نزلت عليه: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ دعا فاطمة فأعطاها فدكًا، رواه الحاكم الحسكاني ـ تلميذ المصنف ـ في شواهد التنزيل (٤٦٨)، من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد، فقد يكون أبو العيناء وضعه وأدخله على الشيوخ، ووجه قول العلوي: لا يشبه أوله آخره، أن سورة الإسراء مكية، وفتح فدك كان في المدينة، والله أعلم.

حكم قبول رواية الكذاب التائب:

في قبول حديثه بعد التوبة خلاف، والصحيح أنه لا يقبل حديثه، وكذلك إخباره عن غيره مما فيه جرح أو تعديل غير مقبول، كما في إخبار أبي العيناء عن الجاحظ.

والظاهر من حال أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ هو الستر، فهو أنبل من أن يكذب، والله أعلم.

لكن قال ثعلب: «كان كذابًا على الله وعلى رسوله وعلى الناس»، يقابله قول ابن حزم: «كان أحد المجان الضلال غلب عليه الهزل، ومع ذلك ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتًا لها، وإن كان كثير الإيراد لكذب غيره». اهـ.

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ـ وهو خبير بالجاحظ لأنه معدود =

= في طبقة تلاميذه ـ (في تأويل مختلف الحديث، ص٥٩): «هو آخر المتكلمين، والمغاير على المتقدمين، وأحسنهم للحجة استثارة، وأشدهم تلطفًا لتعظيم الصغير حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء ونقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان، وتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السُّنَّة، ومرة يفضل عليًّا، ومرة يؤخره.

ويقول: قال رسول الله ﷺ، ويتبعه قال: الجماز (أديب ماجن من أدباء البصرة، الأنساب ٢/٨١)، وقال إسماعيل بن غزوان: كذا وكذا من الفواحش، ويجل رسول الله ﷺ عن أنْ يُذكر في كتاب ذُكرا فيه، فكيف في ورقةٍ أو بعد سطر وسطرين (شكر الله لأبي محمد هذه الغيرة).

ويعمل كتابًا يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم تجوز في الحجة، كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين. وتجده يقصد في كتبه للمضاحيك والعبث، يريد بذلك استمالة الأحداث وشراب النبيذ، ويستهزئ بالحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، كذكره كبد الحوت وقرن الشيطان، وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوده المشركون، وقد كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا، ويذكر الصحيفة التي كان فيها المنزل في الرضاع تحت سرير عائشة فأكلتها الشاة، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب في تنادم الديك والغراب، ودفن الهدهد أمه في رأسه، وتسبيح الضفدع، وطوق الحمامة وأشباه هذا، مما سنذكره فيما بعد إن شاء الله، **وهو مع هذا من أكذب الأمة وأوضعهم لحديث**، وأنصرهم لباطل.

ومن علم رحمك الله أنَّ كلامه من عمله قلَّ إلا فيما ينفعه، ومن أيقن أنه مسؤول عما ألف وعما كتب، لم يعمل الشيء وضده، ولم يستفرغ مجهوده في تثبيت الباطل عنده، وأنشدني الرياشي:

ولا تكتب بخطك غير شيء   يسرك في القيامة أن تراه»

قلت: هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن حزم من أنه صاحب خلاعة ومجون، وكتبه طافحة بذلك، وفي كلام ابن قتيبة اتهام واضح بالكذب، وابن قتيبة من أعلم الناس به، فإنه جالسه وأخذ عنه، واستجازه كتبه فأجازه إياها، كما ذكر ذلك في مواضع من عيون الأخبار.

لكن الجاحظ قد اعتذر عن نفسه في الجمع بين هذه المتناقضات في أول كتابه الكبير الحيوان، واستفرغ عامة المجلد الأول في الاعتذار عن هذا المنهج في التأليف، وقد تكون له وجهة يحتمل من أجلها.

٣٨ ـ **أخبرنا**[١] إسماعيل بن أحمد الجرجاني، ثنا أبو نعيم، ثنا عمار بن رجاء، عن سليمان بن حرب قال: (. . .)[٢] دخلتُ على شيخٍ وهو يبكي، فقلتُ له[٣]: «وَ»ما يُبكيك؟ قال: وضعتُ أربعمائة حديث، وأدخلتُها في

= وأما كتاب الانتصار للعلوية على العثمانية، فإنه ملحق في كتاب العثمانية، وليس من تأليف الجاحظ، ألحقه فيه أبو جعفر الإسكاف، والله أعلم.

وممن اتهمه بالكذب الإمام الأزهري، فإنه قال (في مقدمة تهذيب اللغة ١/ ٢٦): «وممن تكلم في لغات العرب بما حضر لسانه وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس من كلامهم: عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ: وكان أوتي بسطة في لسانه، وبيانًا عذبًا في خطابه، ومجالًا واسعًا في فنونه، غير أن أهل المعرفة بلغات العرب ذموه، وعن الصدق دفعوه. وأخبر أبو عمر الزاهد أنه جرى ذكره في مجلس أحمد بن يحيى فقال: اعذبوا عن ذكر الجاحظ فإنه غير ثقة ولا مأمون».

فائدة: ابن قتيبة إمام من أئمة السُّنَّة، وليس من الكرامية، ولا من غيرها من الطوائف البدعية، قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية (في تفسير سورة الإخلاص، ص٨٦) بعد أن حكى القول بأن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه: «اختاره كثير من أهل السُّنَّة، منهم ابن قتيبة، وابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السُّنَّة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة.

قال فيه صاحب كتاب «التحديث بمناقب أهل الحديث»: «هو أحد الأئمة والعلماء الفضلاء أجودهم تصنيفًا، وأحسنهم ترصيفًا، له زهاء ثلاثمائة مصنف، كان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق (أي: أهل الحديث) وكان معاصرًا لإبراهيم الحربي، ومحمد بن نصر المروزي.

وكان أهل المغرب يعظمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه، قلت (أي: ابن تيمية) ويقال: هو لأهل السُّنَّة، مثل الجاحظ للمعتزلة، فإنه خطيب أهل السُّنَّة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة».

توفي ابن قتيبة سنة ست وسبعين ومائتين، وللأستاذ السيد صقر دراسة مطولة عنه في أول كتابه تأويل مشكل القرآن.

(١) في (م): حدثني.

(٢) هنا زيادة في النسختين المطبوعتين (عن ابن لهيعة قال) وهي ليست في الأصل ولا (ج) ولا (م) ولا (ط)، ولا في تحذير الخواص للسيوطي، ص٢١٥ نقلًا عن الحاكم، ولا الموضوعات ١/ ٤٩، ولكنها ثابتة في المجروحين لابن حبان.

(٣) ليست في (م).

برنامج[١] الناس، فلا أدري كيف أصنع؟[٢].



قال الحاكم: ومنهم جماعة وضعوا الحديث حسبة ـ كما زعموا ـ يدعون الناس إلى فضائل الأعمال.

مثل: أبي عِصْمة نوح بن أبي مريم المروزي[٣].

ومحمد بن عكاشة الكرماني[٤].

---

(١) في (م): نارزنامج. (٢) كتاب المجروحين ١/ ٦٣.
والبرنامج: الورقة الجامعة للحساب، معرب برنامه، قاله في القاموس.

(٣) نوح بن أبي مريم الجامع، من أهل مرو، قاضي مرو، كان يقال: جمع كل شيء إلا الصدق.
روى له الترمذي في العلل وابن ماجه في التفسير، توفي سنة ١٧٣هـ.
قلت في العلل للترمذي في باب القراءة على العالم ٦/ ٢٤٨: حدثنا سويد بن نصر، أخبرنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة أن نفرًا قدموا على ابن عباس من أهل الطائف بكتاب من كتبه فجعل يقرأ عليهم، فيقدم، ويؤخر، فقال: إني بلهت لهذه الْمصيبة فاقرأوا عليَّ فإن إقراري به كقراءتي عليكم.
فأبو عصمة هنا هو نوح بن أبي مريم.
(ترجمته في: المجروحين ٣/ ٤٨، تهذيب الكمال ٣٠/ ٥٦، تاريخ الإسلام ٤/ ٧٥٧، ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٧.

(٤) محمد بن عكاشة الكرماني، ينسب إلى جده وإلا فهو ابن إسحاق بن إبراهيم بن عكاشة بن محصن الأسدي، غلط ابن حبان لذلك فتوهمهما اثنين.
قال في موضع (٢/ ٢٨٤): محمد بن إسحاق العكاشي، من ولد عكاشة، يضع الحديث.
وفي موضع آخر (٢/ ٢٧٧) قال: محمد بن محصن الأسدي، شيخ يضع الحديث على الثقات.
بيَّن ذلك الوهم ابن الجوزي في الضعفاء ٣/ ٨٦، وابن حجر في اللسان ٥/ ٢٨٦.
ولمحمد رواية في سنن ابن ماجه، فإنه قال في أوله (٤٩): حدثنا داود بن سليمان العسكري قال: حدثنا محمد بن علي أبو هاشم بن أبي خداش الموصلي، قال: حدثنا محمد بن محصن، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الله بن الديلمي، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله لصاحب بدعة صومًا، ولا صلاة، =

وأحمد بن عبد الله الجويباري[١].

ومحمد بن القاسم الطايكاني[٢].

ومأمون بن أحمد الهروي[٣] وغيرهم[٤].

= ولا صدقة، ولا حجًا، ولا عمرة، ولا جهادًا، ولا صرفًا، ولا عدلًا، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين».
فهذا حديث موضوع.
في (م): الرماني، وهو تصحيف.

(١) أحمد بن عبد الله هذا لم يكن محمود الطريقة، وقد روى عن الأئمة كابن عيينة ووكيع وغيرهما ألوفًا ما حدثوا بشيء منها، (المجروحين ١/ ١٤٢) وكان يروي أحاديث لابن كرام توافق نحلته.
قال ابن الجوزي (الموضوعات ١/ ٤٨): عن سهل بن السري الحافظ قال: وضع أحمد بن عبد الله الجويباري، ومحمد بن عكاشة الكرماني، ومحمد بن تميم الفارابي على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث.
وقال أبو سعيد النقاش: لا نعرف أحدًا أكثر وضعًا منه.
قال ابن عدي: حدث عن جرير والفضل بن موسى وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم، وكان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده، وكان ابن كرام يضعها في كتبه عنه، ويسميه أحمد بن عبد الله الشيباني. (الكامل ١/ ٢٩١).

(٢) هو: محمد بن القاسم بن مجمع البلخي الطايكاني، ويقال فيه أيضًا بالقاف بدل الكاف، من أهل بلخ مشهور بالوضع. (المجروحين ٢/ ٣١١، اللسان ٥/ ٣٤٣، وفيه صحفت نسبته إلى طالقان، باللام بدل الياء، وهو على الصواب في أصله الميزان ٤/ ١١).

(٣) في: غير الأصل: مأمون بن عبد الله الهروي.
وفي عامة كتب التراجم كما أثبت، وهو مأمون بن أحمد بن علي السلمي الهروي، انظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٥٧/ ٣، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٩، لسان الميزان ٦/ ٤٤٧.
كشف زيفه ابن حبان بالتاريخ، فقد حدث عن هشام بن عمار فسأله أبو حاتم بن حبان عن دخوله الشام، متى كان؟ فقال: سنة ٢٥٠هـ، فقال ابن حبان: فإن هشام بن عمار الذي تروي عنه مات سنة ٢٤٥هـ، فأجاب بوقاحة: هذا هشام بن عمار آخر. (المجروحين ٣/ ٤٥).
قال أبو نعيم: مأمون بن أحمد السلمي من أهل هراة خبيث وضاع يروي عن الثقات مثل هشام ابن عمار ودحيم الموضوعات يستحق من الله ومن الرسول ومن المسلمين اللعنة. (تاريخ دمشق ٥٧/ ٦).

(٤) نقل ابن عساكر هذا الفصل عن المصنف في تاريخ دمشق ٥٧/ ٥.

٣٩ ـ سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن بالويه، يقول: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري، قال: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: ما رأيتُ الكذب في أحدٍ أكثر منه فيمن ينسب إلى خير(١).

٤٠ ـ أخبرنا(٢) دَعْلَج بن أحمد السجزي، ببغداد، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا الوليد بن شجاع، ثنا الأشجعي، قال: سمعت سفيان يقول: إنْ همَّ الرجل أنْ يكذب في الحديث وهو في [بيت في] جوف بيت، أظهر(٣) الله عليه(٤).

٤١ ـ أخبرنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ، بأسداباذ، ثنا محمد بن الحسن(٥) بن قتيبة، ثنا محمد بن المتوكل [(بن أبي السري)]، ثنا يحيى بن سليم(٦)، ثنا عبيد الله بن عمر، قال: قال ابن سيرين: إنَّ الرجل ليحدثني [٦ص/ب] بالحديث فما أتهمه، ولكن أتهم من حدَّثه [به]، [(٧)وإنَّ الرجل

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢١٠، المجروحين ١/ ٦٧، الكفاية، ص١٩٠، وجاء فيه، ص١٠٧، عن أبي عاصم النبيل نحوه، وعن أبي نعيم أيضًا، ص١٤٦.
والمراد بيَّنه مسلم رَحِمَهُ الله بقوله: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.
والسبب في ذلك: أنهم صرفوا همتهم للاشتغال بالعبادة عن ضبط الحديث، فيقع في حديثهم الخطأ وإن لم يقصدوا ذلك.
(٢) في (ط): حدثنا. وكذا في الرواية الآتية.
(٣) في (م): أظهره.
(٤) المجروحين ١/ ٢٥، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٨، ولفظه: إني لأحسب رجلًا لو حدث نفسه بالكذب في الحديث لعرف به.
وعنه قال: من همَّ أن يكذب في الحديث سقط حديثه. (المجروحين ١/ ٢١).
وقال مؤمل بن إهاب: بلغني عن عبد الرحمٰن بن مهدي قال: لو أن رجلًا هم أن يكذب في الحديث أسقطه الله ﷻ. (الجامع للخطيب ٢/ ٨).
قلت: وهذا من حفظ الله ﷻ للدين، ومن مقتضيات التكفل ببقائه وخلوده، وقد كتبت في حفظ السُّنَّة كتابًا بيَّنت فيه أوجه حفظ الله ﷻ للسُّنَّة النبوية، وأن الحفظ الذي تكفل به الله ﷻ ليس مقصورًا على القرآن الكريم؛ بل السُّنَّة مشمولة به، والله الموفق.
(٥) في (ج) وَ(م): الحسين، وهو تصحيف.
(٦) في (ط): سليمان، وهو تصحيف.
(٧) من هنا إلى آخر الخبر المعلم عليه بالحاصرتين ليس في (م).

ليحدثني بالحديث فما أتهم من حدثه، ولكن أتهمه هو][1].

٤٢ ـ سمعت أبا علي الحافظ، يقول: سمعت محمد بن يونس المقري، يقول: سمعت جعفر بن أحمد بن نصر[2]، يقول: سمعت أبا عمار المروزي[3]، يقول: قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في[4] فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟

فقال: إني قد رأيت الناس [(قد)] أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[5].

---

(١) المجروحين ١/ ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) في (ج): نصير، وهو تصحيف، وجعفر بن أحمد بن نصر هو الحصيري النيسابوري، حافظ ورع زاهد، توفي سنة ٣٠٣هـ. (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢١٧).

(٣) هو: الحسين بن حريث الخزاعي، ثقة، توفي سنة ٢٤٤هـ، وفي (ط): أبا عمارة، والمعروف عن كنيته: أبو عمَّار.

(٤) ليست في (م).

(٥) نقل ابن الجوزي في الضعفاء ٣/ ١٦٨، والحافظ في التهذيب ١٠/ ٤٨٨ عن المصنف: أن نوحًا وضع حديث فضائل القرآن.
وقيل: إن الواضع له هو ميسرة بن عبد ربه، قال ابن الطباع: سمعت ابن مهدي يقول لميسرة: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا؟ فقال: وضعتها أرغب الناس فيها.
(المجروحين ١/ ٦٤)
ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/ ٢٢٤، فلم يذكر ابن مهدي، وكذا هو في اللسان ٦/ ١٣٨.
وميسرة هذا ممن أجمع على كذبه. (الجرح والتعديل ٨/ ٢٥٤).
ويبدو أن الواضع الأصلي لهذا الحديث هو نوح الجامع، وجعله من مسند ابن عباس، ثم سرقه منه ميسرة، فأسنده عن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه.
تنبيه:
اغتر بعض المفسرين ـ ممن لا دربة له بالمأثور ـ بهذا الحديث، فذكره في كتابه، منهم: الثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والأولان أخف جرمًا، وأقل تبعة؛ لأنهما أسنداه. =

* ومنهم جماعة: وضعوا الحديث للملوك في الوقت مما تقربوا به إليهم.

٤٣ ـ **حدثنا** أبو أحمد علي بن محمد المروزي، ثنا أحمد بن كثير البغدادي(١)، مولى بني هاشم(٢)، قال: سمعتُ داود بن رشيد، يقول: دخل غياث بن إبراهيم على المهدي، وكان يعجبه الحمام الطيارة التي تجيء من البعد(٣)، فروى حديثًا أنَّ رسول الله(٤) ﷺ قال: لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح.

قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام وخرج، قال: أشهد أنَّ قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، والله ما قال رسول الله ﷺ: جناح، ولكن هذا أراد أنْ يتقرب إلينا، يا غلام(٥)، اذبح الحمام، قال: فذبح الحمام في الحال(٦).

= قال ابن الصلاح: «وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أُبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه.

وإن أثر الوضع لبيِّن عليه، وقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم». (المقدمة، ص١٠٠ ـ ١٠١، وعنه السيوطي في الإتقان ٤/١١٦).

وممن نص على وضعه ابن المبارك، وابن القيم. (المنار المنيف، ص١١٣).

قلت: وقد كتبت فيه مبحثًا في مقدمة تحقيق فضائل القرآن للحافظ المستغفري، حيث رواه المستغفري بإسناده جملة واحدة، فمن أراد معرفة أسانيده فليراجع المقدمة المذكورة.

(١) في (م) (ط): البغداذي، كعادته في كتبة بغداد بالذال.

(٢) هو: أحمد بن كثير بن الصلت، مولى آل العباس، ترجمه بإيجاز الخطيب في التاريخ ٤/٣٥٧. وفي (ط): كبير، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): من الأماكن البعيدة.

(٤) في (ج) (ط): أن النبي ﷺ.

(٥) في (م): بالحال يا غلام.. ولم يذكر الكلمة في الأخير.

(٦) في الأصل: بحال، والقصة في كتاب المجروحين ١/٦٦، والإرشاد للخليلي ٢/٥٩٣، وتاريخ بغداد ١٢/٣٢٤، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٣/٤٢٥، والمنار المنيف، ص١٠٦، وميزان الاعتدال ٣/٣٣٨، ولسان الميزان ٤/٤٢٢.

٤٤ ـ فسمعت أبا سعيد أحمد بن محمد بن رميح[١]، يقول: سمعت أبا العباس محمد بن عبد الرحمٰن الدغولي، يقول: سمعت أبا بكر بن أبي خيثمة، يقول: دخل غياث بن إبراهيم على المهدي، فذكر الحكاية، وزاد فيه: فقيل[٢]: يا أمير المؤمنين وما ذنب الحمام؟ قال: من أجلهنَّ كذب هذا على رسول الله ﷺ[٣].

٤٥ ـ **حدثني** أحمد بن محمد بن وكيع، حدثني داود بن سليمان القطان، ثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن السمرقندي، ثنا هارون بن أبي عبيد الله[٤]

---

(١) في (م): رمح، وهو تصحيف، وهذا هو الحافظ أبو سعيد النسوي، توفي سنة ٣٥٧هـ. (تاريخ الإسلام ٨/ ١١١). وسقطت الكنية من (ط)، ووقع في (ط): زنيج بدل رميح، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: فقال، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٣) غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، أحد الوضاعين، ولشهرته بذلك كان يقال: لو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث. (الجرح والتعديل ٧/ ٥٧، المجروحين ٢/ ٢٠٠).
وقصته مع المأمون مشهورة، ولبعض الفضلاء رسالة يطعن في ثبوتها، مبناها على عدم اتصال زمان المخبرين بزمان المهدي، وسبيل هذا أن يسلّم للنقاد جرحهم وإن لم يسندوه، ولو نحن وقفنا وتتبعنا أقوال المجرحين، فرددنا منها ما لم يتصل بزمان المخبَر عنه، لما سلم لنا من أقوالهم شيء.
تنبيه:
جاء عن بعض النقاد أن واضع هذه اللفظة هو القاضي وهب بن وهب، أبو البختري القرشي، ذكر ذلك أحمد رحمه الله كما في ترجمة وهب من تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨٦، فقد قال إبراهيم الحربي: قيل لأحمد بن حنبل: تعلم أحدًا روى: «لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو جناح»؟ فقال: ما روى هذا إلا ذاك الكذاب، أبو البختري. (تاريخ بغداد ١٣/ ٤٥٥).
واعتمده ابن القيم في المنار المنيف، ص١٠٦ ـ ١٠٧.
وأبو البختري وضع حديثًا آخر في الحمام، وهو «كان النبي ﷺ يطير الحمام...» فهذا وضعه أبو البختري للمهدي كما ذكره الخطيب في التاريخ ١٣/ ٤٨٤، وأما الأول فواضعه هو غيث بن إبراهيم كما عليه أكثر النقاد، وقد يكون أبو البختري سرقه من غياث.

(٤) في (ط): عبد الله، والمثبت موافق لما في التهذيب، وفيه أنه ـ أعني: أبا عبيد الله ـ كان وزيرًا للمهدي.

عن أبيه، قال: قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول هذا؛ يعني: مقاتلًا، قال: إنْ شئت وضعتُ لك أحاديث في العباس[١]، قال: فقلت: لا حاجة لي فيها[٢].

❖ **قال [(الحاكم)** رَحِمَهُ اللَّهُ**):**

ومن هذه الطبقة: ميسرة بن عبد ربه.

وزياد بن ميمون[٣].

وأبو البختري وهب بن وهب القاضي[٤].

---

(١) كذا وقع في (ج) وَ(م) وَ(ط). وهو الصواب، إذ إن كثيرًا من الوضاعين كانوا يتزلفون إلى بني العباس بوضع أحاديث في فضائل جدهم العباس على العلوية.
وفي الأصل جاءت الكلمة: القياس.
وثبت في هامش الأصل: قال ابن ناصر: كذا وقع في الأصل (القياس)، وفي نسخة أخرى: (العباس) وهو الأشبه، صح.

(٢) مقاتل هذا هو: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي، كذبوه، وكان مجسمًا، ومن الغرائب أن الكلبي ـ وهو متهم مثله ـ قد اتهم مقاتل، فقال: كذب عليَّ مقاتل في التفسير. (إكمال تهذيب الكمال ١١/ ٣٤٣).
والقصة التي رواها المصنف في تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٤٦، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٨٣.

(٣) زياد بن ميمون الثقفي، يعرف بزياد بن أبي عمار، ويقال له الفاكهي؛ لأنه صاحب فاكهة. (تاريخ الإسلام ٣/ ٥٣٧).
يروي الموضوعات عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأحاديثه ساذجة، يكفي للدلالة على وضعها ألفاظها، وهو صاحب حديث العطَّارة الطويل، وأوله عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانت امرأة بالمدينة عطارة يقال لها: الخولاء، فجاءت إلى عائشة فقالت: يا أم المؤمنين نفسي لك الفداء، إني لأزين نفسي لزوجي كل ليلة حتى كأني عروس أزف إليه.
فقالت: إن رسول الله ﷺ قال للخولاء: ليس من امرأة ترفع شيئًا من بيتها، أو تضعه في مكان تريد بذلك إصلاحًا إلا نظر الله إليها... فذكر الحديث بطوله وفيه: فضل الولادة والرضاع والفطام والمراودة والمعانقة والقبلة والمجامعة وغير ذلك. (المجروحين ١/ ٣٠٥، والحديث بطوله في الموضوعات لابن الجوزي، وعنه الحافظ في اللسان ٢/ ٤٩٨).

(٤) هو: وهب بن وهب بن كثير بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، أبو البختري القرشي، وأمه عبدة بنت علي بن يزيد بن ركانة، لم يصن شرف نسبه =

= ودنسه بالكذب على المصطفى ﷺ، وكان يسهر الليالي معملًا فكره في وضع الحديث وحبكه، فمن موضوعاته:

- حديث: يا حميراء لا تفعلي، فإنه يورث البرص.
- حديث: ارحموا عزيز قوم ذل.
- وحديث: الحدة تعتري حملة القرآن، وله مصنوعات أخرى. (كتاب المجروحين ٣/ ٧٤، اللسان ٦/ ٢٣١ - ٢٣٤).

قال الذهبي في ترجمته (في تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٥٩) قال عثمان بن أبي شيبة: أرى أنه يبعث يوم القيامة دجالًا.

عمر بن الحسن الأشناني - وليس بثقة - حدثنا جعفر الطيالسي، عن يحيى بن معين أنه وقف على حلقة أبي البختري، فإذا هو يحدث بهذا الحديث، فقال له: كذبت يا عدو الله. فأخذني الشرط، فقلت لهم: هذا يزعم أن رسول رب العالمين نزل على النبي ﷺ وعليه قباء، فقالوا لي: هذا والله قاض كذاب. وأفرجوا عني.

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: ما أشك في كذب أبي البختري، إنه يضع الحديث.

وقال الكوسج: قال أحمد بن حنبل: أبو البختري أكذب الناس.

وقال أبو زُرْعة وغيره: كذّاب.

فائدة: نظرًا لشهرة أبي البختري بالكذب، فقد جرح بأسلوب قلَّ أن يجرح به أحد، وهو الشعر، فمما ذكره الذهبي: «عن أبي سعيد العقيلي قال: لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي ﷺ في قباء أسود ومنطقة، فقال أبو البختري: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه قال: نزل جبريل على النبي ﷺ في قباء أسود ومنطقة، محتجزًا فيها بخنجر، فقال المعاذي التيمي:

ويلٌ وعولٌ لأبي البختري ... إذا توافى الناس للمحشر
من قوله الزور وإعلانه ... بالكذب في الناس على جعفر
واللّه ما جالسه ساعة ... للفقه في بدو ولا محضر
يزعم أن المصطفى أحمد ... أتاه جبريل التقي البري
عليه خف وقباء أسود ... ممنطقا في الحقو بالخنجر»

ومما ذكره الحافظ لأحدهم فيه:

إنا وجدنا ابن وهب حين حدثنا ... عن النبي أضاع الدين والورعا
يروي أحاديث من إفك مجمعة ... أف لوهب وما روى وما جمعا

وأبو داود سليمان بن عمرو النخعي[١].

وإسحاق بن نجيح الملطي[٢].

والحسين بن علوان[٣]، وغيرهم ممن[٤] يطول ذِكْرهم في هذا الموضع.



(١) هو: أبو داود سليمان بن عمرو النخعي، ابن عم شريك بن عبد الله القاضي، قال الذهبي (في تاريخ الإسلام ٤/١٠١٦): «كان وقِحًا جريئًا، قَدَريًّا، من الخير بريئًا، قال علي ابن المَدِيني: كان من الدَّجَّالين. وقال يحيى بن معين: هو كذاب النَّخَع. وقال البخاري: معروف بالكذِب. قاله قتيبة وإسحاق. وقال أحمد بن حنبل: كذاب».

وهو شامي أصله من بغداد، كان متعبدًا، كثير الصلاة بالليل، مواظبًا على الصوم، إلا أن الخذلان أدركه، فاشتغل بالوضع، فمما وضع:

«الحيض عشر...»، «عمل الأبرار من أمتي الخياطة»، «الأمر بأكل الرمان بشحمه» (كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٣٣٣، ميزان الاعتدال ٢/٢١٦، اللسان ٣/ ٩٧ ـ ٩٩).

(٢) إسحاق بن نجيح الملطي أبو صالح البغدادي، يضع الحديث على النبي ﷺ صراحًا، وهو صاحب حديث: «تربوا الكتاب فإنه أنجح للحاجة»، «ما زنى عبد فأدمن إلا ابتلى في أهله»، «نهى عن اللعب كله حتى الصبيان بالكعاب»، «لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تفرج على السرج»، «من منع الماعون لزمه طرف من البخل»، «من حفظ على أمتي أربعين حديثًا»، «عفوا تعف نساؤكم»، «لا تقولوا مسيجد ولا مصيحف»، «نهى عن تصغير الأسماء وأن يسمى حمدون أو علوان أو نعموش». (المجروحين ١/ ٢٣٤، الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، تاريخ الإسلام ٤/١٠٦٩، ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٠، تهذيب التهذيب ١/ ٢٥٢).

ووقع في (ط): إسحاق بن يحيى، تصحيف.

(٣) الحسين بن علوان أبو علي الكوفي، اختص بوضع الحديث على هشام بن عروة، وهو صاحب حديث: «أربع لا يشبعن من أربع»، وقصة دخول النبي ﷺ الخلاء وخروج ريح الطيب منه (الجرح والتعديل ٣/ ٦١، كتاب المجروحين ١/ ٣٤٥، تاريخ الإسلام ٥٣، اللسان ٢/ ٣٠٠).

(٤) في الأصل: مما، وما تستخدم لغير العاقل، والمثبت مما سوى الأصل.

ومنهم جماعة: وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم[١] إليه:

٤٦ ـ «كما» **حدثني** أبو بكر محمد[٢] بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ثنا عبيد بن إسحاق الضبي[٣] الكوفي، ثنا سيف بن عمر التميمي، قال: كنتُ عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتاب «يبكي»[٤]، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: «والله» لأخزينهم[٥] اليوم، حدثني عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: مُعَلِّمو صبيانكم شراركم، أقلُّهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين[٦].

---

(١) في (م): الحاجة.

(٢) في سوى الأصل وَ(م) وَ(ط): أحمد بن المؤمل بن الحسين، وهو تصحيف، ومحمد بن المؤمل النيسابوري مترجم في السير ١٦/ ٢٣، توفي سنة ٣٥٠هـ، وله تسع وثمانون سنة.

(٣) في طبعة الشيخ الطباخ: القيسي، وهي في أصلها النسخة (ط) على الصواب، وقد ترجمه الذهبي في الميزان ٣/ ١٨، وابن حجر في اللسان ٤/ ١١٧، وذكر الحافظ هناك هذه القصة، وابن عدي في الكامل ٥/ ٣٤٧.
وقد تفرد عبيد بهذه القصة، وهو متروك، ومثله سيف بن عمر، فأحدهما وضعها، والله أعلم.

(٤) زيادة من ج، خلت منها بقية النسخ.

(٥) في (ط) «لأجزينهم»، وليس في الأصل ولا (ج) ولا (مَ) ولا (ط) قوله: (والله).

(٦) كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٦٦، الكامل لابن عدي ٥/ ٣٤٨، وسعد بن طريف هذا كان يضع على الفور كما قال ابن حبان. (١/ ٣٥٧).
وإنما حصل له ذلك بعد حنكة وطول دربة..
ومما يغض من رتبة الجامع للترمذي والسنن لابن ماجه إخراجهما لمثل هذا الكذاب، (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٣)، وفي الميزان ٢/ ١٢٢ ذكر الذهبي بعض طوامه، فطالعها للفائدة.
فأما الترمذي فقد روى له حديثًا واحدًا، وهو قوله (٨٠١): حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا أبو معاوية، عن سعد بن طريف، عن عمير بن مأمون، عن الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «تحفة الصائم الدهن والمجمر»، ثم قال الترمذي: «هذا حديث غريب ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث سعد بن طريف، =

٤٧ ـ وقيل لمأمون بن أحمد الهروي(١): ألا ترى إلى الشافعي وإلى من نبغ(٢) له بخراسان!! [٧ص/أ] فقال: ثنا أحمد بن عبد الله، ثنا عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس(٣)، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة هو سِراج أمتي(٤).

٤٨ ـ وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني: إنَّ قومًا عندنا يرفعون أيديهم في الركوع، وبعد رفع الرأس من الركوع، فقال: ثنا المسيب بن واضح، ثنا عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: منْ رفع يديه(٥) في الركوع فلا صلاة له(٦).

= وسعد بن طريف يضعف، ويقال: عمير بن مأموم أيضًا».

وأما ابن ماجه فقد روى عنه حديثًا واحدًا أيضًا، وهو (٣٤٨٢): حدثنا سويد بن سعيد قال: حدثنا علي بن مسهر، عن سعد الإسكاف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي قال: «نزل جبريل على النبي ﷺ بحجامة الأخدعين والكاهل».

(١) في (ط): مأمون بن عبد الله بن أحمد..

(٢) في (ج) (ط) وتاريخ ابن عساكر في روايته عن الحاكم: «تبع»، وفي لسان الميزان: «وسّع».

(٣) طالع مطالع النسخة (م) فحك منها ما كان في شأن محمد بن إدريس.

(٤) في (م): كرر سراج أمتي مرتين.

نقل هذه القصة عن الحاكم ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٧/٤، والحافظ في اللسان ٥/٨.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أن كل ما جاء في مناقب أبي حنيفة والشافعي، أو ذمهما على التنصيص، فهو مما وضعه الكذابون. (المنار المنيف، ص١١٦).

(٥) في الأصل: يده، والمثبت من بقية النسخ.

(٦) رواه عن الحاكم ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٤/٢٣٣، ونقلها الحافظ الزيلعي في (نصب الراية ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، وذكر أن الحديث رواه ابن الجوزي في الموضوعات بإسناده إلى ابن عكاشة، وضعفه وكذلك نقلها كما هي هاهنا الحافظ في اللسان ٥/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩، معزوة إلى المدخل.

ثم عقب: فهذا مع كونه كذبًا من أنجس الكذب، فإن الرواية عن الزُّهْري بهذا السند =

* **قال الحاكم** رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: وكل من رزق الفهم في نوع من العلم، وتأمل هذه الأحاديث، علم أنها موضوعة على رسول الله ﷺ.



ومنهم قوم من السُّؤَّال والمُكْدين[(٢)].

يقفون في الأسواق والمساجد والمحافل، فيضعون في الوقت على رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة قد حفظوها، فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد[(٣)].

= بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال، وهي في الموطإ وسائر كتب أهل الحديث، والأمر فيها أسهل من أن يستدل له.

(١) الدعاء ليس في (م). والجملة كلها ليست في (ط).

(٢) أصل الكدية: الصلابة في الأرض، واستعير ذلك للطالب المخفق، والمعطي المقل، قال الزمخشري: فلان كدود يكد نفسه في العمل ويتعبها. (أساس البلاغة، ص٣٨٨)، والمتكدية: جماعة في عيشهم ظلف وتقشف وسوء حال.

(٣) هذا النوع من الكذابين هم القصاص، الذين أولعوا بإيراد العجائب والمنكرات استمالة لقلوب العوام، وجذبًا لأسماعهم، وكان أيوب يقول: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص.

وفي رواية: ما أمات العلم إلا القصاص، إن الرجل ليجلس إلى القاص برهة من دهره فلا يتعلق منه بشيء، وإنه ليجلس إلى الرجل العالم الساعة فما يقوم حتى يفيد منه شيئًا (الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٦٤).

وقال الطيالسي: كنت مع شعبة، فدنا منه شاب رقباني، فسأله عن حديث، فقال له شعبة: أقاص أنت؟ قال: وكان شعبة سيئ الفراسة، فلا أدري كيف أصاب يومئذ، فقال الشاب: نعم، فقال له: اذهب، فإنا لا نحدث القصاص، فقلت له: لم يا أبا بسطام؟ فقال: يأخذون الحديث منا شبرًا فيجعلونه ذراعًا: (الجامع ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

وقال علي بن المديني: أكذب الناس ثلاثة: القصاص والسؤال والوجوه..

والقصاص أداة نشر الأحاديث المكذوبة والواهية منذ الزمن الأول، قال أحمد بن حنبل: إن للناس في أرباضهم وعلى باب دورهم أحاديث يتحدثون بها عن النبي ﷺ لم نسمع نحن منها بشيء. (الجامع للخطيب ٢/ ١٦٧).

وفي زماننا يقوم بدور القصاص في نشر الموضوعات: الوعاظُ وجهال الخطباء في =

= ما يتلونه على الناس من أحاديث باطلة، وكذلك كثير من أصحاب المواقع الإلكترونية المشهورين، والله المستعان.

وقد رغب الخليفة مرة إلى الأئمة والخطباء ألا يذكروا على منابرهم إلا حديثًا يعرضونه على الخطيب البغدادي رحمه الله، صيانة لجانب النبي ﷺ أن يتقول عليه، ولهذا الخليفة أسوة بعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد كان عمر رضي الله عنه نهى عن كثرة التحديث عن رسول الله ﷺ حماية لجنابه أن يكذب عليه، أو يقوَّل ما لم يقل، قال الذهبي: «فبالله عليك، إذا كان الإكثار من الحديث في دولة عمر كانوا يمنعون منه، مع صدقهم وعدالتهم وعدم الإسناد؛ بل هو غض لم يشب، فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط، فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف؛ بل يروون والله الموضوعات والأباطيل، والمستحيل في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه، وغر المؤمنين، فهذا ظالم لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يستتاب من ذلك فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسق كفى به إثمًا أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورع، وليستعن بمن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية، فلقد عم البلاء وشملت الغفلة، ودخل الداخل على المحدثين الذين يركن إليهم المسلمون، فلا عتبى على الفقهاء وأهل الكلام! (السير ٢/ ٦٠٢).

قال محدث الديار الشامية العلامة بدر الدين الحسني رحمه الله: لا يجوز إسناد حديث لرسول الله ﷺ إلا إذا نص على صحة هذا الحديث حافظ من الحفاظ المعروفين، . . . فليحذر الخطباء والكُتاب والمدرسون والوعاظ من إسناد حديث إلى رسول الله ﷺ ما لم يعلموا صحته. . . وعليهم إذا لم يعلموا ذلك أن يذكروا الحديث معزوًّا إلى الكتاب الذي نقلوه منه كالترمذي والنسائي مثلًا.

أما الذين يحملون بأيديهم الكتب التي لا قيمة لها عند علماء الحديث الشريف، ككثير من كتب الأخلاق والوعظ المنتشرة بالأيدي فلا يكفي عزو الحديث إليها، ولا يخرج القارئ من الوزر.

(نقله الشيخ محمود ياسين في مجلة الهداية الإسلامي ٨/ ٢٦٤، بواسطة محقق سير أعلام النبلاء ٢/ ٦٠٢).

ومن طرائف القصاص:

عن عمرو الناقد قال: مررت بقاص يقص وهو يقول: نا أبو معاوية عن الأعمش =

٤٩ ـ **أخبرنا** الزبير بن عبد الواحد الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الواحد البلدي، قال: سمعت جعفر بن محمد الطيالسي، يقول: صلَّى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرُّصافة، فقام بين أيديهم[١] قاصٌّ، فقال: ثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: ثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس[٢] قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قال لا إلٰه إلا الله يخلق من كل كلمة منها طير منقاره من ذهب، وريشه من مرجان، وأخذ في قصة نحوًا من عشرين ورقة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى بن معين[٣]، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال[٤]: أنت حدثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعتُ به إلا هذه الساعة، قال: فسكتا جميعًا حتى فرغ من قصصه[٥]، وأخذ قِطَاعَه، ثم قعد ينتظر بقيتها، فقال له يحيى بن معين بيده، أنْ تعال[٦]، فجاء[٧] متوهمًا لنوال يجيزه، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[٨]، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط

= بحديث كذب، فنهيته فأبى عليّ، فاشتريته منه بأربعة دراهم، قال عمرو: ثم لقيت ذلك الرجل بالشام وهو يذكر ذلك الحديث بعينه، فقلت: بعته مني بأربعة دراهم! فقال: إنما بعتك بالعراق. (الجامع ٢/ ١٦٥).

وفيه عن الكديمي ـ وهو أصلًا متهم ـ قال: كنت بالأهواز، فسمعت شيخًا يقص، فقال: لما أن زوج النبي ﷺ عليًا أمر شجرة طوبى أن تنثر اللؤلؤ الرطب، فيتهاداه أهل الجنة بينهم في الأطباق، قال: فقلت له: يا شيخ هذا كذب على رسول الله ﷺ، قال: فقال لي: ويحك اسكت، حدثنيه الناس، قلت: من حدثك؟ قال: يمان البحري التستري عن وكيع بن الجراح عن ابن مسعود بن الأعمش عن عطاء عن ابن عباس.

(١) في (ط): أيديهما.

(٢) في (ط): «عن همام بن منبه عن أبي هريرة».

(٣) اسم أبيه ليس في (م) (ط).

(٤) في (م): يقول. في الموضعين.

(٥) في (ط): قصته.

(٦) في هامش الأصل: في نسخة؛ أي: تعال. وكذا ثبت في (ط).

(٧) في غير الأصل وَ(ج): فجاءه.

(٨) قدم وأخر في (ط).

في[1] حديث رسول الله ﷺ، فإنْ كان لا بد والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أنَّ يحيى بن معين أحمق، ما علمته إلا الساعة، فقال له يحيى بن معين[2]: فكيف علمت أني أحمق؟ فقال: كأن[3] ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر[4] أحمد بن حنبل ويحيى بن معين غير هذا[5] قال: فوضع أحمد كمه على وجهه، وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما[6].

٥٠ ـ أخبرني[7] أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ البغدادي، ثنا مؤمل بن إهاب[8] قال: قام رجل يحدث ويزيد بن هارون قاعد، فجعل يسأل الناس فلم يعط، فقال: ثنا يزيد بن هارون، عن شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: إذا سأل السائل ثلاثًا فلم يُعط فليكبر عليهم ثلاثًا[9]، وجعل يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر[10]، ثم مر، فذكرناه ليزيد بن هارون، فقال: كذب عليَّ الخبيث، ما سمعتُ بهذا قط [٧ص/ب].

٥١ ـ قال: وقام رجل فجعل يقول: ثنا يزيد بن هارون عن ذئب بن أبي ذئب فضحك يزيد بن هارون، فلما قمنا تبعناه، فقلنا[11] له: ويحك ليس اسمه

---

(١) في سوى الأصل وَ(ج) وَ(م): عن، وفي المجروحين في حديث رسول الله، موافق لما في الأصل.

(٢) ليس في (م) اسم أبيه.

(٣) في (م): كأنه.

(٤) في (ط) «تسعة عشر» والمثبت من بقية النسخ وهو الموافق لما في المصادر.

(٥) في (م) (ط): غيركما.

(٦) القصة في: المجروحين ١/ ٨٥، الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٦٦ من طريق الحاكم، الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٦، لسان الميزان ١/ ٧٩.
قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البلدي: لا أدري من هو ذا، أتى بحكاية منكرة أخاف أن لا تكون (إلا) من وضعه، ثم ساق القصة. (ميزان الاعتدال ١/ ٤٧، لسان الميزان ١/ ٣١٥).

(٧) في (م): أخبرنا.

(٨) في الأصل وَ(ط): مؤمل بن يهاب.

(٩) ليست في (م).

(١٠) في (م): مرتين فقط.

(١١) في (ط): فقال: ويحك.

ذئب، إنما هو محمد بن عبد الرحمٰن، فقال: إذا كان أبوه اسمه أبو ذئب، فأيّ شيء يكون ابنه إلا ذئبًا[١].

٥٢ ـ سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، يقول: خرجنا ونحن ببغداد من مجلس إبراهيم بن إسحاق الحربي، ومعنا جماعة من الغرباء، فيهم رجل كثير المجون، فبينما[٢] نحن نمشي إذْ استقبلنا أمرد، وضيء الوجه، فتقدم هذا الغريب إليه فقال: السلام عليك، فلما صافحه قبَّل «بين» عينيه وخده، ثم قال [(له)]: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري بصنعاء، ثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أحبَّ أحدكم أخاه فليعلمه أنه يحبه.

قال الشيخ أبو بكر: فلما انصرف إلينا، قلت له: ألا تستحي، تلوط وتكذب في الحديث، فقال: يا سيدي والحديث كما يجيء!.

❖ **قال الحاكم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]:

فهذه الطائفة بأنواعها «كلها»[٤] كذبت على رسول الله ﷺ.



---

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ٨٦، وقد ذكر كائنة وقعت له مع بعض هؤلاء الكذابين ١/ ٨٦. وفي (ط): يكون اسمه إلا ذيب.

(٢) في (م) (ط): فبينا.

(٣) جملة الدعاء ليست في (م). وليست الجملة كلها في (ط).

(٤) زيادة من غير الأصل و(ج) و(م).

«و»الطبقة الثانية من المجروحين

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله ﷺ [(بأسانيد)][(١)]، وضعوا لها[(٢)] غير تلك الأسانيد، فركَّبوها عليها لتُستغرب بتلك الأسانيد.

منهم: إبراهيم بن اليسع، وهو ابن أبي حية «من أهل مكة»، يحدث عن جعفر بن محمد الصادق، وهشام بن عروة، فيركِّب حديث هذا على حديث ذاك[(٣)].

وكذلك حماد بن عمرو النصيبي[(٤)].

وبهلول بن عبيد[(٥)].

---

(١) في النسخة (ط): معروفة، وهذه زيادة خلت منها سائر النسخ.

(٢) في سوى الأصل وَ(م): إليها.

(٣) هو: إبراهيم بن اليسع بن أسعد المكي، يكنى بأبي إسماعيل، قال البخاري: منكر الحديث (الضعفاء الكبير ١/ ٧١).

قال أبو حاتم: منكر الحديث (الجرح والتعديل ٢/ ١٤٩)، وفيه عن ابن معين: شيخ كبير ثقة، فقد تفرد ابن معين بتوثيقه، وما وافقه أحد على ذلك. (اللسان ١/ ٥٢ ـ ٥٣).

في (م): ذلك.

(٤) هو: حماد بن عمرو النصيبي، أبو سلمة الكوفي، منكر الحديث جدًّا، يركب الأسانيد على المتون، وقد اتهمه ابن معين وابن حبان بالكذب، (الكامل ٣/ ١٠، كتاب المجروحين ١/ ٢٥٢، تاريخ الإسلام ٤/ ٨٣٩، ميزان الاعتدال ١/ ٥٨٩، لسان الميزان ٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٥) بهلول بن عبيد الكندي، يكنى أبا عبيد، كوفي، قال ابن حبان: شيخ يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به. (المجروحين ١/ ٢٠٢، تاريخ الإسلام ٤/ ٨١٨، ميزان الاعتدال ١/ ٣٥٥).

وأصرم بن حوشب[١]، وغيرهم.



(١) أصرم بن حوشب الهمداني الخراساني، أبو هشام الكندي، يضع الحديث على الثقات، قال ابن معين: كذاب خبيث. (كتاب المجروحين ١/ ١٨١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٢).

«و»الطبقة الثالثة من المجروحين

قوم من أهل العلم حملهم الشره على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا(١).

مثل: إبراهيم بن هدبة(٢)، وغيره.

٥٣ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري(٣) يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: كان شيخ عند درب أبي الطيب يروي عن الأوزاعي، يقول: ثنا أبو عمرو رحمه الله، فاختلفنا(٤) إليه، فقعد يومًا في الشمس فنظرنا في صحيفته، فإذا في أعلى الصحيفة: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، عن الأوزاعي، قال: فطرحنا صحيفته

---

(١) هذا النوع من المجروحين يظهر جرحهم بمعرفة التواريخ، وهذه المعرفة لتواريخ الرواة نوع من علوم الحديث سماه الحاكم في المعرفة في النوع الرابع والأربعين، ص٥٨٨: معرفة أعمار المحدثين من ولادتهم إلى وقت وفاتهم، وسرد هناك وفيات طائفة كبيرة منهم، وذكر فائدة هذا النوع.
وقد أفرده بالنوع ابن الصلاح في المقدمة، ص٣٨٠، وجلُّ مادته فيه مما استفاده من الحاكم من هذين الموضعين.

(٢) إبراهيم بن هدبة أبو هدبة البصري، ذكر ابن حبان أنه كان رقاصًا في البصرة يدعى إلى الأعراس ليرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه. (المجروحين ١/ ١١٤ ـ ١١٥).
ولم يذكر في ترجمته ما يفيد بأنه كان من أهل العلم؛ بل كان يشرب ويسكر ويحفل الدواب (انظر: الكامل ١/٣٤١، تاريخ الإسلام ٤/١٠٤٤، ميزان الاعتدال ١/ ٧١، اللسان ١/ ٣٧٧).

(٣) في (م) اكتفى بنسبه دون اسمه. وفي (ط): لم يذكر اسم أبيه.

(٤) في سوى الأصل وَ(م) وَ(ط): فاحتفلنا.

وتركناه[١].

٥٤ ـ سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه[٢] البخاري[٣] يقول: سمعت صالح بن محمد الحافظ [(جزرة)] يقول: سمعت مؤمل بن إهاب[٤]، يقول: سمعتُ يزيد بن هارون يقول: كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن أنس بن مالك[٥]، فخدعه بعض أصحاب الحديث، فاشترى له كتابًا من السوق، في أوله: ثنا شريك، وفي آخره: أصحاب شريك: الأعمش، ومنصور، وهؤلاء، فجعل يحدث يقول: ثنا منصور وثنا الأعمش قال: فقيل له: [من] أين لقيت هؤلاء؟ فأخذ كتابه، فقيل: لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ: حتى[٦] أقول لكم الصدق، سمعتُ هذا من أنس بن مالك عن شريك![٧].

٥٥ ـ أخبرني[٨] أبو علي الحافظ، أخبرنا[٩] محمد بن عبد الله البيروتي، ثنا سليمان بن عبد الحميد البهراني، ثنا يحيى بن صالح[١٠]، ثنا

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٧٢.
وإنما طرحوا الصحيفة لكونه كذب في ادعاء السماع، طلبًا للعلو، وإن كان سماعه الأصلي من ابن سماعة صحيحًا، ومن جرب عليه الكذب سقط حسابه.
(٢) هذه الكلمة ليست في الأصل وَلا (م).
(٣) في سوى الأصل وَ(ج): ببخارى. وفي (م): الجازي. (انظر ترجمة أبي نصر في: الإرشاد للخليلي ٤/ ٩٧٤).
(٤) في (م): يهاب، وعلى الياء علامة التمريض. وفي (ط): شهاب، وهو تصحيف.
(٥) اسم أبيه ليس في (م).
(٦) هذه اللفظة زيادة من الأصل وَج وَ م.
(٧) ساقها الخطيب في الكفاية ١٨١ ـ ١٨٢، من طريق شيخه محمد بن يوسف القطان عن أبي عبد الله الحاكم، وهذا إسناده إلى كتب الحاكم. وقد وردت القصة عند ابن حبان في كتاب المجروحين ١/ ٧٠ بسياق آخر.
(٨) في (م): أخبرنا.
(٩) في (م) وَ(ط): حدثنا.
(١٠) في الأصل وَ(ج) وَ(م) وَ(ط): محمد بن صالح، والتصحيح من المجروحين، والجامع للخطيب حيث رواه من طريق المصنف، وهو يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي، معروف بالرواية عن إسماعيل بن عياش الحمصي. وأما محمد بن يحيى في هذا الموضع فهو تصحيف.

إسماعيل بن عياش، قال: كنتُ بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هاهنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته فقلت [«له»]: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة «يعني: ومائة»[(١)]، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة[(٢)].

٥٦ ـ سمعت أبا علي الحافظ، يقول: لما[(٣)] حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب[(٤)] أتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب الكرماني قبل أن تولد بتسع سنين، فاعلمه[(٥)].

٥٧ ـ قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٦)]: ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكسّي وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلتُ لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث

(١) زيادة من غير الأصل وَ(ج) وَ(م).

(٢) كتاب المجروحين ١/ ٧١، الجامع للخطيب ١/ ١٣٢ من طريق المؤلف.
وانظر في: الكفاية (ص١٤٧) قصة عمرو بن موسى لما قدم حمص وجعل يحدث عن خالد بن معدان، فكشف زيفه: عفير الكلاعي بالتاريخ.
وفيه عن الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.
وعن حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين.
وللسخاوي: كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، عدَّ هذه المسألة من فوائد التاريخ، وساق شواهدها، ص١٧ فما بعد.

(٣) ليست في (م).

(٤) زاد في (ط): الكرماني.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٩٢، واللسان ٣/ ٢٥٨، في ترجمة عبد الله بن إسحاق الكرماني، وفيهما «سبع سنين بدل تسع»، وهو الأصح على اعتبار وفاة ابن أبي يعقوب سنة ١٤٤هـ، وابن أبي يعقوب هو: محمد بن إسحاق بن منصور، أبو عبد الله الكرماني، نزيل البصرة، ثقة، حديثه في البخاري.
الكلمة الأخيرة من الخبر ليست في (م).

(٦) في (ط): قال الحاكم أبو عبد الله.

عشرة سنة(١).

وهذا النوع من المجروحين فيهم كثرة، ولقد لقيت أيام(٢) رحلتي منهم جماعة، وأظهرت أحوالهم.



(١) ذلك لأن عبد بن حميد توفي سنة ٢٤٩هـ كما في مصادر ترجمته، وفي اللسان ٥/ ١١٠ اتهام الحاكم للكسي (ويقال: الكشي وكذا هو في (ج) وَ(م) وَ(ط) وكلاهما جائز في النسبة إلى كُسٍ) بالكذب.
وهذا الخبر والذي قبله نقلهما الخطيب في الجامع ١/ ١٣٢.
ونحو هذه القصة، ما قال محمد بن أبي السري: قدم أبو حذيفة البخاري مكة، وجعل يروي عن ابن جريج وابن طاوس، فقيل لسفيان: إن رجلًا من أهل خراسان قدم يروي عن ابن طاوس، فقال: سلوه بأي سنة سمع؟ قال: فسألوه، فأخبر أنه سمع في سنة كذا، فقال سفيان: سبحان الله، مات ابن طاوس قبل مولده بسنتين. (الجامع للخطيب: ٢/ ١٩٩).

(٢) في (م) (ط): لقيت أنا في رحلتي..

الطبقة الرابعة من المجروحين

قوم عمدوا إلى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إلى رسول الله ﷺ.

كأبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي[(١)]:

روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: الشفق الحمرة.

وهو في الموطإ عن نافع عن ابن عمر قوله[(٢)].

---

(١) أبو حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي، له سماع للموطأ صحيح، وهو آخر أصحاب مالك وفاة، ولكنه في غير الموطأ ضعيف، وذلك لأنه أدخلت عليه أحاديث فقبلها، لغفلة كانت فيه، كما قال الدارقطني. (تهذيب الكمال ١/ ٢٦٦).
وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، حتى شهد من الحديث صناعته أنها معلولة. (المجروحين ١/ ١٤٧).
في (م): أحمد بن إبراهيم السهمي، وعليه حاشية: قال الشيخ: صوابه إسماعيل.

(٢) الذي في الموطإ ١/ ١٢ قال مالك: الشفق الحمرة التي في المغرب. اهـ. ليس فيه إسناد لأحد، فإن لم يكن الأمر في نسخة أخرى أو رواية على ما ذكره الحاكم وإلا فإنه وهم.
(انظر: التمهيد ١/ ٧١، تنوير الحوالك ١/ ٢٥، شرح الزرقاني ١/ ٣٠). وكذا ذكره البيهقي عن مالك (في السنن الكبير ١/ ٥٤٨).
وقد رواه عبد الرزاق في مصنف (٢١٢٢)، وابن أبي شيبة (٣٣٨١)، والدارقطني في السنن ١/ ٥٠٧، وأبو الفضل الزهري في أحاديثه (٦٢٥)، والبيهقي في السنن ١/ ٥٤٨ من طرق عن نافع عن ابن عمر من قوله.
وأما حديث مالك فيه:
فقد رواه الدارقطني في السنن ١/ ٥٠٦، والبيهقي في السنن ١/ ٥٤٨، من حديث عتيق بن يعقوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا.
فعتيق هو الذي رفعه وليس أبو حذافة، فيما وقفنا عليه وذكره أهل العلم كالدارقطني =

ويحيى بن سلَّام البصري[١]:

روى عن مالك، عن وهب بن كيسان، عن جابر أنَّ النبي ﷺ قال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة[٢].

= والبيهقي تلميذ المصنف، حيث خرج رواية عتيق من طريق المصنف، فلو كان أبو حذافة هو الذي رفعه لخرج البيهقي الرواية عن شيخه كذلك.

وعتيق بن يعقوب صحب مالكًا وسمع الموطأ منه، فهو قرين أبي حذافة، وقد وثقه الدارقطني وابن حبان. (لسان الميزان ٥/ ٣٧٢).

ولكنه أخطأ في هذا الحديث فرواه عن مالك بإسناده عن ابن عمر، ثم رفعه، والصحيح في الموطأ أنه من قول مالك.

وله وهم آخر في الموطأ:

ففي كتاب الرواة عن مالك من طريق عتيق، عن مالك، عَن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة حديث: السفر قطعة من العذاب. قال الدارقطني: هذا وهم وإنما هو عند مالك عن سمي أبي صالح. (لسان الميزان ٥/ ٣٧٢)..

وأما الحديث الذي وهم فيه أبو حذافة على مالك:

فقد ذكره الذهبي، وهو حديثه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: العلم ثلاثة آية محكمة وسُنَّة قائمة ولا أدري، ثم قال (السير ١٥/ ٦١): فهذا مما نقم على أبي حذافة أحمد بن إسماعيل، وصوابه موقوف من قول ابن عمر.

(١) هو: يحيى بن سلَّام البصري، محدث مفسر، ولكنه ضعيف، توفي في صفر سنة مائتين.

ضعفه الدارقطني، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الداني: ثقة. (تاريخ الإسلام ٥/ ٢٢٢، ميزان الاعتدال ٤/ ٣٨١).

(٢) في (ط) وَ(ج) أثبت بدل هذا الحديث «**كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، إلا خلف الإمام**»، والذي في الموطأ ٢/ ١١٤: عن وهب بن كيسان أنه سمع جابر: «**من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام**».

فلعل الحاكم رواه بالمعنى أو وهم في المتن.

وحديث يحيى بن سلام رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢١٨، من طريق بحر بن نصر عن يحيى عن مالك عن وهب عن جابر، مرفوعًا.

قال البيهقي (في السنن الكبير ٢/ ٢٢٨): هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير مرفوع، وقد رفعه يحيى بن سلام وغيره من الضعفاء، عن مالك وذاك مما لا يحل روايته على طريق الاحتجاج به.

وهو في[١] الموطإ لمالك عن وهب بن كيسان عن جابر قوله.
وأشباه هذا كثيرة فيستشهد بهذا على سائر هذه الروايات[٢].



---

(١) في (م): وفي الموطإ.

(٢) من ألفاظهم في جرح من يرفع الموقوفات، قولهم: فلان رفاع، وكان رفاعًا، ويرفع الأحاديث..

ومن وصف بهذا من الرواة:

إبراهيم بن مسلم العبدي الهجري أبو إسحاق الكوفي، قال شعبة وأبو حاتم ويعقوب الفسوي: كان رفَّاعًا. (تهذيب الكمال ٢/ ٢٠٦، تهذيب التهذيب ١/ ١٦٥).

علي بن زيد بن جدعان التيمي، أبو الحسن البصري، قال شعبة: كان رفَّاعًا. (تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٤٠، ميزان الاعتدال ٣/ ١٢٧).

الوليد بن مسلم الدمشقي، سئل عنه أحمد فقال: كان رفَّاعًا. (تهذيب الكمال ٣١/ ٩٦).

يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، الكوفي، قال شعبة: كان رفَّاعًا. (تهذيب الكمال ٣٢/ ١٣٨، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٢٣).

الطبقة الخامسة من المجروحين

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله[1] ﷺ، فزادوا فيها رجلًا من الصحابة فوصلوها.

مثل:

إبراهيم بن محمد المقدسي:

روى عن الفريابي[2]، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي ظَبيان، عن سلمان، أنَّ النبي ﷺ قال: ليس شيء خيرًا من ألفٍ مثله إلا الإنسان.

والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن رسول الله ﷺ مرسلًا[3].

وعلى هذا النوع جماعة[4] يستشهد به على الجملة.

---

(١) في (م): النبي.

(٢) في الأصل: الفيريابي، تصحيف.

(٣) إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نزيل بيت المقدس، قال أبو حاتم: صدوق. (الجرح والتعديل ٢/ ١٣١)، وقال في التقريب: صدوق، تكلم فيه الساجي.
وحديث إبراهيم المقدسي: رواه الطبراني في الكبير (٦٠٩٥)، وأبو الشيخ في أمثال الحديث (١٣٧).
وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير إبراهيم وهو ثقة، قال المناوي: وقال شيخه العراقي: حسن، (فيض القدير ٥/ ٣٦٧).
قلت: تابعه على الرفع عيسى بن عبد الله العسقلاني عن الفريابي... رواه تمام في فوائده ٢/ ٦، من طريق أبيه عن موسى بن محمد بن معبد عنه.
والحديث معل بما ذكره الحاكم هنا، ولكن بعد الوقوف على هذه المتابعة عند تمام برأت ساحة إبراهيم منه إنْ كان إسناد تمام محفوظًا ويكون الحمل فيه على الفريابي، فإنه صاحب إفرادات، وقد قيل: إنه أخطأ على الثوري في أحاديث.
(وانظر: كشف الخفاء ٢/ ١٧٠ حيث ذكره عن جماعة من التابعين مرسلًا ومقطوعًا).
والحديث رواه سعيد بن منصور في سننه (٢٦٢٢) من حديث الأعمش عن إبراهيم مرسلًا.
وأبو ظبيان هو: حصين بن جندب الجنبي، ثقة.

(٤) ليست في (م).

الطبقة السادسة من المجروحين

قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة[١]، لم يتفرغوا إلى ضبط الحديث وحفظه والإتقان[٢] فيه، واستخفوا بالرواية فظهرت أحوالهم[٣].

٥٨ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، يقول: سمعتُ خلف بن سالم يقول: من استخف بالحديث استخف به الحديث[٤].

قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ[٥]:

هذه الطبقة فيهم كثرة، وأكثرهم زهاد وعباد.

وهذا ثابت بن موسى الزاهد[٦] دخل على شريك بن عبد الله القاضي،

---

(١) في (ط): قدم وأخر. (٢) في (م): والإنفاق.

(٣) وضابط هذه الغفلة الموجبة رد روايتهم، وترك الاحتجاج بهم، ما وصف الحميدي رَحِمَهُ اللهُ: «أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفًا فاحشًا يقلب المعنى لا يعقل ذلك، فيكف عنه». الكفاية، ص١٧٩.

(٤) بهذا الإسناد روى المصنف في المعرفة (٣٣) عن خلف بن سالم: سماع الحديث هيِّن والخروج منه صعب.
وروى بإسناد آخر عن أبي عاصم النبيل (٣٢) من استخف..الخ.
فلعله وهم هنا والصواب ما ذكره في المعرفة.

(٥) في (ط): قال الحاكم أبو عبد الله.

(٦) هو: ثابت بن موسى الكوفي الضري، قال ابن معين: كذاب، وأحسن ابن نمير الظن به، وقال ابن أبي حاتم: أمسك أبي وأبو زرعة الرواية عنه، سئل أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، وقال الذهبي: واهٍ، مات سنة ٢٢٩هـ، روى له ابن ماجه (الجرح والتعديل ٢/٤٥٨، تهذيب الكمال ٤/٣٧٧، ميزان الاعتدال ١/٣٦٧، الكاشف ١/١١٧).

والمستملي بين يديه، وشريك يقول: ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلما نظر[١] إلى ثابت بن موسى قال: من كثر[٢] صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد [(بذلك)] ثابت بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت بن موسى أنَّه روى الحديث مرفوعًا بهذا الإسناد، فكان ثابت (بن موسى) يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه[٣].

---

(١) في (ط): فنظر إلى.

(٢) في (م): كثرت. في هذا الموضع والموضع الآتي.

(٣) الحديث رواه ابن ماجه (١٣٣٣)، وابن أبي حاتم في العلل ٢/ ٣٦، وابن حبان في المجروحين ١/ ٢٠٧، وابن عدي في الكامل ٢/ ٣٠٤، والبيهقي في الشعب (٢٨٣٠) وتمام في فوائده (١٣٢٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٤٠٨)، وابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ١٠٩.

وليس له أصل في المرفوع كما بيَّن ذلك الحاكم وابن نمير الحافظ، وقد نقل تعليل الحاكم هذا تلميذاه البيهقي في الشعب والخليلي في الإرشاد ١/ ١٧٠.

والنقاد لا يشكون في اطراح هذا الحديث، وأنه موضوع، وقد ذكر أبو حاتم هذا الحديث فقال: موضوع، (وانظر: تهذيب التهذيب ٢/ ١٥، كشف الخفا للعجلوني ١/ ٣٧٨).

تنبيه:

قال المناوي: مثلوا به بالموضوع غير المقصود. (فيض القدير ٦/ ٢١٣).

قلت: وهو الذي عناه مسلم بقوله: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب، مقدمة الصحيح ١/ ٢١٠.

تنبيه ثانٍ:

أراد القضاعي تقوية الحديث، فقال بعد أن رواه: وروى هذا الحديث جماعة من الحفاظ، وانتقاه أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ من حديث القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد الذهلي، وما طعن أحد منهم في إسناده، ولا متنه.

وقد أنكره بعض الحفاظ وقال: إنه من كلام شريك بن عبد الله، ونسب الشبه فيه إلى ثابت بن موسى الضبي، أخبرنا أبو بكر محمد بن علي الغازي المطوعي ساكن مكة حرسها الله، إجازة قال: أبنا محمد بن عبد الله الحاكم... فذكر كلام الحاكم على الوجه. =

= ثم قال: وقد روي لنا هذا الحديث من طرق كثيرة، وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك وذلك..
ثم ساقه من طرق عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري وابن جريج..
ومن طرق أخرى عن الأعمش عن أبي سفيان..
ومن حديث جبارة بن المغلس، عن كثير بن سليم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»** اهـ.
قلت: أما انتقاء الحافظ الدارقطني له من حديث بعض الشيوخ فلا يفيد تقوية ما لم يصححه؛ لأن المعروف أن الانتقاء في الأصل يكون للغرائب، وهذا ما فعله الدارقطني في انتقائه لأحاديث الشيوخ، فهو ينتقي الغرائب عنهم كي تروى وتستفاد، فالأصل أن كل ما ينتقى فهو داخل في الأفراد والغرائب، وقد يتكلم عليه الدارقطني وقد لا يتكلم؛ لأن القصد هو الرواية، وهذا ما وجدناه في انتقاء الدارقطني لأحاديث المزكي، فقد خرج فيه بعض الموضوعات ولم يتكلم عليها، وعلق ابن ناصر على بعض هذه الموضوعات، وبيَّن السبب الذي من أجله انتقاها ولم يتكلم عليها، فليعلم ذلك عن كتب الأفراد والغرائب وفوائد الشيوخ.
وأما المتابعات التي رواها القضاعي فقد نبه الحفاظ على أن بعضهم سرقه من ثابت بن موسى فرواه عن شريك أو غيره، وهذه المتابعات مسروقة لا تفيد شيئًا في تقوية الحديث، ومن هذا الوجه يدخل الدخيل على المشتغلين في الحديث.
وبيان ذلك:
أن حديث عبد الرزاق موضوع عليه، فإنه لو كان عنده بهذا الإسناد لرواه في مصنفه، ولرواه عنه الأئمة، والمتهم فيه: أحمد بن موسى بن إسحاق بن القاسم بن الخضر بن نصر المخرمي، فإنه ركب له هذا الإسناد عن عبد الرزاق.
ثم رواه القضاعي من طريق أبي العتاهية عن الأعمش.
قال الذهبي: ما علمت أحدًا يحتج بأبي العتاهية. (ميزان الاعتدال ١/ ٢٤٥)، قلت: هو كما قال الذهبي في ترجمته: الإسناد إلى أبي العتاهية مظلم. ففيه: محمد بن ضرار بن ريحان بن جميل، عن أبيه، ذكرهما الحافظ في اللسان ٧/ ٢٠٩، وهما مجهولان، ولا شك أن أحدهما وضعه على أبي العتاهية.
ورواه القضاعي من طرق قال ابن الجوزي عنها: «فيها ضعاف ومجاهيل كذابون، فمن الضعاف محمد بن أيوب ومن المجاهيل محمد بن ضرار وأبوه، ومن الكذابين العدوي..». (الموضوعات ٢/ ١١١). =

وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى، فرووه عن شريك[(١)].

٥٩ ـ [(**أخبرنا** بصحة ما ذكرته: أبو عمرو عثمان بن عبد الله ابن السماك ببغداد[(٢)]، ثنا أبو الأصبغ محمد بن عبد الرحمٰن[(٣)] بن كامل قال: قلتُ لمحمد بن عبد الله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في حديث جابر: من كثر صلاته بالليل؟ فقال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه)][(٤)].

٦٠ ـ سمعت أبا علي الحافظ، يقول: سمعت أبا العباس محمد بن عبد الرحمٰن الفقيه يقول: سمعتُ محمد بن عبد الله بن محمد بن قهزاد،

= قال ابن عدي: وسرق هذا الحديث عن ثابت من الضعفاء عبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شبرمة الشريكي وإسحاق بن بشير الكاهلي وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي وحدثني به بعض الضعاف عن زحمويه وكذب فإن زحمويه ثقة. (الكامل ٢/ ٣٠٥).

وممن سرقه: العدوي (الكامل ٣/ ٢٠١)، ومحمد بن أحمد بن سهيل الباهلي (الكامل ٧/ ٥٦٧)، وموسى بن محمد بن عطاء (الكامل ٨/ ٦٥).

وأما حديث أنس بن مالك ففي إسناده: جبارة بن المغلس، قال ابن معين: كذاب، وقال ابن نمير: يوضع له الحديث فيرويه وهو لا يدري. (ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٧). يرويه عن كثير بن سليم، ومتروك. (ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٥).

(١) ممن سرقه: عبد الله بن شبرمة الشريكي، وعبد الحميد بن بحر، وموسى بن محمد المقدسي، كما بينا في التعليقة السابقة.

(٢) كذا نسبه أبو عبد الله إلى جده، وهو: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد الدقاق ابن السماك وثقه الدارقطني والخطيب والذهبي، وتوفي سنة ٣٤٤هـ، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٤٥.

(٣) ليس في (م): بن عبد الرحمٰن.

(٤) هذه الحكاية كما علمت عليها من الأصل و(م)، وفي هامش (م): حاشية: قال الشيخ الحافظ: ليس عند البيهقي هذه الحكاية.اهـ.

قلت: ولأجل ذلك خلت منها النسخ الأخرى.

يقول: «سمعتُ أبا إسحاق الطالقاني يقول»[١]: سمعتُ ابن المبارك يقول: كنت ولو خُيِّرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن المحرر لاخترت أنْ ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما لقيته كانت بعرة أحب إلي منه[٢].

٦١ ـ **أخبرنا** أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل القارئ، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عمرو بن محمد الناقد، قال: سمعت وكيعًا يقول ـ وسأله رجل فقال: يا أبا سفيان[٣] تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي، عن الشعبي، في رجل حج عن غيره ثم حج عن نفسه؟ ـ فقال: من يرويه؟ قلت: وهب بن إسماعيل، قال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال[٤].



(١) ليست في الأصل ولا في (م)، وهي في صحيح مسلم، وفي (ج) (ط): سمعت عبدان يقول: سمعت ابن المبارك. غلط كذلك.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٣٤.
عبد الله بن المحرر الجزري الحراني، قاضي الجزيرة، كان من المشهورين بالزهد والعبادة، فلما لقيه ابن المبارك لم يجده في الحديث كما هو في الزهد والعبادة، قال البخاري: منكر الحديث، وقد روى له ابن ماجه. (الكاشف ٢/ ١١٠، الميزان ٢/ ٥٠٠).

(٣) في (ط): يا أبا فلان.

(٤) المجروحين ١/ ٦٧، الكفاية، ص١٩٢.
ووهب بن إسماعيل الأسدي، أبو محمد الكوفي، قال أحمد: كتبنا عنه أحاديث، وروى عندنا مناكير عن وقاء بن إياس، قال يحيى: ليس بشيء، وقال الذهبي: صالح له مناكير، روى له البخاري في الأدب المفرد، وابن ماجه. (الجرح والتعديل ٩/ ٢٧، تهذيب الكمال ٣١/ ١١٤، الكاشف ٣/ ٢١٤).
هنا زيادة في الأصل (ط)، وهو: أثر ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن نسب إلى الخير، وقد سبق برقم ٣٩.

الطبقة السابعة من المجروحين

قوم سمعوا من شيوخ[1] وأكثروا عنهم، ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها من أولئك الشيوخ فحدَّثوا بها، ولم يميزوا بين ما سمعوا[2] وما لم يسمعوا.

❖ [(قال الحاكم] رَحِمَهُ اللَّهُ):

ورد خراسان جماعة[3] من هذه الطبقة، كإبراهيم بن إسحاق الغسيلي[4]، وأحمد بن [(محمد)] بن عمر المنكدري[5] وغيرهما، غابوا عن أوطانهم

---

(١) في (ط): الشيوخ.

(٢) كتب في (م): وبين، ثم ضرب عليها.

(٣) سقط من (ط) من هنا إلى قوله: وحدثوا به.

(٤) هو: إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن سلمة بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة، ويعرف بالغسيلي لأنه من ولد حنظلة بن عبد الله غسيل الملائكة نزل نيسابور، وكان غير ثقة، توفي سنة ٢٩٣هـ. (تاريخ بغداد ٦/ ٣٨).
وهو متهم بسرقة الحديث، وقد خرج ابن الأخرم حديثه في صحيحه المستخرج فتعجب المصنف من صنيع شيخه هذا، مع أن كتابه ـ أي: المستخرج ـ نضيف بمرة. (اللسان ١/ ٣١).
وقد بيَّن ابن حبان بعض سرقاته، ومما ينفرد بروايته حديث: «من أراد بر والديه فليعط الشعراء» (المجروحين ١/ ١١٩).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي، أبو بكر المنكدري، ولد بالمدينة ونشأ بالحرمين، وسكن البصرة، ثم أصبهان، ثم الري، ثم نيسابور، وتوفي بمرو، سنة ٣١٤هـ.
(تاريخ دمشق ٥/ ٤٢٨، تاريخ الإسلام ٧/ ٢٧٩، السير ٤/ ٥٣٢، والميزان ١/ ١٤٧، واللسان ١/ ٢٨٧).

واستوطنوا بلاد خراسان، فكلَّما رأوا في هذه البلاد حديثًا عن شيخ قد كانوا كتبوا عنه سرقوه وحدثوا به، فظهر ذلك في حديثهم.

وقد رأينا في عصرنا منهم جماعة من أعيان الغرباء من أهل العلم فعلوا ذلك(١).

٦٢ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب، يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري، [(يقول)]: سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته، فكتبه عني، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج، قال لي هشام: أنظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلًا فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمتُ أنَّه كذاب(٢).

٦٣ ـ سمعت أبا عبد الله محمد بن العباس العصمي(٣) يقول: لما وردَ

---

(١) وكذا ذكر ابن حبان في المجروحين ١/ ٧٤، أنه رأى جماعة من هذا الضرب، من الشيوخ والكهول يفعلون نحو هذا، ثم روى بإسناده عن إسحاق الطباع قال: ذاكرت محمد بن جابر ذات يوم بحديث شريك عن أبي إسحاق فرأيته في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتابًا طريًّا.

(٢) القصة في الجرح والتعديل ٨/ ٣١٤، المجروحين ١/ ٧٥، ٣/ ٢٩ ـ ٣٠.

وهذا مطرف بن مازن الصنعاني، كان قاضي صنعاء، وتوفي بالرقة أو في منبج.

وقال الحافظ (في اللسان ٦/ ٤٨): ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع فينظر في سياق حديثه، هل قال حدثنا، أو قال عن؟ فإن كان قال عن فقد خف الأمر وفاته ما فيه من أن يكون أرسل أو دلس عن ثقة، وهو هشام بن يوسف، ولهذا قال ابن عدي: لم أر في حديثه منكرًا، والله أعلم.

قلت: قوله في القصة: «فجعل يحدث بها» يشعر أنه كان يدعي السماع، ويروي كذلك، ولذا قال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن معين: كذاب. (تاريخ الإسلام ٤/ ١٢٠٨، ميزان الاعتدال ٤/ ١٢٥).

(٣) لم تختلف النسخ في ذاك، لكن في تاريخ دمشق ٥/ ٤٢٩: أن القايني قال: الضبي، وأن البيهقي قال: العصمي.

أحمد بن محمد المنكدري هراة نزل قصر جدنا محمد بن عصم [العصمي]، فورد على أثره أبو جعفر محمد بن عبد الرحمٰن الأرزناني[(١)] الحافظ، فرأى[(٢)] المنكدري أحاديث حدث بها الأرزناني عن رجل من شيوخ المنكدري، فصعدت القصر يومًا من الأيام وبين يدي المنكدري حديث الأرزناني وهو يتتبع[(٣)] تلك الأحاديث وينقلها إلى درج في يده[(٤)].



---

(١) هو: الحافظ الثبت محمد بن عبد الرحمٰن بن زياد الأصبهاني، في معجم ياقوت الحموي ١/ ١٨٩، أنه توفي سنة ٣١٧هـ، وأرخ الذهبي وفاته في السير سنة ٣٢٢هـ، وفيه وصفه بالحفظ والبراعة، وقد وثقه الحاكم ووصفه بالثقة المأمون، وذكر أنه أنكر على الحافظ المنكدري أشياء لما اجتمع معه بهراة، فمراده هذه القصة، والله أعلم. (لسان الميزان ١/ ٢٨٨).

(٢) في سوى الأصل وَ(ج): فروى، وهو تصحيف يرده سياق القصة.

(٣) في (م): يتبع.

(٤) القصة رواها ابن عساكر (في تاريخ دمشق ٥/ ٤٢٩) من كتاب المدخل، وزاد في آخرها: قال البيهقي: وأنا الحاكم أبو عبد الله حدثني أبو حامد أحمد بن الحسين القاضي قال: توفي أبو بكر المنكدري بمرو سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.
ويمكن أن يخرج صنيع على وجوه كثيرة، وأغراض صحيحة، فلعله كتبها للاستفادة والمذاكرة، ومعرفة ما ليس عنده، وهذا يفعله كثير من الحفاظ، وليس فيه ما يجرح الراوي، والله أعلم.

الطبقة الثامنة من المجروحين

قوم سمعوا كتبًا مصنفة من شيوخ أدركوهم، ولم ينسخوا سماعاتهم عند السماع، وتهاونوا بها، إلى أنْ طعنوا في السن، وسُئلوا عن الحديث، فحملهم الجهل والشره[١] على أن حدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة، ليس لهم فيها سماع ولا بلاغ، وهم يتوهمون أنهم في رواياتها صادقون.

وهذا النوع مما كثر في الناس، وتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح، وكل من طلبه في زماننا عاينه[٢].



(١) في (ط): قدم وأخر.

(٢) سيأتي خبر محمد بن خلاد الإسكندراني، وهو يصلح مثالًا لهذا النوع.

ويلحق بهذا النوع من يلحق السماع والحديث في كتابه، كما هي حال محمد بن جابر السحيمي: فإن أصوله صحيحة لكنها ذهبت، فكان يلحق بها الشيء بعد الشيء، قال أبو حاتم: ربما ألحق في كتابه، وقال: ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن، وكان عبد الرحمٰن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقًا. (الجرح والتعديل ٧/ ٢١٩).

وهذا النوع لخصه ابن الصلاح في المقدمة، ص٢٠٩، وضرب له مثالًا بابن لهيعة، قال: ترك الاحتجاج بروايته مع جلالته لتساهله، ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قومًا معهم جزء سمعوه من ابن لهيعة، فنظر فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجاء إلى ابن لهيعة فأخبره بذلك فقال: ما أصنع يجيؤوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك، فأحدثهم به. اهـ.

الطبقة التاسعة من المجروحين

قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلى نوع من الأنواع العشرة التي يحتاج المحدث إلى معرفتها، ولا يحفظون حديثهم، فيجيئهم[1] طالب العلم، فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم، فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون.

٦٤ ـ **أخبرنا** أحمد بن حاتم الكشاني ببخارى، ثنا[2] عمر بن محمد البجيري[3]، ثنا عمرو بن علي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، فإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث، ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين بكذا [(وكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا، فيقول حفص بن غياث: حدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا [وكذا] فيقول: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بكذا [وكذا]، فيقول)]: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله، [(فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله)]، فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية بن هرم فمحاها، فقال جارية[4]: تحسدوني؟ فقال له حفص: لا، ولكن هذا يكذب،

---

(١) في (م): يجيئهم.
(٢) في (م): أخبرنا.
(٣) سمعها ابن حبان من البجيري (المجروحين ١/٦٩).
والبجيري حافظ إمام كبير، يقول فيه الإدريسي: كان فاضلًا خيرًا ثبتًا في الحديث، له العناية التامة في طلب الآثار والرحلة. (تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠).
فائدة: ليس في الأعلام من يقال في نسبته البجيري بالجيم المعجمة غير أبي حفص عمر بن محمد، ومن سواه من الأعلام فبالحاء المهملة: البحيري.
وفي (م): البحتري، وهو تصحيف. وفي (ط): البختري، وهو تصحيف كذلك.
(٤) في (م): حارثة. وكذا في الموضع الذي قبله، وهو تصحيف.

فقلت ليحيى: من الرجل؟ فلم يسمه، فقلت له يومًا: يا أبا سعيد لعلي كتبت عن هذا الشيخ ولا أعرفه، قال(١): هو موسى بن دينار(٢).

٦٥ ـ حدثني أحمد بن الحسن(٣) الأصبهاني، عن ابن أبي حاتم، قال: سمعت أبي يقول: دخلتُ الكوفة فحضرني أصحاب الحديث وقد تعلقوا بورَّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا وابن شيخنا، قال: فبعثتُ إلى سفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورَّاقه ليرجع عنها، فلم يرجع عنها فتركته(٤).

---

(١) في (م): فقال.

(٢) موسى بن دينار ليس من أهل الرواية ولا يعرف بغير هذه القصة، قال أبو حاتم: مجهول. (الجرح والتعديل ٨/ ١٤٢).
وفي سياق آخر للقصة عند ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل عن ابن المديني عن يحيى قال: دخلت على موسى بن دينار المكي أنا وحفص بن غياث، فجعلت لا أريده على شيء إلا تلقنه، وفيه عن حفص بن غياث قال: موسى بن دينار يكذب.

(٣) في (م): الحسين. وهو تصحيف، الصواب ما أثبته، وهو من رجال الحاكم في المستدرك، وقد ترجمه أبو نعيم في (أخبار أصبهان ١/ ١٣٩)، بواسطة: (رجال الحاكم في المستدرك ١/ ١٤١).

(٤) الكفاية للخطيب، ص١٨٢، عن المصنف.
وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٣١: قال: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟! فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله ورَّاق قد أفسد حديثه.
قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الورَّاق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صنت نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟ فقال: ما الذي ينقم عليَّ؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك، قال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعوا بابن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال: مقبول منك. =

٦٦ ـ حدثني محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا محمد بن عبد السلام البيروتي، حدثنا جعفر بن أبان الحافظ، قال: سألتُ ابن نمير عن قيس بن الربيع، قال: كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أنَّ ابنه قد غيرها[١].

٦٧ ـ سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، يقول: سمعت أبا العباس محمد بن إسحاق، يقول: سمعت أبا سيار[٢] يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لقَّن[٣] غياثُ بن إبراهيم داودَ الأودي: عن الشعبي عن علي رضي الله عنه

= وبلغني أن ورَّاقه كان قد أدخلوه بيتًا يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئًا مما قاله، فبطل الشيخ.
وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه، وقد سرق من المحدثين.
حدثنا عبد الرحمٰن قال: سئل أبي عنه فقال: ليِّن.
قلت: وراقه هذا يسمى: قرطمة. (المجروحين ١/ ٧٧).
وقيل: هذا لقب، واسمه محمد بن عبيد الله. (لسان الميزان ٤/ ٤٧٣).

(١) سمعها ابن حبان من البيروتي كما في المجروحين ١/ ٧٨.

(٢) في هامش (م): صوابه سنان. وفي (ط): يسار، قلت: هو في المصادر: أبو سيار، ونسبه الدارقطني فقال: البغدادي.

(٣) قال في لسان العرب: لقنته الشيء فلقنه وتلقنه فهو لقن وألقن؛ أي: حفظ بالعجلة.
وتجوز المحدثون في التلقين إلى من ألقي عليه متن حديث أو إسناده فقبله وحدث به على العجلة دون أن يرجع إلى أصوله لينظر هل هو من حديثه، إذ لم يكن يحفظه.
قال الذهبي في ترجمة عثمان بن الهيثم (السير: ١٠/ ٢١٠): «قال أبو حاتم: صدوق غير أنه كان بأخرة يلقن.
قلت ـ أي: الذهبي ـ : يعني أنه كان يحدثهم بالحديث فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردون عليه، فيقول، ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ، لجواز أن فيما رد عليه زيادة، أو تغيرًا يسيرًا».
وقال أبو محمد بن حزم: «من صح أنه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله.
والتلقين هو:
أن يقول القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول نعم.
فهذا لا يخلو من أحد وجهين ولا بد من أحدهما ضرورة: إما أن يكون فاسقًا يحدث =

قال: لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم، فصار حديثًا[(١)].



= بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له، لأنه ليس من ذوي الألباب». (الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٣٢).

وكانوا يقولون: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه. (الكامل ١/ ٣١).

وقصدهم الصالح من التلقين هو الاختبار، قال القطان: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس. (الكفاية ١٨٠ ـ ١٨١).

ومن طرائف التلقين:

قال أبو داود السجستاني: عطاء بن عجلان بصري، يقال له: عطاء العطار، ليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثًا من حديثي قالوا له: قل ثنا محمد بن خازم، فقال: حدثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم ما حدثتك. (سؤالات الآجري ٢/ ٨٨ ـ ٨٩).

وانظر: تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٤٣ ـ ٤٤) في حديث لقن فيه صاحبه زيادة غيَّرت الحكم.

(١) في المجروحين ١/ ٧٨: «فصار يحدث»، وفي سنن الدارقطني ٣/ ٢٤٦ كما هنا، وهذا الأثر أخرجه الدارقطني في السنن ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، والبيهقي في السنن من طريق شيخه الحاكم ٧/ ٢٤٠.

ولتحقيق هذا الأثر انظر: (سنن الدارقطني ٣/ ٢٤٧، نصب الراية للزيلعي ٣/ ١٩٩).

الطبقة العاشرة من المجروحين

قوم كتبوا الحديث، ورحلوا فيه، وعُرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الحرق[(١)] أو النهب أو الهدم أو الغرق أو السرقة، فلما سئلوا عن التحديث حدثوا بها من كتب غيرهم، أو من حفظهم على التخمين[(٢)]، فسقطوا بذلك[(٣)].

منهم: عبد الله بن لَهيعة [(الحضرمي)] المصري، على جلالة محله، وعلوِّ قدره.

(١) في (م): بالحرق.

(٢) في (م): التحمق، وهو تصحيف. ولعلها كانت: التخمن.

(٣) ممن سرقت كتبه: محمد بن بكر البرساني، أفاده أبو داود وقال: أخذ اللصوص كتب محمد بن بكر البرساني فنسخها من كتب محمد بن عمرو بن جبلة. (سؤالات الآجري ٢/ ٦٥).

ومن احترقت كتبه: عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزُّهْري، جاء في التقريب: متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه، وكان عارفًا بالأنساب.

وممن أضرت المياه بكتبه: نعيم بن حماد المروزي، وكان رفيق يحيى بن معين في الرحلة إلى البصرة.

جاء في (تاريخ بغداد ١٣/ ٣١٣): قال يحيى: قلت له قبل خروجي من مصر: هذه الأحاديث التي أخذتها من العسقلاني، أي شيء هذه؟ فقال: إنما كانت معي نسخ فأصابها الماء، فدرس بعض الكتاب، فكنت أنظر في كتاب هذا في الكلمة التي تشكل عليَّ، فإذا كانت مثل كتابي عرفته.

قال أبو زكريا: ثم قدم عليه ابن أخته، وجاء بأصول كتبه من خراسان، إلا أنه كان يتوهم الشيء لذلك يخطئ فيه.

فلذلك أنكرت عليه بعض الأحاديث، وما وراء ذلك إلا الصدق والدين.

٦٨ ـ سمعت أبا علي الحافظ، يقول:[١] سمعتُ أبا بكر محمد بن إسحاق، يقول: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي، يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: حضرتُ موت ابن لهيعة، فسمعت الليث «بن سعد»[٢] يقول: ما خلَّف بعده مثله[٣].

٦٩ ـ **أخبرنا** أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغداذي[٤]، بنيسابور، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن إسحاق[٥] القاضي بمصر، قال: أنا حملت رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، فجعل مالك يسألني عن ابن لهيعة وأُخبره بحاله، فجعل [مالك] يقول: فابن

---

(١) هاهنا زيادة في (م)، وهي: [سمعت أبا العباس الثقفي، يقول:] ومثلها في (ط) ولكن زاد ذكر اسمه: محمد، وهي ساقطة من باقي الأصول، وهو يوافق ما في المجروحين ٢/ ١٢.

وهذا الاختلاف بين روايتي القايني والبيهقي، وقد بيَّن ذلك ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٢/ ١٥٨، فقال: «قال القايني: أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي، وقال البيهقي: سمعت أبا العباس الثقفي يقول: ثم اتفقا فقال: سمع قتيبة بن سعيد..» إلا أن هذا النص يفيد أن أحدهما بدل من الآخر، ولكن في (م) جمع بينهما فصار الإسناد: أبو علي عن أبي العباس السراج الثقفي عن ابن خزيمة عن الدارمي.. وهذا تخليط من الناسخ ـ فيما يظهر ـ أراد به الجمع بين الروايتين.

وأبو علي الحافظ ولد سنة ٢٧٧هـ، وأول سماعه سنة ٢٩٤هـ، وقد سمع من إمام الأئمة ابن خزيمة المتوفي سنة ٣١١هـ، وكذلك سمع من أبي العباس الثقفي السراج، المتوفي سنة ٣١٣هـ، واسم أبي العباس يوافق اسم ابن خزيمة، وقد روى ابن خزيمة والسراج عن أحمد الدارمي.. ولعل الصحيح ما ذكره البيهقي لأن ابن حبان رواه عن ابن خزيمة، إلا أن هذا لا يمنع أن يكون عند السراج كذلك، لشدة اختصاصه بقتيبة، والله أعلم.

(٢) زيادة ليست في الأصل ولا (ج) ولا (م).

(٣) كتاب المجروحين ٢/ ١٢، سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٢.

(٤) كذا في الأصل، وَ(م)، وَ(ط)، وفي النسخ الأخرى: البغدادي.

(٥) اسم أبيه ليس في (م).

لهيعة ليس يذكر الحج؟ فسبق إلى قلبي أنَّه يريد مشافهته والسماع منه[١].

❖ **قال الحاكم «أبو عبد الله» رَحِمَهُ اللَّهُ:**

وقد رُوي عن مالك عن ابن لهيعة حديث[٢].

وهو على جلالته احترقت كتبه بمصر فذهب حديثه، فخلط من[٣] حفظه، وحدث بالمناكير، فصار في حدِّ من لا يحتج بحديثه.

٧٠ ـ فكان أحمد بن حنبل «رَحِمَهُ اللَّهُ» يقول: سماع عبد الله بن المبارك وأقرانه الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة صحيح[٤].

---

(١) تاريخ دمشق: ٣٢/ ١٤٢، سير أعلام النبلاء: ٨/ ١٧.

(٢) هذا الحديث في الموطإ (٢٢٥٧) عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في العربان.
حكى ابن عبد البر أنَّ هذا الثقة هو ابن لهيعة، وقيل: ابن وهب حدثه عن ابن لهيعة. (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٨).
فائدة:
لم يخرج النسائي لابن لهيعة إلا حديثًا واحدًا، قال أبو سعيد بن يونس، قال النسائي يومًا: ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثًا واحدًا، أخبرناه هلال بن العلاء، حدثنا معافى بن سليمان عن موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ قال: **«في الحج سجدتان»**. (ميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٧).
قلت: وليس هو في سننه الكبير ولا المجتبى. (تحفة الأشراف ٧/ ٣٢١) فيكون مراده بإخراجه التحديث به؛ أي: أنه لم يحدث بشيء من حديث ابن لهيعة إلا هذا الحديث، وهو حديث غريب ضعيف.

(٣) في (م): في. وفي (ط): فحدث من حفظه..

(٤) الخبر اختصره المصنف، وهو كما في المصادر: «قال أحمد بن حنبل: من سمع من ابن لهيعة قديمًا فسماعه أصح، قدم علينا ابن المبارك سنة ١٧٩هـ قال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح.
قلت له: سمعت من ابن المبارك، قال أي أحمد بن حنبل: لا».
«فمراده في: قدم علينا أي الجماعة أو المدينة، ولو كانت أذنت له أمه لأدرك السماع منه فقد توفي ابن المبارك وعمر أحمد سبع عشرة سنة». =

٧١ ـ **أخبرنا**[١] أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي، قال: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي، يقول: قلتُ ليحيى بن معين: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر؟ قال: ابن لهيعة ضعيف الحديث[٢].

٧٢ ـ سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري، يقول: سمعت أبا عبد الله البوشنجي[٣]، يقول: سمعتُ قتيبة بن سعيد يقول: لما احترقت كتب

= وقد ضبط يحيى بن بكير وعثمان بن صالح تاريخ احتراق كتب ابن لهيعة سنة ١٧٠هـ. (تاريخ دمشق ٣٢/ ١٤٩).

لكن أنكر عثمان بن صالح أن تكون كتبه قد احترقت كلها في ذاك الحريق، وقال لما سأله ابنه: فاحترقت كتبه كما تزعم العامة؟: معاذ الله ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها.

قلت: فهذا يرجح قول من ضعفه مطلقًا، كيحيى بن معين وغيره.

قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين يسأل عن رشدين بن سعد، قال: ليس بشيء، وابن لهيعة أمثل من رشدين، وقد كتب حديث ابن لهيعة، ثم قال لي يحيى بن معين: قال لي أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات، قال يحيى: وكان أبو الأسود النضر بن عبد الجبار راوية عنه، وكان شيخ صدق، وكان ابن أبي مريم سيئ الرأي في ابن لهيعة، فلما كتبوها عنه وسألوه عنها سكت عن ابن لهيعة، قلت ليحيى: فسماع القدماء والآخِرين من ابن لهيعة سواء؟ قال: نعم سواء واحد.

وعن ابن الدورقي: ذكر عند يحيى احتراق كتب ابن لهيعة فقال: هو ضعيف قبل أن تحرق وبعد ما احترقت. (تاريخ دمشق ٣٢/ ١٤٧).

(١) في (م): حدثنا.

(٢) الجرح والتعديل ٥/ ١٤٧، المجروحين ٢/ ٣.

(٣) في (م): البوسنجي. وبوشنج بلدة على بضعة فراسخ من هراة، يقال لها: بوشنك، وفوشنك (الأنساب ٢/ ٣٥٩). لكن قال الذهبي: وبعضهم يقولها بالسين. (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٨٩).

وأبو عبد الله البوشنجي هو: الإمام شيخ الإسلام: محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، ولد سنة ٢٠٤هـ، وتوفي سنة ٢٩٠هـ (سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٨١).

ابن لهيعة بعث إليه الليث بن سعد «من الغد»[١] بألف دينار[٢].

٧٣ ـ **أخبرنا** أبو نصر محمد بن عمر[٣] الخفاف، ثنا محمد بن المنذر الهروي، قال: سمعت أحمد بن واضح المصري، يقول: كان محمد بن خلاد الإسكندراني رجلًا ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له: أبو موسى في حياة ابن بكير، فذهب إليه ـ يعني: إلى محمد بن خلاد ـ بنسخة ضمام بن إسماعيل ونسخة يعقوب بن عبد الرحمٰن، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: قد ذهبت كتبي ولا أحدث به[٤]، قال: فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال له: النسخة واحدة، فحدَّث بها، فكل من سمع [«منه»] قديمًا قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذاك[٥].

---

(١) بدلها في (م): كالغد، وفي (ط): «بعث إليه كاغدًا بألف دينار».
(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٩، السير ٨/ ٢٦، المجروحين ١/ ٧٦، ووقع فيه زيادة في السند، أقحمت بعد قوله عن قتيبة.
(٣) هامش (م): صوابه: عمرو. قلت: هو أبو نصر محمد بن أحمد بن عمر، كما في تاريخ الإسلام ٧/ ٧٧١، فلا معنى لهذا التصويب الذي في الهامش.
(٤) في (م): بها.
(٥) المجروحين لابن حبان ١/ ٧٥، لسان الميزان ٥/ ١٥٦، حيث نقل عن الحاكم من هاهنا.
وابن خلاد، توفي سنة ٢٣١هـ، قال ابن يونس: يروي المناكير. (تاريخ الإسلاك ٥/ ٩١٥).
وفي ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٧: «لا يُدرى من هو، سمع الليث بن سعد، وضمام بن إسماعيل، روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعلي بن الجنيد، ذكره ابن أبي حاتم، قال ابن أبي مطر: مات في ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين ومائتين.
قلت: انفرد بهذا الخبر من حديث عبادة بن الصامت ـ مرفوعًا: أم القرآن عوض من غيرها، وما منها عوض.
رواه عن أشهب، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة.
قال الدارقطني: تفرد به ابن خلاد، وإنما المحفوظ عن الزهري بهذا السند: لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن. =

❖ **قال الحاكم (رَحِمَهُ اللهُ):**

فهذه أنواع المجروحين من المحدثين، وما سوى ذلك مما يوهم أنه جرح فليس بجرح، وشرحها في هذا الموضع يطول(١).



= قال أبو سعيد بن يونس: يروي مناكير، وهو إسكندراني، يكنى أبا عبد الله.
وقد تعقبه الحافظ في قوله: لا يدرى من هو، ثم ذكر قصة الحاكم هذه. (لسان الميزان ٧/ ١١٨).

(١) لم يتعرض الحاكم في هذه التقاسيم إلى المجروحين لأجل الفسق أو المجون والخلاعة، والتجريح لأجل الديانة باب سبق للنقاد الخوض فيه، لذلك أفرده ابن حبان بالذكر في كتابه المجروحين ١/ ٧٩، وهو من تقاسيم الخطيب في كفايته، ص١٨٨.
ولكن المصنف أشار إليه إشارة في النوع الثاني والثلاثين: معرفة مذاهب المحدثين، فقال: وقال يحيى بن معين: كان محمد بن مناذر زنديقًا، يخرج إلى البطحاء، فيصطاد العقارب، ثم يرسلها على المسلمين في المسجد الحرام. (معرفة علوم الحديث ص٤٣٠).
* ومن أنواع الجرح عند أبي عبد الرحمٰن بن أبي حاتم: الأخذ عن الصحف والاعتماد عليها دون سماع، فكأنَّه يضعف الوجادة، وقديمًا قيل: لا تأخذ العلم من صحفي ولا القرآن من مصحفي. (الجرح والتعديل ٢/ ٣١).

ولعل قائلًا يقول: إنَّ الكلام في هؤلاء الرواة غيبة، والغيبة محرمة، في أخبار كثيرة عن رسول الله ﷺ.

وقائل هذا يخوض فيما ليس من صناعته، فقد أجمع المسلمون قاطبة بلا خلاف بينهم أنَّه لا يجوز الاحتجاج في أحكام الشريعة إلا بحديث الصدوق العاقل، ففي هذا الإجماع دليل على إباحة جرح[١] من ليس هذا صفته[٢].

٧٤ ـ وقد **حدثنا** أبو العباس محمد بن يعقوب «الأصم»، ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى بن أسد، ثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أقبل رجل فلما رآه رسول الله ﷺ قال: «**بئس أخو العشيرة**»، فلما جاء وجلس كلَّمه وانبسط إليه، قالت عائشة رضي الله عنها: إنك قلت ما قلت، فلما دخل [البيت] أَلَنْت له القول، فقال ﷺ: «**يا عائشة إنَّ شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه**»، هذا أو نحوه فإني علقته ههنا حفظًا[٣].

---

(١) في (م): على إباحة الإبانة عن حال من ليس..

(٢) فيما سوى الأصل: صنعته.

(٣) رواه البخاري (١٠/ ٤٥٢ مع الفتح، ح٦٠٥٤)، ومسلم (٥/ ٤٥١، ح٢٥٩١)، وأبو داود: ح٤٧٩١، والترمذي: ح١٩٩٦، (فيض القدير ٢/ ٤٥٤).
ورواه ابن حبان في المجروحين ١/ ١٧ ثم قال: وفي هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ إن النبي ﷺ قال: (بئس أخو العشيرة) أو (ابن العشيرة) ولو كان هذا غيبة لم يطلقها رسول الله ﷺ، وإنما أراد بقوله هذا أن يفتدي ترك الفحش، لا أنه أراد ثلبه.
وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأئمتنا رحمة الله عليهم فإنهم إنما بينوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح في غير العدول، لئلا يحتج بأخبارهم، لا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل به غير الثلب.
عن عفان قال: كنت عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا فإنه ليس بثبت. فقال: قد اغتبته! فقال إسماعيل بن علية: ما اغتابه، ولكن حكم أنه ليس بثبت. =

قال الحاكم (رَحِمَهُ اللَّهُ):

هذا خبر[١] صحيح، وفيه الدلالة على أنَّ الإخبار عما في الرجل على الديانة ليس من الغيبة.

٧٥ ـ وأيضًا فإنَّ فاطمة بنت قيس لما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج استشارت[٢] رسول الله ﷺ في معاوية وأبي جهم، فقال رسول الله ﷺ: «**أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه**»[٣].

وهذا خبر صحيح مستعمل عند الفقهاء، وفيه الدليل الواضح أنَّ رسول الله ﷺ أخبر عن أحوالهما على[٤] الديانة، فلم تكن غيبة.



= عن مكي بن إبراهيم قال: كان شعبة يأتي عمران بن حدير فيقول: تعال حتى نغتاب ساعة في الله ﷻ، نذكر مساوئ أصحاب الحديث.

(١) في (م): حديث. وكذا في الموضع الآتي.

(٢) في (م): استأذنت.

(٣) أخرجه مسلم من عدة طرق بألفاظ مختلفة، في باب العدة (١٠/٢٩٦، ح١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والترمذي (١١٣٥)، والنسائي (٣٢٤٥)، وابن ماجه (١٨٦٩)، ولم يخرجه البخاري على الوجه بل ترجم له أشياء من قصتها بطريق الإشارة، ولأجل هذا ذكره عبد الغني المقدسي في أحكامه، وتعقب في إيراده.

(٤) في (م): عن.

وأول من وَقَى[١] الكذب عن رسول الله ﷺ

أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لما جاءت الجدة تسأل[٢] ميراثها، والقصة فيه مشهورة[٣].

ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٤] حبس جماعة من الصحابة، وقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ[٥].

---

(١) في (م): نفى. (٢) في (م) (ط): تسأله.

(٣) عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تلتمس أن تورَّث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه، رواه المصنف في المعرفة (٢٩) والترمذي (٢١٠١)، وأبو داود (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٢٧٢٤).
ولذلك قال الذهبي: كان أول من احتاط في قبول الأخبار... (تذكرة الحفاظ ١/ ٢).

(٤) خلت النسخة (م) من جمل الترضي.

(٥) عن إبراهيم بن سعد قال: بعث عمر إلى عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ، فحبسهم بالمدينة حتى استشهد، وفي لفظ: ذكر عقبة بن عامر وأبا ذر. (الطبقات الكبرى ٧/ ٦٨، المجروحين ١/ ٣٥).
وقد جاء في بعض الأخبار ذكر السبب الذي من أجله نهاهم عن التحديث، وحبسهم عنده، بعد أن جمعهم من الآفاق، من ذلك ما رواه الدارمي (٢٨٨)، وابن ماجه (٢٨)، والحاكم في المستدرك ١/ ١٠٢ عن قرظة بن كعب قال: «خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار (موضع قرب المدينة) فتوضأ ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تبدؤوهم بالأحاديث فيشغلونكم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا: حدثنا، قال: نهانا ابن الخطاب». =

ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني[(١)] الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني غيره عنه استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر (رضي الله عنه)[(٢)].

ثم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنا نحفظ الحديث، وحديث رسول الله ﷺ يحفظ، حتى ركبتم الصعب والذلول[(٣)].

ثم عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال لغلامه نافع: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس[(٤)].

= ومن تثبت ابن الخطاب رضي الله عنه: رده على أبي موسى الأشعري حديث الاستئذان حتى صدقه أبو سعيد الخدري. (انظر: صحيح مسلم: ٢١٥٣، شرح النووي على مسلم ٨٥٩/٤).

(١) في (م): ينفعني.

(٢) رواه أحمد في المسند ١٠/١، رقم: ٢، ورواه أبو داود ١٥٢١، والترمذي ٤٠٦، وابن ماجه ١٣٩٥، وحسن إسناده الذهبي في تذكرة الحفاظ ١١/١، وقال عنه: كان إمامًا متحريًا في الأخذ. اهـ.
وانظر ما كتب المصنف في: معرفة علوم الحديث، ص١٥.

(٣) قد مر من رواية المصنف في هذا الكتاب، رقم: (٣٥).
ورواه الدارمي (٤٤٠)، ومسلم في مقدمة الصحيح ١٢/١، وابن ماجه (٢٧). ولفظه كما في مسلم: عن مجاهد، قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع، فقال ابن عباس: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف».

(٤) سقط هذا من النسخة (ط)، فلم يذكر ما يخص ابن عمر.
وهذا مما لا يصح عن ابن عمر رضي الله عنه، ليت المصنف لم يكن ذكره بصيغة الجزم، فإنه من رواية متروك عن ابن عمر، وقد فنده الحافظ في غير ما موضع من كتبه.
قال في (هدي الساري، ص٤٢٧): قول ابن عمر لم يثبت عنه؛ لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث، قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل لكلام المجروح.

فأمَّا التابعون وأتباع التابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث، ودُوِّن كلامهم في التواريخ[١]، ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل، فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه: **أنَّ الطريق إلى معرفة الحديث: الجرح والتعديل**[٢]، وأنه ليس بغيبة كما يتوهم عوام الناس[٣].

---

(١) في (ط): التاريخ. (٢) في (ط): قدم وأخر.

(٣) في تحديد أولية من أسند وفتش عن الإسناد والرجال:
وللإمام علي بن المديني جزء في أول من نظر في الرجال وفحص عنهم، ذكر ذلك المصنف (في معرفة علوم الحديث، ص٢٧٤).
وروى ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢٠ عن مالك بن أنس قال: أول من أسند الحديث ابن شهاب.
وقد اشتهر عن الزُّهْري ذلك، وله دون أهل الحديث أوليتان:
الأولى: جمع السُّنَّة بأمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وفيه يقول السيوطي:
أول جامع للحديث والأثر ابن شهاب آمرًا له عمر
الثانية: كونه نشر الإسناد، ودل عليه، وأرشد إليه، واشتد نكيره على من يحدث بدون إسناد.
ومما ذاع قوله منكرًا على من أرسل حديثه: «أترقى السطح بلا سلم»، وقال مخاطبًا إسحاق بن فروة «قاتلك الله، تحدث بأحاديث ليس لها أزمة».
(معرفة علوم الحديث، ص١١٩، الكفاية، ص٤٣١، سير النبلاء ٥/ ٣٤٧).
وكانت وفاة الزُّهْري سنة ١٢٥هـ، ولعل هذه الأولية المناطة به مختصة ببلاد الشام، فقد كان الإرسال فيهم أكثر، قبل أن يفد عليهم.
وجاء عن يحيى بن سعيد: أن أول من فتش عن الإسناد عامر الشعبي. (المحدث الفاصل ١/ ١٢) وقد توفي في السنة الموفية مائة.
والمقصود من التفتيش عن الإسناد: تتبع المسند من الحديث، والتحري في حال الراوي.
وبعد الشعبي نظر ابن سيرين في الإسناد، وقد توفي سنة ١١٠هـ.
وهو القائل: لم يكونوا يسألون عن الإسناد ـ يعني: العلماء، ومنهم البقية الباقية من الصحابة رضوان الله عليهم ـ فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، (مقدمة مسلم ١/ ٢٠٠). =

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

ولما استدعى الأمير المظفر بهمته[2] العالية الإشارة إلى الصحيح والسقيم من الأخبار المخرجة في كتاب الإكليل قدمت هذه الخطبة، مستدلًّا بها على ما وفق له[3] من الإصابة وسميتها: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل[4].

لتعلم أن معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية علم لا يستغني عنه عالم، وأنا ممتثل[5] بمشيئة الله سبحانه ما رسمه بعلامات تدل على كل حديث منها على ما شرحته في أول هذه الرسالة[6].

فعلامة ما في الدرجة الأولى من الصحيح المخرج من كتاب البخاري ومسلم: ص.

= والمراد من الفتنة: خروج كذاب ثقيف، المختار بن أبي عبيد، كما قال ذلك إبراهيم النخعي، فقد جاء عنه: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار.

والسبب في ذلك: أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام، فقد كان المختار يعطي الرجل الألف والألفين على أن يروي له حديثًا يقوي أمره. (شرح العلل لابن رجب ١/ ٣٥٦).

ولأنها هي الفتنة التي قسمت الناس إلى طائفتين وما قبلها من الفتن لم تبلغ مبلغها.

قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: أي لا.

قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحدًا أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن. (شرح العلل ١/ ٣٥٥).

(١) ليس في ط.

(٢) في (م): لهمته. في (ط): المظفر رَحِمَهُ اللَّهُ الإشارة إلى..

(٣) في (م): على موفق أدام الله تمكينه من الإصابة.

(٤) في (ط): إلى معرفة الصحيح والسقيم.

(٥) في (م): ممثل.

(٦) قد يكون الحاكم أول من استخدم الرموز في تمييز الأحاديث، ثم دخلت الرموز على المحدثين فصارت منهجية لهم في كثير من مصنفاتهم، على أشكال مختلفة، وأشهر ذلك رموز أصحاب الكتب الستة في تهذيب الكمال وفروعه.

وعلامة القسم الثاني من الصحيح، والإشارة فيه أنه صحيح براوٍ واحد للصحابي: **صب**(١).

وعلامة القسم الثالث من الصحيح والإشارة فيه أنه براوٍ واحد للتابعي: **صت**(٢).

وعلامة القسم الرابع من الصحيح والإشارة أنه صحيح تفرد به ثقة واحد: **صف**.

وعلامة القسم الخامس من الصحيح والإشارة فيه أنها أخبار رواتها ثقات وهي شواذ بلا شواهد: **صش**.

وعلامة القسم السادس من الصحيح والإشارة فيه إلى المراسيل فإنها صحيحة على مذهب الكوفيين: **صم**.

وعلامة القسم السابع من الصحيح والإشارة فيه إلى أخبار الأئمة الثقات من المدلسين: **صد**.

وعلامة القسم الثامن من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح الإسناد وقد خولف الراوي الثقة فيه: **صخ**(٣).

وعلامة القسم التاسع من الصحيح والإشارة فيه أن راويه صدوق وليس بحافظ: **صظ**(٤).

وعلامة القسم العاشر من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح الإسناد وفي روايته مبتدع: **صع**.

---

(١) في (م) (ط): وعلامة القسم الثاني من الصحيح صب والإشارة فيه أنه صحيح براو واحد للصحابي. أهـ. وهكذا في باقي العلامات يقدم الرمز على الإشارة.

(٢) في (م): صب.

(٣) في (ط): صح، وعلى الحاء علامة الإهمال.

(٤) في (م): صبط.

وكل حديث يخلو عن علامة من هذه العلامات المبينة فإنه من رواية المجروحين(١).



تم كتاب مدخل الإكليل بحمد الله وحسن توفيقه، والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين، وحسبنا الله ونعم المعين(٢). **«والله أعلم أولًا وآخرًا»**



(١) هذا آخر ما في النسخة (م)، وبعده: والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد نبيّه، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

(٢) في الأصل: وكتبه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الإشبيلي، ببغداد حرسها الله، في العشر الأواخر من شعبان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، من أصل قرئ على ابن ناصر رَحِمَهُ اللَّهُ.

في هامش الأصل: بلغت المعارضة بالأصل المنتسخ منه، والحمد لله.

وفي هامش الصفحة الأخيرة من الأصل: آخر ما رواه أبو صالح المؤذن وأبو عبد الله بن عبد الغافر الفارسي عن البيهقي رحمهم الله أجمعين، صح.

وفي النسخة المغربية:

آخر المدخل بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين.

كتبه لنفسه ثم لمن شاء بعده عبيد الله تعالى، وخديم كتابه: أحمد بن محمد العربي لطف الله به، وكان الفراغ منه ثامن المحرم من عام اثنان وألف.

وفي (ط): والحمد لله أولًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرًا، تم المدخل على يد صاحبه الفقير الخاطئ الحقير المفتقر إلى رحمة الله تعالى وعفوه المضطر إلى كرمه وفضله: عبد الخالق بن محمود بن عبد الخالق السميرمي تاب الله عليه، وأيده من لديه، وجعله ممن استجيب في شأنه دعاء رسول الله ﷺ حيث قال: نضر الله، ضحى الجمعة الثامن من ذي الحجة، حجة اثنتين وثمانمائة في المدرسة المباركة، المسماة بالفراتية، بشيراز، حفظها الله عن الزلل والإعواز.

سماعات الأصل

سمع جميع هذا الكتاب على القاضي الأجل العالم الأوحد العدل تاج الدين نجم الإسلام أبي الفتح محمد بن أحمد بن المندائي غفر الله له ولوالديه بحق إجازته من أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي بإجازته من الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي بحق سماعه من الحاكم:

القاضي الأجل العالم الأوحد شرف الدين أبو جعفر علي ولد المسموع عليه وأمين الدين أبو محمد الحسن ونجم الدين أبو نصر علي ابنا جمال الدين يوسف بن الحسين بن محمد بن محمد بن أبي ربيعة (لعلها) سبطا القاضي المسموع عليه، وصاحب الكتاب الشيخ الإمام العالم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الأندلسي الإشبيلي وأوحد الدين أبو حفص عمر بن عبد الواحد بن علي بن إبراهيم العطار ومجد الدين أبو محمد الحسين ولد الأجل النقيب التقي تاج الدين أبي طالب محمد بن عبد الله الرشيدي نقيب العباسيين بواسط وأثير الدين أبو نصر عبد الله بن الحسين بن علي بن ضمد والشريف الأجل موفق الدين أبو الفتح محمد بن أبي هاشم بن أبي طالب بن محمد بن عبد السميع الهاشمي وداود بن محمد بن موسى الحضرمي والموفق أبو السعادات بن كرم بن علي الأوجاني والحاجي (كذا) أبو بكر بن جسر بن أبي بكر الصلحي وعمر بن مسعود بن ألبان داشت والقاضي أبو نصر محمد بن أبي القاسم بن عبيد الله بن مساهر وعلي بن معتوق بن أبي الرضى الدري وأبو الحسن بن أبي البركات بن رضوان الضرير القوقي وذلك بقراءة محمد بن أحمد بن الحسن وهذا خطه في تاسع عشر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة والحمد لله وحده وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه . . .

يقول إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إبراهيم (كذا) بن همام الحضرمي الأندلسي الإشبيلي:

قرأته مرة ثانية عليه بعد أن سمعته في الطبقة التي قبل هذا مع الجماعة، وذلك في أواخر ربيع الأول/ من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

إقرار المندائي بذلك:

هذا صحيح وقاله المندائي، في تاريخه، وحسبنا الله وحده.



تتمة
في بيان شرط الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما

تأليف

أحمد بن فارس السلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

قد تقدم القول من أبي عبد الله الحاكم أن الصحيح يتفاوت، وأنهما ـ أي: الشيخين ـ اختارا أعلى أنواع الصحيح، واعتمدا على رجال إليهم المنتهى في التثبت ـ في نَقدِهما ـ، وذكر أيضًا أنهما اقتصرا على هذا النوع، الذي هو الدرجة الأولى من الصحيح المجمع عليه.

وللعلماء كلام كثير في تحديد الصحيح المجمع عليه، ولعل من أجمعه حد الحافظ المحقق ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاقتراح[1] حيث قال:

«هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا».

فالمسند، اتفقوا على الاحتجاج به، واختلفوا في المرسل.

والعدل الضابط، اتفقوا على الاحتجاج به، واختلفوا فيمن قلَّ ضبطه وحفظه.

ولا يكون شاذًّا ولا معللًا، قال: «في هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيرًا من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء، فسلامته من هذه العلل محل اتفاق من الطائفتين، وهذا لازم في الصحيح المتفق عليه»[2].

وعلى ما رسم ابن دقيق العيد، ينبغي أن تكون أحاديث الكتابين على هذه المنهجية، ووفق هذه الخطة، ليتحقق ما ذكر الحاكم عن الشيخين: أنهما اختارا أعلى أنواع الصحيح في الجملة.

---

(١) ص١٨٧.

(٢) وهذا كاختلافهم في الوصل والإرسال، على ما حكى الحاكم من مذاهب الفقهاء والمحدثين.

وحينما نتكلم على شرطهما، فينبغي أن يؤخذ بالاعتبار تقسيمهما لأحاديث الكتابين؛ لأن مما لا خلاف فيه أن أحاديث الكتابين، على قسمين:

الأول: ما أخرجاه أصولًا للأبواب.

الثاني: ما كان من قبيل المتابعات والشواهد، فالأمر في هذا أخف، وقد يحصل فيه تساهل، لا يخرجه من دائرة الصحيح، على اختلاف مراتبه وأنواعه.

ونحن إذ نتكلم على تحديد شرطهما، فالمراد القسم الأول من الأحاديث.

ولتمييز هذا الشرط، وتبيين حقيقته، يتجه الكلام على:

* الرجال الذين أخرجا حديثهم.
* وصفة إخراجهما لكل واحد منهم، على الجمع والإفراد.
* وحال المروي عنهم.



أما الرجال الذين أخرجا حديثهم

فهؤلاء على نوعين: إما أن يكونوا صحابة، أو غير ذلك.

الشرط في الصحابي:

واقع الكتابين لا يشترط في الصحابي شيئًا، غير ثبوت صحبته، وما ذكر أبو عبد الله الحاكم من أنهما لا يخرجان إلا الصحابي الذي له راويان، فقد قدمنا نقضه؛ بل قال الحازمي: «إنه قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه، لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه».

ولا شك أن الحاكم أدرى بالكتابين من الحازمي بكثير، وإلا لما تسنى له إخراج المستدرك عليهما؛ بل نجده في أحيان كثيرة، يروي الحديث في المستدرك ويكون مخرجًا عندهما لأجل لفظة فيه لم يخرجاها، وإلى هذا المنتهى في استقراء الكتابين[1]، وقد قدمت نقولات عنه تثبت علمه بوجود بعض الوحدان في الكتابين، وما زلت متحيرًا من مراد كلامه هذا، فلعل الحال كما قيل من تغيره وذهوله، وإن كان المدخل قد ألفه قبل التغير المزعوم.

نعم، نسبة الصحابة في الكتابين الذين تفرد عنهم راوٍ بالنسبة إلى غيرهم قليلة، لكن هذا لا يعني نفي وجودهم، وكونهم أصالة من شرط الكتابين، لذلك قال الحازمي:

---

(١) وإن كان يهم أحيانًا فيخرج الحديث وهو عندهما أو أحدهما، ولكن هذا في مواضع قليلة، تغفر له في سعة ما خرج.

وقد ذكر بعض هذه الأحاديث التي وهم الحاكم في إخراجها مستدركًا إياها على الشيخين: الزركشي في النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٠٠ ـ ٢١٠.

«وإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى».

ولم يراعيا في حال الصحابة مخالفة بعضهم لبعض، وتخطئة بعضهم بعضًا في ما يروون، فحديث ابن عمر: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»، وحديثه الآخر في تقريع قتلى بدر، لا يمنع من إخراجهما كون أم المؤمنين عائشة أنكرتهما وخطأت راويهما(١).

---

(١) قال البخاري (١٢٨٦): حدثنا عبدان، حدثنا عبد الله، أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قال: توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة، وجئنا لنشهدها وحضرها ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وإني لجالس بينهما ـ أو قال: جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي ـ فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله ﷺ قال: **«إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»**.

فقال ابن عباس رضي الله عنهما: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث، قال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سمرة، فقال: اذهب، فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته فقال: ادعه لي، فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق أمير المؤمنين، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: وا أخاه وا صاحباه، فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب، أتبكي علي، وقد قال رسول الله ﷺ: **«إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه»**.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: فلما مات عمر رضي الله عنه، ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: **«إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه»**، ولكن رسول الله ﷺ قال: **«إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه»**، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] قال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك: والله هو أضحك وأبكى، قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئًا».

حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أنها أخبرته أنها: سمعت عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، قالت: إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها، فقال: **«إنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها»**.

وقال البخاري (٣٧٧٨): حدثني عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، =

وحديث ابن عباس في زواجه ﷺ ميمونة محرمًا، لا يمنع إخراجه في الصحيح حديث عثمان في النهي عن ذلك، أو حديث يزيد بن الأصم بنفي ما أثبته ابن عباس(١).

على أنه قد انتقد عليهما هذا النوع من الأحاديث، وسماه ابن تيمية: «المنتقد صحته بالنسبة للصاحب»(٢)، وما تكرر ذلك عندهما إلا يسيرًا، في أمثلة محصورة.

وقد جاء عن بعض العلماء أن البخاري ترك رواية صحابي صغير لطعن فيه.

فقد سئل أبو عبد الله الأخرم الحافظ: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل، عامر بن واثلة؟ فأجاب: لأنه كان يفرط في التشيع(٣).

وهذا عجيب من ابن الأخرم، فإنه ما تركه بالكلية، فقد روى له حديثًا واحدًا عن علي، موقوفًا عليه(٤)، نعم، لم يخرج له من المرفوع شيئًا.

= عن أبيه، قال: ذكر عند عائشة ﵂، أن ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: **«إن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله»** فقالت: وهل؟ إنما قال رسول الله ﷺ: **«إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن»**، قالت: وذاك مثل قوله: إن رسول الله ﷺ قام على القليب وفيه قتلى بدر من المشركين، فقال لهم ما قال: **«إنهم ليسمعون ما أقول»** إنما قال: **«إنهم الآن ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق»**، ثم قرأت ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾ [فاطر: ٢٢] يقول حين تبوءوا مقاعدهم من النار.

(١) حديث ابن عباس رواه البخاري (١٨٣٧) ومسلم (١٤١٠)، زاد مسلم: ابن نمير، فحدثت به الزهري، فقال: أخبرني يزيد بن الأصم، أنه نكحها وهو حلال..
وحديث ميمونة أنه ﷺ تزوجها حلالًا، رواه مسلم (١٤١١).
وأما حديث عثمان بن عفان فقد رواه مسلم (١٤٠٩) بلفظ: **«لا ينكح المحرم ولا يُنكح لا يخطب»**.
وينظر ما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص٤٠١: معرفة سنن يعارضها مثلها.

(٢) علم الحديث، ص١٦٢.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي، ص١٥٩.

(٤) وهو قوله: حدثوا الناس بما يعرفون، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قومًا (١٢٧).
وقد غاير طريقته في روايته، فقدم المتن وأخر الإسناد، وهذه عادته في رواية الموقوفات.

وثانيًا: الإفراط في التشيع لو صح لم يكن كافيًا، فقد أخرج البخاري لعبيد الله العبسي، وكان مفرطًا في التشيع، على أن أبا الطفيل كان مع علي في حروبه ومحبًّا له، ولا يعني هذا أنه كان من الغالية.

وقد تَكلَّم في أبي الطفيل جماعة، وأشدهم فيه ابن حزم عفا الله عنه فإنه ضعَّف أحاديثه كلها وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب، قال ابن حجر: وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه، ولا يؤثر فيه قول أحد، ولا سيما بالعصبية والهوى - يعني: أن ابن حزم مرواني -[١].

وإن صح تعليل ابن الأخرم، فهذا من عجائب شرط البخاري في الصحابة؛ لأن أبا الطفيل من المكثرين عن علي، ومن المعمرين الذين يعلو بهم السند، وتصح إليهم الطرق، ولا تظن أن البخاري ينازع في صحبة أبي الطفيل، فقد أثبتها له في التاريخ[٢].

---

(١) هدي الساري، ص٤٢١.

(٢) مما انتقد على البخاري في أسلوب تعامله مع الصحابة رضوان الله عليهم، إطلاقه لفظ الضعف على بعضهم، كهَنَد بن أبي هالة، وهو ابن خديجة ﵄، فقد أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فأنكر عليه ذلك أبو حاتم وقال:
روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هَنَد بن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء.
قال أبو محمد بن أبي حاتم: فسمعت أبي يقول: يحول من هناك. (الجرح والتعديل ١١٦/٩).
واعتذر المعلمي عن صنيع البخاري فقال: ذاك اصطلاح للبخاري إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه ذكره في الضعفاء، على معنى أن الحديث الذي يروى عنه لا يصح، وقد تابعه على هذا ابن عدي. اهـ.
قلت: بل واصطلاح مشى عليه أبو حاتم نفسه، فقد قال في ترجمة وهب بن قيس الطائفي: له صحبة، روت عنه ابنته رقيقة، قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: هو مجهول. (الجرح والتعديل ٢٢/٩)، فمراده أن حديثه لا يروى إلا من طريق ابنته رقيقة، وهي مجهولة، فالإسناد مجهول، لا لضعف في الصحابي؛ بل لأجل من دونه، والله أعلم.
وأورد أبو أحمد بن عدي في كامله ترجمة لزيد بن أبي أوفى أخو عبد الله بن أبي أوفى ٢٠٦/٣ وقال: له صحبة. =

ولكن يمكن أن يقال: قد يكون ترك الرواية عنه اتفاقًا؛ لأنه لم يحتج إلى حديث من روايته أو لم يصح له من الطرق عن أبي الطفيل ما هو على شرطه.

ولم يشترطا في الصحابي راوي الخبر السماع المباشر؛ بل قبلًا إرسالهم، وأمثلة ذلك كثيرة، أشهرها ثالث حديث في صحيح البخاري[1].

وأما من دون الصحابة من الرجال:

فالشرط الذي ذكره الحاكم في الصحابة ونقضناه في بعضهم، معتبر في حق هؤلاء.

أي: أنه لا بد لأن يكون لكل راوٍ رايان فصاعدًا.

قال الحافظ ابن حجر: «فليس في الكتاب ـ يريد البخاري ـ حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط»[2].

وكذا الحال في مسلم، فإن من طعن فيه لأجل تفرد راوٍ واحد عنه، ما له في الأصول شيء.

وقد يخرج البخاري ومسلم في المتابعات أحرفًا يسيرة لبعض هؤلاء.

وإنما شرطا ذلك في الراوي: لأن تفرد رجل واحد بالرواية عن الراوي موجب لعدم شهرته بالطلب، ومعرفته بالعلم، وهذا أمر يقلل الاطمئنان إليه، والاعتماد عليه.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الحاكم زاد في علوم الحديث في شرط الصحيح: أن يكون راويه مشهورًا بالطلب، وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق

= ثم قال في آخر الترجمة: وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة، فهم أجلُّ من أن يتكلم أحد فيهم. اهـ.

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: أول ما بدأ به الوحي.

(٢) هدي الساري، ص٩.

الشهرة التي تخرجه من الجهالة، واستدل على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب.

قال: «والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك»(١).

وقد ذكرنا في ما مضى بعض من خرجا حديثه وليس له إلا راوٍ واحد، وكلام الحافظ يفيد أن ذلك كان في المتابعات دون الأصول.

أما في الأصول:

فإنهما لم يخرجا إلا لمن وثَّقاه، ولكل واحد منهما رواة يختص بهم، هم على شرطه في العدالة، وثبوت الرواية، وإذا اتفقا على رواة، فهم أهل «المتفق عليه».

وقد ذكر أبو عبد الله الحاكم في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح، أن عدد من أخرج لهم البخاري في الجامع الصحيح، ولم يخرج لهم مسلم: أربعمائة وأربعة وثلاثون (٤٣٤) شيخًا، وعدد الذين احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري: ستمائة وخمسة وعشرون (٦٢٥) شيخًا(٢).

وإن اختُلف في رجل مخرج عندهما، أو أحدهما فهذا لاختلاف نظرهم في توافر شروط الصحيح فيه، فمن خرجه يرى توافرها فيه، ومن لا فالغالب أنه يرى انتفاء بعضها لا كلها.

ثم هؤلاء الثقات على نوعين:

* المقلين، ممن ليس له إلا الحديث بعد الحديث؛ كعلقمة بن وقاص، ويحيى بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد.

* والمكثرين من الأئمة الحفاظ؛ كالزهري، ونافع، وسالم، والأعمش، وقتادة، وأضرابهم ممن دار عليهم إسناد الحديث.

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٢٣٨.

(٢) من شرح النووي على مسلم ١/ ١٢٢، وفيه تسمية الكتاب: المدخل إلى معرفة المستدرك.

فشرطهما في المقلين:

الاعتماد على الثقة والعدالة، وقلة الخطإ، فمن قوي عليه الاعتماد من هؤلاء ـ كمن مثَّلنا بهم ـ فإنهما يخرجان حديثه وإن انفرد به، كحديث: «**الأعمال بالنية**»، فإن يحيى بن سعيد الأنصاري تفرد به، وكذا من فوقه.

ومن لم يقوَ عليه الاعتماد، فإنما يخرجان من حديثه ما شارك فيه غيره، وبيَّن الحافظ أنَّ هذا هو الأكثر في حال المقلين(١).

وشرطهما في المكثرين:

فهو اعتبار حال الرواة عنهم؛ لأن بعض هؤلاء حديثه صحيح ثابت، وبعضه مدخول من جهة الرواة عنهم.

قال الحازمي: «وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه، معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ويتضح ذلك بمثال، **وهو**:

أن تعلم أن أصحاب الزُّهْري مثلًا على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان بالطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان منهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزُّهْري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم، ثم مثَّل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب.

قال: والطبقة الثالثة: نحو جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين، وإسحاق بن يحيى الكلبي، والرابعة: نحو زمعة بن صالح، ومعاوية بن يحيى الصدفي، والمثنى بن الصباح، والخامسة: نحو عبد القدوس بن حبيب، والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد المصلوب.

---

(١) هدي الساري، ص١١.

فأما الطبقة الأولى: فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب.

وأما مسلم: فيخرج أحاديث الطبقتين، الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما».

وبيَّن الحافظ أن البخاري غالب إخراجه للطبقة الثانية تعليقًا، وربما علق من الثالثة يسيرًا[(١)].

قلت: قد صرح مسلم رَحِمَهُ اللهُ بشرطه هذا في مقدمة صحيحه[(٢)] فقال: «... ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك:

وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، فذكر شيئًا من منهجيته، وتعامله مع المكرر والمعاد، ثم قال:

القسم الأول: نتوخى أن تقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم،

---

(١) هدي الساري، ص١٠.

(٢) خلافًا لمن زعم أن الشيخين لم يذكرا شرطهما في شيء من كتبهما، وإن سلمنا هذا في البخاري، فإن مسلمًا قد ذكر شرطه ومنهجه في أول كتابه، لاحظ تصريحه بشرطه فيما سيأتي من كلامه، ولعل هذا الصنيع من الإمام مسلم من حسن الصياغة التي فاق فيها البخاري، والله أعلم.

على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق، وتعاطي العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم. . .

ثم طفق يفاضل بين هؤلاء الثلاثة، وبين ثلاثة من أهل الطبقة الأولى، هم منصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد. . .، ثم قال:

فأما من كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم؛ كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط، أمسكنا أيضًا على حديثهم، ومن هذا الضرب عبد الله بن محرر».

قال مقيده: يظهر من كلام الإمام مسلم، أنه يعتبر الثقات طبقة واحدة، بالرغم من اختلاف ملازمتهم لمن يروون عنه، فيخرجها كلها أصلًا، بخلاف البخاري فإنه يقسم الثقات إلى طبقتين: طويل الملازمة، وقصيرها، فيعتمد على الأولى، والثانية إن احتاج أصَّل منها أيضًا، وإلا لم يعرج إليها.

وليس على مسلم في إخراج حديثهم كله غضاضة؛ لأنه سيتبعه بالشواهد، ولكن نتيجة لاستيعابه أحاديثهم، وجدت عنده ألفاظ في بعض الأحاديث شاذة، وقد ذكرنا بعضها، بينما البخاري في هذا الجانب أنقى وأسلم.

وفي هذه الجزئية يتميز شرط البخاري ويسمو على شرط مسلم.

أما الأفراد والغرائب فيكاد يتفق شرطهما؛ لأنَّ مسلمًا صرح في مقدمته بشرط من يقبل تفرده عن الثقة المكثر، وأنه لا بد أن يكون من أهل الطبقة الأولى المختصين به، فقال: «. . . والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قبلت زيادته.

وأما من تراه يعمد لمثل الزُّهْري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»(١).

وقد صرح مسلم أيضًا، باعتبار القسمة الثلاثية للرواة في جميع الطبقات، وبين الأقران، فيقدم من يستحق التقديم، من أهل الطبقة الأولى، ويؤخِّر من أصحاب الطبقة الثانية، فيخرج من حديثهم ما وافقوا عليه أهل الطبقة الأولى، وليس بعد ذلك إلا الإقلال عنهم، فقال: «وإذا وازنت بين الأقران؛ كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحبهما، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم.

وإنما مثَّلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غُبِّيَ عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطي كل ذي حق حقه، وينزله منزلته، وقد ذكر عن عائشة ﵂ أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾ [يوسف: ٧٦] فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه، نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ»(٢).

فهذا نص منه ﵀ في اعتبار حال الأقران فيما يروون عن شيوخهم، وهذا هو عين ما يفعله البخاري.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

لكن الاختلاف بينهما يكمن في أمرين:

الأول: في إنزال أولئك الرواة منازلهم، الواجبة لهم.

والثاني: في حكمه على المروي، وأنه خال من العلة.

أما الأول: فهما فيه كفرسي رهان، إذ إن معرفة مسلم في الرواة تُضاهي معرفة البخاري، وكلاهما مجتهد في هذا الباب، وكم من رجل روى له البخاري ضرب عنه مسلم صفحًا.

فمثلًا: اعتبر البخاري عدالة عكرمة مولى ابن عباس، وأعرض عما قيل عنه، إذ لم يثبت له في جرحه مستندًا يعتمد عليه، ثم اعتبر طول ملازمته وصحابته لمولاه ابن عباس، فاعتمده في كثير من الأصول التي أخرجها عن ابن عباس.

وأما مسلم فقد وقع في نفسه شيء منه، وتردد نظره في الاحتجاج به، فتنكب حديثه، ولم يخرج له إلا حديثًا واحدًا، قرنه فيه مع سعيد بن جبير.

ونظر مسلم في حديث ذكوان أبي صالح السمان، فوجد ابنه سهيلًا من أكثر أصحابه ملازمة له، ووجده يروي عنه أحاديث كثيرة، إلا أنه أحيانًا يسلك غير الجادة، فيروي عن الأعمش عن أبيه تارة، وعن عمرو بن دينار عن أبيه تارة أخرى، فقوَّى هذا الأمر حال سهيل، وأدخله في حيز المنتبهين الضابطين، فاعتمده مسلم في الأصول لذلك، ولم يرضه البخاري لهذه المنزلة، لما قيل عن حفظه، فما خرج له إلا استشهادًا.

وفي سؤالات السلمي، ما يرجح اختيار مسلم.

فقد قال أبو عبد الرحمٰن: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري سهيلًا في الصحيح؟

فقال: لا أعرف له عذرًا، فقد كان النسائي إذا حدث بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن، وخرج لفليح بن سليمان ولا أعرف له وجهًا[1].

قلت: وجهه ما ذكرته، أن ذلك ما أداه إليه اجتهاده.

---

(١) سؤالات السلمي ١/١٦١ ـ ١٦٢.

وأما الثاني: ففيه يظهر تميز البخاري، ودقة اختياره، وليس هذا عن جهل من الإمام مسلم، كلا وحاشا، ولكن شرطه فيه أخف، وهذا ما يعلل قِلة الأحاديث المتكلم فيها لأجل العلة في البخاري بالنسبة إلى مسلم.

فهذا حاصل شرطهما في الرواة، المقلّين منهم، والمكثرين.

وليس من شرطهما استيعاب كل الثقات، وقد اشتد نكير أبي عبد الله الحاكم على من اعتقد ذلك، كما مر بنا في آخر أنواع الصحيح.

وعرض في النوع الحادي والخمسين من أنواع علوم الحديث، جماعة من الرواة لم يحتج بحديثهم في الصحيح، ولم يسقطوا.

ومن بعده تعجب الحافظ الذهبي من الشيخين كيف لم يخرجا حديث أشعث الحداني، مع أنه متفق عليه[1]، والعذر في ذلك: أنهما لم يحصرا الصحيح، ولم يقصدا إلى ذلك.

وأما صفة إخراجهما لهم وهي الكيفية:

فلكي نحكم على إسناد أنه على شرطهما ينبغي:

١ ـ أن يكونا قد احتجَّا بجميع رواته على صورة الاجتماع والانفراد.

٢ ـ وأن يكون سالمًا من العلة.

فأما الاحتجاج بالرواة، فينبغي أن تعلم أن رجال الصحيحين على صنفين:

الصنف الأول: من طلبا حديثه بدون قيد، أو صفة معينة.

والصنف الثاني: من خرجاه بحالة معينة؛ كعن شيخ بعينه، أو من رواية تلميذ له به خصوصية، ومن هذا الصنف أيضًا من رويا له في المتابعات والشواهد.

أما الصنف الأول:

فكشعبة، ويحيى القطان، وإبراهيم النخعي، وقيس بن أبي حازم، في جماعة آخرين، يخرج الشيخان أحاديثهما على الوجه، ويتجنبان ما شذوا به، أو ضعفوا فيه، كما في رواية قوم ثقات عن شيوخ لهم ضعفوا فيهم.

---

(١) وذلك في كتابه ميزان الاعتدال ١/٢٦٦.

كسفيان بن حسين، وهو في الزُّهْري خاصة ضعيف، وفي غيره ثقة، وروايته في الكتابين عن غير الزُّهْري(١).

وكهشيم في الزُّهْري، فإنه سمع منه بمكة، زمن الحجيج، ثم أدى ما سمع عن ظهر قلب، فوهم في أشياء، فتجنبا حديثه لذلك(٢).

وكصنيعهما في تجنب حديث عامة البصريين عن ابن جريج، كهمام وغيره، ليس لأمر من جهتهم؛ بل من جهة ابن جريج، وبيان ذلك في النكت على ابن الصلاح لابن حجر(٣).

والصنف الثاني:

كحماد بن سلمة، فإن مسلمًا لم يخرج له في الأصول إلا عن ثابت، وفي الشواهد عن طائفة، وقد كانت له خصوصية بثابت، جعلت الإمام أحمد يقول: هو أثبت الناس في ثابت(٤).

وكخالد بن مخلد القطواني، ما أخرجا له عن غير سليمان بن بلال، وله أحاديث عن مالك وغيره، فيها بعض الزيادات، فلم يخرجا منها شيئًا، إنما يخرجها ويكثر منها مثل الدارمي في سننه.

قال الزيلعي: «أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإن خالدًا غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم، كان متساهلًا»(٥).

---

(١) وهذا فن مهم من فنون علم الرجال، اسمه: الثقات الذين ضعفوا في بعض مشايخهم، ستجده مفرقًا في ثنايا كتب التراجم، وفي كلام المتقدمين من النقاد خاصة.
وقد جمع الحافظ ابن رجب ما وقف عليه من ذلك في آخر شرح العلل ٢/ ٧٨١، على سبيل التمثيل لا الاستقصاء، وكانت أفردت رسالة في الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بهذا الموضوع، جمع فيها الباحث ستًّا وأربعين راويًا، وقد أفردت في ذلك جزءًا، تجاوز المذكورون فيه المائة.

(٢) النكت لابن حجر ٢/ ٦٧٦. (٣) ٢/ ٦٧٧.

(٤) شرح العلل لابن رجب ١/ ٤١٤، ٢/ ٧٨٣.

(٥) نصب الراية ١/ ٣٤١.

قال مقيده: إذًا ليس كلُّ إسنادٍ رجاله في الكتابين يكون على شرطهما، ولكي يتجه الحكم بذلك، ينبغي أن تنظر، هل خرجا لهذا الراوي عن هذا الشيخ؟ أم أنهما ما خرجاه إلا بصفة معينة؟ وإنما يعلم ذلك بالنص من العلماء، في تراجم الرواة.

فلو رأيت إسنادًا، رسمه: خالد بن مخلد عن مالك، وخالد موجود في الكتابين، ومالك كذلك، إلا أنه لا يصح أن تحكم بكون هذا الإسناد على شرطهما؛ لأن خالدًا خُصت صورة إخراجه عند الشيخين: عن سليمان بن بلال.

لكن إسناد آخر: هو قتيبة عن مالك، فهذا على شرطهما.

قال ابن الصلاح رحمه الله: «إن الحكم على رجل أنه من شرط الصحيحين بمجرد أن خرجا له خطأ؛ بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه، وعلى أي وجه روى عنه»[1].

وهذا باب مهم، يقع من جهته الوهم على بعض الحفاظ، ومن هذا الباب وقع الحاكم في تجاوزات في مستدركه، فتُعُقِّب في كثير من أحكامه واستدراكاته.

وهذا الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطي قال عن حديث: «على رسم الصحيح؛ لأن سويدًا احتج به مسلم، وعبد الرحمٰن بن أبي الموالي احتج به البخاري».

فتعقبه الحافظ في النكت[2]، وقال: «لا يلزم من كون الإسناد محتجًّا بروايته في الصحيح أن يكون الحديث الذي يروى به صحيحًا، لما يطرأ عليه من العلل».

قلت: سويد بن سعيد الحدثاني ممن عيب على مسلم إخراجه في المسند الصحيح، ومن علم صورة إخراجه له ما عابه عليه، ذلك لأن سويدًا وقعت له صحيفة حفص بن ميسرة بسماع صحيح معروف عند أهل العلم، فأخرج له مسلم بعض هذه الأحاديث، وهي عنده من طريق آخر ينزل به، وقد جاء هذا

---

(١) صيانة صحيح مسلم، ص٩٩. (٢) ١/ ٢٧٥.

الاعتذار عن مسلم نفسه، فيما روى إبراهيم بن أبي طالب عنه[١].

ومن هذا القسم من أخرجا حديثه مقرونًا بغيره؛ كعاصم بن بهدلة، شيخ القراء، فلا يقال عن سند هو فيه منفردًا على رسم الصحيحين، لأنهما قرناه بغيره.

فهذا معنى قولنا: أن يكونا احتجا برواته على صورة الاجتماع.

وأما السلامة من العلة:

فاحتراز من الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ عما إذا كانا احتجا بجميع رواته على

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ٢٥٠، النكت ١/ ٣٧٥.
ويجرنا هذا الاعتذار المسوق عرضًا إلى التنبيه إلى نوع من أنواع علم الجرح والتعديل وهو: الضعفاء الذين قبلوا في بعض مشايخهم، فكما أن هناك ثقات ضعفوا في بعض مشايخهم، فهناك ضعفاء قبلوا في بعض مشايخهم، كما في سويد بن سعيد هذا.
ومن أشهر من هذه صفته خارج الصحيحين:
أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ضعيف؛ بل قال ابن عدي: رأيتهم مجمعين على ضعفه، وقال مطين: كان يكذب، فهذا في غاية الضعف، لكن له سماع للسيرة مشهور، لا ينكر، قال الحافظ: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح.
فهذا يقبل منه روايته لسيرة ابن إسحاق، ويترك ما سوى ذلك.
ومثال آخر في أبي حذافة، أحمد بن إسماعيل السهمي، سماعه للموطإ صحيح، ومر بنا أنه أخطأ فيه في موضع، لكن في غير الموطإ ضعيف، لذلك قال الحافظ: سماعه للموطإ صحيح، وخلط في غيره.
وقصدي أن الضعيف قد يختص بشيء من حديث أو كتاب أو شيخ يكون فيه قويًا، والله أعلم.
ومما يندرج تحت هذا النوع ما لو ضعف الرجل لأجل غفلة، لكن أصوله صحيحة، ومثاله في البخاري خاصة: إسماعيل بن عبد الله الأصبحي، ابن أخت مالك، فقد ضعف لأجل غفلة كانت فيه، وسماعه وأصوله صحيحان، قال الحافظ (في الهدي، ص٣٩١): روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه غيره فيعتبر به».

صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو الاختلاط، قال: «فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة، إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى.

وكذا حديث المختلطين ممن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإن كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه»[(١)].

ومن هذا الباب ـ أيضًا ـ يقع الحاكم في أوهام في مستدركه على الشيخين[(٢)].

وأما حال المروي:

وهو المتن، فقد قدمت أنهما لم يراعيا اختلاف الصحابة فيما بينهم.

وكذلك تراهما يخرجان الناسخ والمنسوخ.

ومر أنهما لا يخرجان الشاذ، وإن وجدت عندهما، أو أحدهما، بعض هذه الألفاظ.

وبعض أهل العلم ادعى أن فيهما أحاديث منكرة، وهذه مجازفة، بعيدة عن الصواب.

وعلى كل، حقيقة الخلاف في المتن، وفي تحديد شرطهما فيه، راجع إلى واقع السند، وشرطهما فيه، والله تعالى أعلم.

سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، أشهد ألا إلـٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبيِّه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٢٢، ١/ ٣١٥.

(٢) فتح المغيث ١/ ٤٨.

فهرس الأحاديث والآثار
الواردة في الكتاب مسندة



الفهرس

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

